دورية دولية محكمة

قضايا آسيوية

ISSN 2629-6616
رقم التسجيل: VR.3373.6327.B

مجلة قضايا آسيوية

المركز الديمقراطي العربي

Asian issues

International scientific periodical journal

ISSN 2629-6616
VR.3373.6327.B

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

مجلة قضايا آسيوية

عنوان المجلة:

قضايا آسيوية

Journal of Asian Issues

دورية دولية محكمة

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN 2629-6616

العدد السادس أكتوبر 2020

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين-ألمانيا

لا يسمح بإعادة إصدار هذه المجلة أو أي جزء منها أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة للمركز الديمقراطي العربي

All rights reserved No part of this book may by reproducted. Stored in a retrieval System or tansmited in any form or by any meas without prior Permission in writing of the publishe

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany: Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

54884375 -030

91499898 -030

86450098 -030

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail : https://democraticac.de/

رئيس المركز:

أ. عمار شرعان

رئيس هيئة التحرير:

الدكتورة عبلة مزوزي

أستاذة العلوم السياسة والعلاقات الدولية جامعة المسيلة/الجزائر

نواب رئيس التحرير:

❖ د. جمال الفاضي –استاذ العلوم السياسة والعلاقات الدولية جامعة فلسطين

❖ د عائشة عمايدي –أستاذة القانون الدولي العام جامعة عنابة/الجزائر

هيئة التحرير

❖ أ. أسماء بن مشيح –أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة تيزي وزو/الجزائر

❖ أ. محمد بلعيشة – باحث في الدراسات الاسيوية/جامعة الجزائر3

❖ أ. كعبوش الحواس – باحث في الدراسات الاسيوية/ جامعة الجزائر3

❖ وفاء بوكابوس – باحثة في العلوم السياسة والعلاقات الدولية جامعة المنار/تونس

❖ أ. نصر الدين مختاري- باحث في العلاقات الدولة، تخصص دراسات إقليمية/ المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

أعضاء اللجنة العلمية:

1. أ.د. نورهان الشيخ – أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
2. أ.د. فاطمة الزهراء بودرهم – متخصصة بشؤون المرأة والعلوم السياسية جامعة المسيلة/الجزائر.
3. أ.د. ابتسام محمد العامري – مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – العراق.
4. أ.د. دلال بحري – أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة 1/الجزائر.
5. د. عبد القادر دندن- أستاذ العلاقات الدولية- جامعة عنابة- الجزائر.
6. د. حنان رزايقية- دكتوراه في العلوم السياسية جامعة الجزائر-3-.
7. د. جمال فاضي – باحث في الشؤون السياسية ومحاضر غير متفرغ في عدة جامعات.
8. د. عماري عائشة – أستاذة القانون الدولي العام جامعة عنابة/الجزائر.
9. د. حسام الدين بوعيسي – متخصص في الشؤون الامنية الدولية جامعة المسيلة/الجزائر.
10. د. أحمدي بوالعلي بوجلطية – أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الشلف/الجزائر.
11. د. العربي فاروق – أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر-3-
12. د. سليم عاشور – أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة بالمسيلة/الجزائر.
13. د. سميرة سليمان – متخصصة في شؤون الادارة الدولية جامعة قسنطينة/الجزائر.
14. د. حارث قحطان عبد الله – زميل باحث في المركز الديمقراطي العربي – العراق.
15. د. عبد القادر شاقوري – أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الشلف/الجزائر.
16. د. فاطمة صفراوي – أستاذة العلوم السياسية والقانون العام جامعة سوسة/تونس.
17. د. جلال حمس حمس عبد الله – متخصص في الاقتصاد والمالية العامة – جامعة المنصورة/مصر.
18. د. محمد الأمير أحمد – متخصص في التاريخ الحديث والمعاصر – مصر.
19. د. نزيهة شاوش - علم الاجتماع تخصص الادارة والعمل/ جامعة بسكرة- الجزائر.
20. د. ميثم منفي كاظم العميدي- كلية القانون-جامعة بابل-العراق.
21. د. بن مبروك نصرين -جامعة الجزائر3- الجزائر.

22. أ.د. وحيد أنعام كاكاني-وزارة التربية العراقية مديرية تربية دبالى-العراق.

الفهرس

الفهرس

الرقم	المحتوى	الصفحة
01	الافتتاحية (د. نسرين بن ميهوب)	1
	الدراسات	
02	هل يصبح العالم أسيويا؟ (د. هشام خلوق)	2
03	التحالفات الشرق اوسطية وجدلية القوة والدور (أ.م.د ابراهيم حردان مطر)	15
04	الأطماع اليابانية في كوريا 1894-1895 دراسة تاريخية (أ.م.د. وسام هادي عكار)	37
05	سياسة الطاقة الصينية تجاه الأمريكيتين (الباحثة سرى فؤاد عبد الكريم)	51
06	الحركات الاجتماعية والمعارضة في آسيا: دراسة حول حركة تشرين العراقية (وليد سلام جميل)	67
07	التجربة التكاملية في جنوب شرق آسيا: بين محاولات الاختراق الأمريكي والمواجهة الصينية (الباحث محمد الأزهر لعبيدي والباحث أحمد زرقين)	93
	ملف العدد	
08	دور العامل العسكري في توجيه السلوك الإسرائيلي في آسيا: دراسة حالة الشرق الأوسط (ط.د عبد الحق بن فرشيش)	109
	دولة العدد	
09	جمهورية أندونيسيا (الباحث عبد الكريم تمغارت)	123
	قراءة في كتاب	
10	فن الحرب لسون تزو (د. عائشة حمايدي)	127

الإفتتاحية

افتتاحية

د. نسرين بن مهوب

يأتي العدد السادس من مجلة قضايا آسيوية في خضم الاهتمام العالمي المتزايد بآفاق الدور الآسيوي في التوازنات الجيوسياسية الدولية وهذا يعود إلى مكانة القوى الآسيوية الصاعدة في ميزان الاقتصاد العالمي، وبالتزامن مع تصاعد وتيرة التنافس الأمريكي-الصيني، إذ ذهبت العديد من مراكز الدراسات والأبحاث ومن بينها مؤسسة PWC البريطانية إلى التأكيد على أنّ هذا القرن هو قرنٌ آسيويٌّ بامتياز، وذلك في تقريرها الصّادر سنة 2015 بعنوان:" العالم في :2050 هل سيستمر التحول في القوة الاقتصادية العالمية؟".

لذا، تنوعت مواضيع هذا العدد فشكلت فسيفسائية متوازنة موزعة على مجموعة من المقالات التي تناولت أبرز القضايا التاريخية والسياسية والاقتصادية والأمنية المرتبطة بالمنطقة، حيث تناول المقال الأول دراسة بعنوان "هل يصبح المستقبل آسيويا؟ .". وتلتها دراسة أخرى ذات أهمية كبيرة سلطت الضوء على التوازنات الموجودة في منطقة الشرق الأوسط باعتبارها من اهم مناطق آسيا وجاءت بعنوان: "التحالفات الشرق أوسطية وجدلية القوة والدور، بينما خصص الموضوع الثالث في الدور الياباني خلال القرن التاسع عشر بمقالة تاريخية معنونه بـ" الأطماع اليابانية في كوريا." 1894-1895 دراسة تاريخية". في حين كان موضوع المقال الرابع بعنوان "السياسة الطاقوية للصين تجاه الأمريكيتين"، نظرا لما تمثّله مصادر الطاقة من أهمية في دفع نمو الاقتصاد الصيني خاصة والآسيوي عامة.

كما حظيت مسألة التغيير السياسي والاجتماعي بنصيبها من خلال الموضوع الخامس الذي تطرّق لـ" الحركات الاجتماعية والمعارضة السياسية في آسيا :دراسة حالة حركة تشرين في العراق ."إلى جانب هذا، تمّ استعراض أهمّ التفاعلات البينية بين القوى الآسيوية الفاعلة في الأقاليم الرئيسية منطقة شرق آسيا، ومنطقة جنوب شرق آسيا إذ تناول المقال السادس موضوع التجربة التكاملية في جنوب شرق آسيا كأحد التجارب الرائدة للتكامل الإقليمي المثمر، أما ملف العدد فجاء ليدرس السلوك السياسي الإسرائيلي في آسيا مع التركيز على العامل العسكري كمتغيّر رئيسي.

ولمّا كان أحد أهم الأهداف المُسَطَّرَة للمجلة هو الاطلاع على أبعاد الرؤية الآسيوية للعالم، والغوص في كتابات ودراسات أهم المفكرين والباحثين الآسيويين في العلاقات الدّولية، مثلما يؤكّد على ذلك الدكتور وليد عبد الحيّ من خلال حثِّ القارئ العربي على سبر أغوار العقل السياسي الآسيوي وبناء جسور التواصل بينه وبين العقل السياسي العربي، جاء ركن العدد) قراءة كتاب (ليُسَلِّطَ الضّوء على كتاب فنّ الحرب للمفكّر الصيني سان تزو الذي يُعَدُّ مدرسة حيّة في العقيدة الاستراتيجية.

وفي الختام، نتقدم بالشكر الجزيل لهيئة تحرير المجلة وأعضاء اللجنة العلمية، وللأساتذة والباحثين الذي أثروا هذا العدد بإسهاماتهم البحثية القيّمة .كما ندعو جميع المهتمين للمشاركة في أعداد المجلة القادمة..

هل يصبح مستقبل العالم آسيويا ؟

Could the future of the world become Asian ?

د. هشام خلوق

جامعة سيدي محمد بن عبد الله– فاس

تلخيص

بعد سقوط الاتحاد السوفياتي انتقل العالم لمرحلة الهيمنة الأمريكية المنفردة، لكن غرور القوة أدخل الولايات المتحدة حروبا وصراعات عسكرية لم تكن في صالحها، فتركت بذلك ساحة الصراع الحقيقي لدول أخرى استغلت الفراغ وتوسعت اقتصاديا. فبدأت آثار سوء التدبير السياسي للحكومات الأمريكية المتعاقبة تظهر على اقتصادها، مما جعل مستقبل هيمنتها على العالم محط تساؤل، وفتح المجال للعديد من التكهنات حول سيناريوهات المستقبل. وحين نتحدث عن مستقبل الريادة العالمية اليوم تأتي مباشرة للذهن آسيا كفاعل مرشح للعب الدور الأساسي فيه، إذ لا يمكن الحديث عن مستقبل النظام الدولي دون استدعاء القارة الصفراء، التي من المتوقع أن تصبح مركز العالم، بشرط أن يستمر تطور الوضع الدولي في نفس المنحى الذي يأخذه اليوم.

صعود الشرق إن حصل سيوازيه بالضرورة تراجع الغرب، ذلك أن القمة لا تستوعب الجميع. مع الإشارة إلى أن الدول الغربية لا تخيفها القوى الآسيوية اليوم، بل الدور الذي ستلعبه في المستقبل.

سناريو الريادة الآسيوية يبقى واردا إذن وبقوة، وسط سيناريوهات أخرى محتملة. وما نحاول القيام به من خلال هذه الورقة البحثية هو توقع سيناريوهات المستقبل في ظل معطيات الحاضر.

الكلمات المفاتيح

آسيا، الصعود، الغرب، الشرق، المستقبل.

Abstract

After the fall of the Soviet Union, the world moved to the stage of unilateral American hegemony, but the vanity of power introduced the United States into wars and military conflicts that were not in its favor, thus leaving the real battlefield for other countries that exploited the vacuum and expanded economically. The effects of political mismanagement of successive American governments began to appear on their economy, which made the future of their hegemony over the world into question, and opened the way for many speculations about future scenarios. When we talk about the future of global leadership today, Asia comes directly to mind as a candidate to play the main role in it, as it is not possible to talk about the future of the international system without summoning the yellow continent, which is expected to become the center of the world. Provided that the international situation continues to evolve

in the same direction, it takes today. The rise of the East, if it happens, will necessarily be paralleled by the retreat of the West, since the summit does not accommodate everyone. Noting that Western countries are not intimidated by the Asian powers today, but rather the role they will play in the future.

The Asian leadership scenario remains strongly probable, among other possible scenarios. What we are trying to do through this research paper is to predict future scenarios in light of the present data.

Key words: Asia, Ascension, West, East, Future.

مقدمة:

منذ سقوط جدار برلين والعالم يعيش سيطرة الولايات المتحدة على الشأن الدولي، بعد أن احتكرت القوة الشاملة والحسم وفرضت نفوذها في اتخاذ القرار الدولي، ونصبت نفسها شرطيا على العالم، وجاء ذلك نتيجة التمركز الشديد للموارد والإمكانيات التي تملكها، على نحو جعل منها وحدة دولية متفردة بكل المقاييس على بقية الوحدات الأخرى التي يتألف منها النظام الدولي القائم[1]. لدرجة أن جيلا كاملا نشأ على الحلم الأمريكي الذي لم ير غيره، ولم يتصور أفوله. فهل يمكن تصور عالم بدون أمريكا؟

الجواب على هذا السؤال رهين بالأداء الآسيوي اليوم وفي المستقبل. فإذا كانت البيئة الإستراتيجية لأي نظام دولي قائم تتميز بوجود عدد من مسببات الصراع والتصادم بين الدولة المهيمنة والدول الساعية لمنافستها، فإن ما ميز النظام الدولي الذي نشأ بعد سقوط الاتحاد السوفياتي هو تجنب الدول الطامعة في منافسة الولايات المتحدة الدخول في صراعات مباشرة معها، جاعلة من العمل في صمت والتركيز على التوسع الاقتصادي الهادئ استراتيجية أثبتت مفعولها، وتتمركز غالبية هذه الدول في القارة الآسيوية.

الصراعات الدولية نالت مرتبة ثانوية في سلم الأولويات عند معظم القوى الآسيوية، التي استغلت صراع الولايات المتحدة مع طواحين الهواء، وركزت هي على قضايا الاقتصاد وبناء الدولة. هذه القوى الصاعدة تعاملت مع النظام الدول الأحادي القطبية بأسلوب يتميز بالكثير من البراغماتية، فالصين ركزت على الصعود الاقتصادي وابتعدت عن محاولة التأثير على القضايا الدولية بشكل يتعارض مع المصالح الأمريكية، أما اليابان فركزت على محورية معاهدة الأمن الأمريكية اليابانية التي تلزم الولايات المتحدة بالدفاع عنها باستعمال الأسلحة النووية عند الضرورة، بينما النمور الآسيوية حقق معظمها وبدرجات متفاوتة التنمية من خلال الاعتماد الجزئي على الولايات المتحدة، وسعت إلى بناء تفاهمات معها، ولم تسع إلى بناء قطب دولي مواز لها[2].

أكيد أن الميزان يميل اليوم نحو آسيا، ومن المتوقع أن يميل نحوها أكثر في المستقبل القريب. فهل يبتسم المستقبل للشرق وتصبح دوله مركز القوة العالمية، وتنتزع الريادة من الغرب؟ وإن تحقق ذلك، هل سنعيش انتقالا سلسا أم لابد من المرور عبر حرب أو حروب حاسمة؟

من أجل الجواب على هذين السؤالين المركزيين، سنحاول التطرف في بداية هذا البحث لأسباب تراجع القوة الأمريكية، ومحاولاتها المستميتة للتشبث بالريادة **(المحور الأول)** ثم نعرج على استغلال القوى الآسيوية لانشغال أمريكا

بالحرب على الإرهاب، وتنظيم العالم من أجل التوسع اقتصاديا، لدرجة أصبح فيها الشرق مرشحا ليصبح مركزا لقيادة العالم على حساب الغرب **(المحور الثاني)**.

المحور الأول: تراجع القوة الأمريكية ومحاولات تصحيح الوضع

بداية لا يجب أن نفهم من عنوان المطلب أن الولايات المتحدة فقدت ريادتها العالمية، أو أنها أصبحت ضعيفة، فالتراجع لا يعني فقدان الريادة ولا يعني الضعف. ذلك أن الولايات المتحدة تقدمت على جميع القوى الأخرى بمسافات كبيرة، وحتى إن تراجعت لن تجد خلفها إلا الفراغ، فأقرب القوى المنافسة لازالت بعيدة. فهي لازالت القوة الأكبر والأشمل، لكنها لم تعد كما كانت زمن فتوتها، مما يجعل المستقبل القريب مفتوحا على كل الاحتمالات. لذلك تجدها تحاول بقدر الإمكان العمل على إدامة الاستمرارية، وفي أسوء الأحوال ستضطر على المستوى القريب لقبول تواجد قوى أخرى على رأس الهرم، فننتهي لسيناريو التعدد القطبية بريادة أمريكية، في انتظار سيناريوهات أخرى ممكنة.

أولا: التراجع الأمريكي

أخذت الأحادية القطبية في المرحلة الأولى من تسيد الولايات المتحدة شكل الاستفراد بالقرارات الدولية والتحرك دون الأخذ بعين الاعتبار المجتمع الدولي[3]، فرط القوة شجعها على فعل كل ما تريد دون حسيب أو رقيب. فتجاوزت المبادئ الديمقراطية التي تدعي تبنيها والقانون الدولي الذي تدعي التحرك باسمه، وافتقدت بذلك الشرعية والثقة، وأصبحت سياستها تلك عبئا عليها، إلى أن وصلت اليوم إلى مرحلة فقدان الهيبة الدولية كقوة متحكمة، بعد أن فشلت في الكثير من تدخلاتها، ولم تستطع حسم معارك بسيطة ضد جماعات متطرفة صغيرة استطاعت مهاجمتها في عقر دارها وبطائراتها. وما الفوضى والاحتجاجات[4] التي تلت مقتل المواطن الأمريكي الأسمر جورج فلويد إلا انعكاس للوضع الهش الذي أصبح يعيشه المجتمع الأكثر استهلاكا في العالم، والذي لم يتعود على الجوع والبطالة وقلة ذات اليد، وهو ما جلته بشكل واضح أزمة كورنا.

الولايات المتحدة تعاملت مع أزمة كورونا باعتبارها مشكلا سياسيا وليس صحيا، فهي ترى فيه مؤامرة آسيوية لزعزعة عرشها. ذلك أن الفيروس الآسيوي المنشأ كان رحيما بالقوى الآسيوية مقارنة بالدول الغربية. لقد جاء بالخسارة الفادحة لها، وكشف عورتها، وحين يخسر الغرب يربح منافسوه.

كورونا جعلت القوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تخطئ موعدها معا التاريخ، ففقدت الكثير على كل المستويات، حين استهترت بالوباء، الذي ما لبث أن اكتسح أرضها وبشكل أكبر وأخطر.

لقد هزت كورونا وما تلاها من احتجاجات صورة الولايات المتحدة اليوم، ولم تعد ذلك النموذج الذي يتطلع إليه الجميع، والذي على أساسه أخرج فوكوياما نظرية نهاية التاريخ. كما أن العالم لم ينس بعد المجازر التي سجلت باسمها في حق المدنيين في حروب أفغانستان والعراق، وانتهاكات حقوق الإنسان عبر السجون المتنقلة وسجن أبوغريب ومعتقل غوانتانامو، وفضائح التنصت على المكالمات، واحتقار الحلفاء قبل الأعداء. ودعم الدكتاتوريات، والابتزاز المباشر الممارس ضد دول حليفة لإجبارها على دفع إتاوات مقابل الحماية. ذلك أن الولايات المتحدة أصبحت من الضعف بحيث صارت في حاجة لأموال الدول النفطية من أجل توفير مناصب، الشغل كما صرح بذلك الرئيس ترامب مرارا، وهذا دليل على أننا أمام قطبية أحادية واهية وزائلة لا محالة، لأن من يدفع لك اليوم سيدفع لغيرك ويمنع عنك غدا، إن أصبح الغير بقوته قادرا على حمايته منك ومن غيرك، الأمر فقط مسألة وقت قد يطول وقد يقصر.

صحيح أن الولايات المتحدة اليوم هي القوة العسكرية الأولى وبلا منازع، بميزانية عسكرية توازي ميزانيات باقي الدول، لكن هذا المعطى الذي قد يكون مصدر قوة حالية، سيتحول في المستقبل القريب لمصدر ضعف، لأن كلفة الإنفاق كبيرة جدا. كما أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على فرض نفوذها على الكثير من الدول ومناطق التوتر في العالم بعد ظهور قوى جهوية تتحكم اليوم في محيطها وتسعى لتوسيعه. التراجع الأمريكي النسبي بعد الحرب على العراق، حولها من قوة قادرة على شن حربين في نفس الوقت، إلى قوة لا تستطع الحسم النهائي لحرب واحدة، فانسحبت بجنودها من العراق تجنبا للمزيد من الخسائر، تاركة العراق في فوضى عارمة، وفتحت القنوات الدبلوماسية بشكل غير مسبوق مع كوريا الشمالية، توجت بلقاءات تاريخية بين الرئيس الأمريكي والرئيس الكوري الشمالي، ونهجت سياسة ملتبسة وسلبية إن لم نقل ضعيفة في الملف الليبي، تاركة الساحة لقوى إقليمية تصدرت واجهة الصراع هناك، ووقعت اتفاق سلام مع طالبان في أفق سحب قواتها من أفغانستان بالتدريج.

ومقابل التراجع الأمريكي هناك تحالفات تلوح في الأفق، أهمها التحالف الصيني الروسي الضمني، والذي لم يطفو بعد على السطح كتحالف علني، لكنه قد يصير كذلك في المستقبل في ظل السياسة الأمريكية الحالية. فالقوتان تتوافقان اليوم في العديد من القضايا الصراعية من أجل كبح جماح الولايات المتحدة وإجبارها على اقتسام النفوذ العالمي معهما. وحول هذا التوافق بين الدولتين تدور دول أقل قوة، أغلبها دول آسيوية، تخشى على نفسها من الولايات المتحدة التي تسميها بالدول المارقة مثل كوريا الشمالية وإيران. كما أن هناك دول أخرى كثيرة غير راضية على الأداء الأمريكي وتدور اليوم في الفلك الصيني الروسي مثل الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، حيث شكلت هذه القوى الخمس ما يعرف بالبريكس، وأصبحت مرادفة لمصطلح القوى الصاعدة في الكثير من أدبيات العلاقات الدولية[5]. كما أن هناك قوى صاعدة أخرى تشهد نسب عالية من النمو الاقتصادي وتحسن توظيف متغيراتها في سبيل تحقيق أهدافها القطاعية ضمن نطاق معين، مثل اليابان وماليزيا وسنغافورة وكوريا الجنوبية وباكستان. هذه القوى يمتلك بعضها ترسانة أسلحة نووية وبيولوجية وبالستية مدمرة[6].

لقد كثر الأعداء والغاضبون من السياسات الأمريكية، ولم تعد الولايات المتحدة قادرة على مواجهة تركيا والصين وروسيا وكوريا الشمالية وإيران مجتمعين، بالإضافة إلى ما سيرشح من أعداء جدد في المستقبل. الطابق الدسم الذي كانت تقتات عليه بلاد العم سام إلى عهد قريب أصبح مسموما، وقد يعجل بنهايتها، كما انتهى قبلها الاتحاد السوفياتي. والجميع يتذكر الكتاب الذي كان يحمله أوباما وهو ينزل من الطائرة والذي عنوان غلافه "عالم ما بعد نهاية امريكا"[7] للكاتب الأميركي فريد زكريا، والذي يتوقع من خلاله كاتبه النهاية القريبة للولايات المتحدة الأمريكية وصعود دولة أخرى. وإن كنت أرى الأمر مستبعدا في المستقبل القريب.

أمريكا اليوم وصلت لمرحلة من التراجع لم تعد تستطيع فيها التحكم حتى في حلفائها فكيف بأعدائها، لقد أصبحت مثل المقامر الثري، الذي راهن على كل ماله وخسره، ولم بق أمامه إلا قصره المنيف الذي يستر هيبته، وجيرانه الذين أحسن إليهم وينتظر رد الإحسان بالإحسان. لكن كورونا دخلت القصر وكشفت بعض أسراره في انتظار انكشاف باقي الأسرار، وقد يدفع انكشاف الإفلاس الجيران للبحث عن جار جديد أقل عنجهية وبؤس، وقد يكون هذا المرشح آسيويا. فحتى الاتحاد الأوربي الحليف التقليدي لأمريكا بدأ يشق طريقه بعيدا عن التبعية، وبريطانيا تراجعت خطوات للوراء، بعد أن أحرجها بلير الذي خرج ليعترف بما اقترف من كذب على الشعب البريطاني بخصوص الحرب على العراق، وخدمة الكثير من رؤساء الوزراء المتعاقبين على الحكم في بريطانيا للأجندة الأمريكية على حساب مصلحة الشعب البريطاني.

ثانيا: محاولة التشبث بالريادة والتوجه نحو المشاركة في الأعباء

من أجل مواجهة وضع التراجع، يحاول ترامب الخروج من هشاشة النظام القطبي الذي تتزعمه بلاده، ويلوح باللوم على سابقه باراك أوباما وسياسته الخارجية، وذلك منذ حملته الانتخابية التي بناها على وعود العودة بالبلاد إلى الهيمنة المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية عبر شعار أمريكا أولا، والأمركة بدل العولمة. حيث جعل هذه الأمركة شعارا لحملته الانتخابية "اجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى"[8]. والواقع أن الولايات المتحدة بهذه السياسة الترامبية أصبحت أكثر عزلة وأكثر هشاشة من ذي قبل، حيث فقدت ثقة حلفائها التقليديين قبل أعدائها، وأصبح انهيار القطب الأحادي الدولي أكثر السيناريوهات المتوقع حصولها في المستقبل، خاصة إن حصل على ولاية ثانية واستمر فيها بنفس السياسة. وحتى إن فاز خصمه لن يكون الوضع أحسن حالا، لأن ما تعيشه الولايات المتحدة اليوم يتجاوز كونه أزمة رئيس.

الولايات المتحدة تعلم أن دوام الحال من المحال. لكنها لن تقف مكتوفة الأيدي أمام الصعود القوي للصين وغيرها، فهي ترى أن من حقها الدفاع عن عرشها. وهو حال من اعتاد الريادة ولا يريد تصور نفسه في الصف الثاني. لذلك تحاول أمريكا تمديد سيادتها العالمية وقطبيتها المهيمنة أكثر فترة ممكنة. ولن يكون مستغربا أن نراها مستقبلا تسعى لتعميق الخلاف بين الدول الآسيوية القوية من أجل الوصول بهم لمرحلة الصراع أو الحرب الإقليمية التي ستوجعهم وتضعفهم وترجعهم لمرحلة الصفر، أو محاصرة توسعهم التجاري عبر دول حليفة، بشكل يشبه الحروب بالوكالة زمن الحرب الباردة، لكن هذه المرة في الميدان الاقتصادي.

سيناريو استمرارية القيادة الأمريكية مرتبط كذلك باستمرارية النظام الدولي الذي تتحكم فيه أمريكا في ضمان الاستقرار للعديد من الدول المستفيدة منه. لكن الاستمرار لن يكون بنفس القوة وليس فقط بمجهودها وخططها، بل بمساعدة الدول الغنية النفطية وباقي الدول المستفيدة من النظام الدولي الحالي، خاصة الدول الغربية التي لن يخدمها صعود الشرق، لأن أي تغير في النظام الدولي لن يكون في صالحها، لأنها ستفقد امتياز هيمنة حضارتها الغربية.

الكثير من الدول الشمولية كذلك اعتادت واستأنست بالنظام الحالي الذي يضمن لها الاستمرار في مواجهة شعوبها التواقة للتغيير السياسي والاقتصادي. دون أن ننسى أن الأغلبية الساحقة من اقتصاديات الدول مرتبطة بالاقتصاد الأمريكي وببورصة وول ستريت، والتي تتخوف من أن يتسبب سقوط أمريكا في انهيار اقتصادياتها، فأي أزمة في بلاد العم سام تؤثر على الاقتصاد العالمي. وهذا ما أثبتته الأزمات العالمة المتعاقبة. بل حتى الصين لن يكون في صالحها على المدى القريب انهيار أهم سوق لها، ألا وهو السوق الأمريكي.

ولضمان هذه الاستمرارية يجب أن يرافقها الكثير من التنازلات إرضاء للقوى التي تريد أن تلعب دورا أكبرا، مما سيسمح ببروز قوى إقليمية متحكمة في محيطها، وبالتالي سيصبح النظام الدولي مبنيا على الجهوية والنظم الإقليمية، وفق اتفاق ضمني بين القوى الإقليمية على عدم تدخل قوى كل جهة في الشؤون الخاصة بالجهات الأخرى. وهو فعلا ما بدأ يلاحظ في الآونة ا لأخيرة، حيث أن الولايات المتحدة التي كانت تحشر أنفها في كل صغيرة وكبيرة من شؤون العالم، أضحت تتخذ موقفا سلبيا من الكثير من النزاعات الدولية، فاسحة بذلك المجال للقوى الإقليمية للتدخل وتدبير الصراع. هذا النظام سيؤدي لمرحلة شبيهة بتلك التي وقعت بعد اتفاق وستفاليا في 1648، لكنه سيناريو إن حصل لن يدوم طويلا لأنه في أي لحظة قد يرشف عنه بروز قوة عالمية أو مجموعة من القوى تطمع في الريادة العالمية. كما أنه سيناريو خطير، فالعالم إن لم تكن له قيادة متحكمة وفارضة لسيطرتها ستعمه الفوضى.

وقد تنتهي هذه المرحلة بنظام تعدد القطبية، باتفاق الدول غير المستفيدة من الوضع الحالي، من أجل تقاسم المسؤوليات والامتيازات على المستوى الدولي، فمن المستحيل أن يستمر النظام الدولي خاضعاً لقوة واحدة ومن الاستحالة أكثر إخضاعه بالقوة[9]. وقد تؤول نهاية هذه المرحلة الى أنماط جديدة من الهيكلة بفاعلين جدد من غير الدول مثل اتحاد الأفراد أو اتحاد الشركات المتعددة الجنسية، فننتهي بذلك لعالم لا قطبي. ذلك أن الدولة اليوم فقدت الكثير من فعاليتها على المستوى الدولي، وأثبتت عجزها في حل الكثير من المشاكل الدولية مثل الإرهاب والجريمة المنظمة، مقابل تقوي دور الفاعلين من غير الدول، خاصة على المستوى الاقتصادي، حيث أصبح رقم معاملات بعض الشركات يفوق معاملات مجموعة من الدول مجتمعة[10].

وما أريد أن أقوله هو أن المستقبل لن يكرر دولة بنفس القوة التي وصلت إليها الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك أن الأعباء الدولية لم تعد العنترية السياسية لأي دولة قادرة عليها، لأنها مكلفة جدا. لقد تعقد الوضع الدولي وأصبح الفاعلون فيه كثيرون، وجاوزوا الدول بمفهومها القومي والسيادة بمفهومها التقليدي. لذلك كلما ضعفت الولايات المتحدة في هيمنتها على النظام السياسي الدولي، أدى ذلك إلى اتجاه الهيكلة الدولية في قمتها لتكون أكثر اتساعا[11]. هذا السيناريو قد يدفع الولايات المتحدة للخلف، وقد يبقيها كقوة كبرى بجوار قوى أخرى مثل الصين التي من الممكن أن تتقاسم معها الريادة أو تتجاوزها، وفي كلتا الحالتين سيستمر التنافس الذي قد يدوم لسنين طويلة، وقد ينتهي بتغير مرن إن لم تتجاوز الحرب المجال الاقتصادي. وقد يحدث تغير حاسم إن اندلعت حرب ستكون لا محالة عالمية وشديدة الخسائر، وإن كنت لا أتقع هذا السيناريو لأنه مكلف جدا للجميع، ولن تخرج الدول المنتصرة فيه سالمة، هذا إن كان أصلا هناك مخرج.

التعددية القطبية في هذا السيناريو لن تضم فقط الولايات المتحدة والقوى الآسيوية الصاعدة، بل كذلك دول فقدت بريقها الدولي، لكنها تحاول إرجاعه، وتملك الإمكانية والقوة لفعل ذلك، أهمها روسيا ودول الاتحاد الأوربي.

روسيا:

استعادت قوتها على عهد رئيسها بوتن، وتجدد دورها على الساحة الدولية، وكأنها انبعثت من رماد الاتحاد السوفيتي، وقد يرى البعض أن هذا التحول مرتبط برئيس قوي مثل بوتن، لكن الأكيد أن خروجه من السلطة لن يوقف الصعود الحثيث لروسيا نحو القمة. فهي تملك كل مقومات الريادة، ولا ينقصها إلا هيكلة نظامها الداخلي، والانفتاح أكثر على جوارها الأوربي.

روسيا اتجهت مع بدايات القرن الحادي والعشرين إلى تطوير مكانتها الإقليمية والدولية بما يلائم الإرث التاريخي الخاص بها، وتبنت نهجا إصلاحيا لاسترداد قوتها الاقتصادية والعسكرية، وبراغماتيا في إدارة علاقتها الخارجية، مستهدفة إقامة علاقات متوازنة مع القوى الدولية المختلفة، وقد حققت روسيا نجاحا أهلها للصعود مرة أخرى كقوة إقليمية ودولية كبرى تنافس على قمة الهرم الدولي. ويبقى للقوة العسكرية دور بارز في الصعود الروسي بالإضافة لعناصر القوة الأخرى، ومنها المساحة الجغرافية الواسعة ومصادر الطاقة[12]، لكنها تحتاج إلى تعزيز قوة اقتصادها أكثر حتى لا تسقط مجددا في الفخ الذي وقع فيه الاتحاد السوفياتي السابق وكان سبب انهياره، ألا وهو بناء قوة عسكرية عظمى على حساب القوة الاقتصادية.

الاتحاد الأوربي:

سيكون له دور أكبر في المستقبل، لكن خروج بريطانيا منه وأزمة اليونان، وأزمة كورونا التي أبانت عن عمق الشرخ في التضامن بين دوله يطرح الكثير من الشكوك حول هذا الدور. مع التأكيد على أن قوة الاتحاد الأوربي يُراهن عليها من طرف الكثير من الدول المحايدة، من أجل خلق نوع من التوازن الدولي.

هذا التوجه لنظام متعدد الأقطاب كما هو حال العالم قبل وبعد الحرب العالمية الأولى لا يخلو من مخاطر، فإذا كان هذا النظام في صالح الدول الهامشية حيث ينفس عنها الضغط باللعب على الأوتار المتوازية للأقوياء، ويحقق التوازن، إلا أنه يبقى توازنا هشا، لأن أطرافه كثر وأي خلل فيه يفتح المجال لعدم الاستقرار. إنه خيار غير آمن قد يولد حروبا كبرى، كما حدث في الحربين العالميتين الأولى والثانية، واللتان كانتا نتيجة لهذه التعددية القطبية الهشة وتعدد مراكز القرار.

وإذا كانت التعددية القطبية هي الأقرب للتحقق في المستقبل القريب إلا أن هذا الوضع لن يطول كثيرا وسيرشح عنه في الغالب انفراد آسيا بالهيمنة في المستقبل الأبعد.

المحور الثاني: مستقبل الريادة الآسيوية

من الخطأ تبني سيناريو واحد حول مستقبل النظام الدولي، فالمستقبل يحتمل الكثير من السيناريوهات المتوقعة، قد يكون أبعدها توقعا أقربها تحققا، فالمفاجئة تبقى واردة. وإن كنا قد ذكرنا بعض السيناريوهات المتوقعة في المطلب الأول، فإن السيناريو الأقوى والأقرب للتحقق من بين كل تلك المتوقعة هو انتقال مركز العالم للقارة الآسيوية.

أولا: السيناريو الآسيوي

القوى الآسيوية الصاعدة اليوم تطمع في إعادة التوازن للنظام الدولي بعدما عرف القرن العشرون بروز القوى الصاعدة الممثلة في التنين والنمور الأسيوية التي سيطرت آنذاك على الصناعات النسيجية وصناعة الصلب ونافست المنتجين الأوروبيين والأمريكيين. كما جاء القرن الواحد والعشرون بدول آسيوية جديدة عرفت نموا متصاعدا[13].

النصف الأول من القرن العشرين كان متعدد القطبية والنصف الثاني من القرن منه كان سوفياتيا وأمريكا في جو من البرودة، والواحد والعشرين ابتدأ أمريكيا ساخنا وقد ينتهي آسيويا. إن حرص الولايات المتحدة الأمريكية على تثبيت نفسها في قمة هرم النظام الدولي عن طريق القوة بمختلف أشكالها انتهى بها إلى استنزاف مجهودها وإضعافها، في وقت تقوم فيه دول آسيوية منافسة بتسلق القمة في صمت وبأقل مجهود[14]، دون خلق أعداء أو الدخول في صراعات تستنزف قوتها وتعرقل صعودها، في مجتمع دولي لم يعد كلاسيكيا.

من أجل ذلك يمكن القول إن السيناريو الآسيوي يعتبر الأكثر احتمالا من بين كل الاحتمالات المتوقعة. حيث يرى بعض المحللين أن آسيا ستهيمن على ترتيب الدول العشر الأولى اقتصاديا بعد سنوات من الآن[15]. بحيث ينتقل الثقل من الغرب إلى الشرق، بقوى متفاوتة النفوذ لكنها متقاربة. ذلك أن القارة الآسيوية تملك مقومات الترشح للريادة والسيادة لأنها تضم الصين واليابان والهند والنمور الأسيوية وبعض الدول النووية، كما أنها تتميز بثقافة الانتاج مقابل ثقافة الدعة والاستهلاك التي أصبحت مهيمنة على الغرب. آسيا التي بقيت لزمن طويل في الظل في ظل الهيمنة الغربية، أصبحت تهيمن على الاقتصاد العالمي وتغرق القارات الأخرى بمنتوجات أقل سعرا وأكثر تنافسية. هذه الدول لازالت في حاجة لبضع سنوات لتسيد المشهد الاقتصادي[16]، وسيكون ذلك حتميا إن سار الأمر في نفس المنحى، ولم تحدث مفاجأة تربك تطور هذه الدول.

لقد سبق للرئيس الكوري الجنوبي أن توقع أن تصبح آسيا مستقبل العالم. لكن التحول ليس متوقعا فقط، بل بدأ فعلا، حيث أخذت الزعامة الاقتصادية للعالم تنتقل بشكل تدريجي من الغرب إلى الشرق، وربما نعيش "عالم ما بعد أمريكا" الذي تنبأ به الكاتب فريد زكريا، حيث يركز على صعود القوى الاسيوية، وانتقال القوة والصدارة على الأقل في المجالات الاقتصادية لمصلحة القارة الأسيوية[17]. وإن كان هناك اختلاف فيما إذا كان الصعود الآسيوي مجتمعا في مواجهة الولايات المتحدة أم منفردا وليس كتلة واحدة، ويأتي على رأس القوى الأسيوية الصاعدة التنين الصيني[18]. لكن التخوف الكبير من أن يصبح العالم مظلما أكثر من سواده اليوم في حال تحول القوة للشرق، لكون الصين وهي أكبر الدول الأسيوية المرشحة للزعامة لا تؤمن بالديمقراطية، مما قد يؤثر على استقرار العالم، ويفتح المجال لاضطرابات أكبر وحروب أخطر.

الصين:

الفرق بين الصين والولايات المتحدة هي أن الأولى قوة اقتصادية تسعى لتقوية جوانب مراكز ضعفها، بينما الولايات المتحدة قوة متكاملة بدأت تفقد بعضا من تكاملها. لذلك تحتاج الصين لتشكيل تكتل إقليمي قوي، ولتحالفات دولية موسعة إن كانت تطمع في الريادة العالمية، وهو أمر صعب لكونها تعاني من مشاكل إقليمية كثيرة.

الصين تشكل اليوم أكبر إزعاج يقض مضجع الولايات المتحدة، ويحرم حكامها النوم، لأنهم يعلمون أن دورها يكبر بالتدريج، خاصة بعد الإعلان عن أكبر مبادرة اقتصادية في تاريخ البشرية في 2013 والتي سمتها "الحزام والطريق" أو طريق الحرير الجديدة، والتي تسعى من خلالها الصين للوصول إلى أغلب دول العالم عبر استثمارات مغرية في البنية التحتية، على طول طريق الحرير الذي يربطها بالقارة الأوروبية، بهدف السيطرة على التجارة العالمية. المبادرة تعكس طموح الصين التي تريد إعادة أمجاد ماضيها، وتسعى من خلالها لإغراء الدول المشاركة فيها بالتنمية وفق نظرية "رابح رابح". إنها وسيلة الصين الناعمة نعومة الحرير، لسحب البساط من تحت أرجل أمريكا، وتوسيع النفوذ الصيني ليشمل أغلب دول العالم وصولا لروسيا التي يشكل توافقها مع الصين أمرا مرعبا لأمريكا.

المبادرة الصينية أثبتت أن الصين تعرف ما تريد، وتخطط جيدا من أجل الوصول لأهدافها. إنها الدولة الأقرب لصناعة تاريخ عالمي جديد، وهو توقع يدعمه واقع الأزمات المتكررة التي يعيشها العالم الغربي حاليا، كما تدعمه المعطيات الراهنة المرتبطة بإخفاقات النظام الدولي، وما شهدته الساحة الدولية من تحولات منذ نهاية الحرب الباردة[19].

الصين لا تريد الصدام حاليا مع الولايات المتحدة الأمريكية المتشبثة بزعامة العالم، وهي تعلم أن أي صدام حالي سيكون في غير صالحها، لذلك تتجنب استفزازات الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تهديداتها مباشرة للصين زمن الرئيس ترامب، الذي سعى فيروس كورونا بالفيروس الصيني وطالب الصين بتعويضات ضخمة، محملا إياها مسؤولية نشر الفيروس عبر العالم، ومؤكدا أن هناك أدلة تثبت أن مختبر ووهان المتخصص في الفيروسات هو مصدر كوفيد 19، لكن الصين عملت على ضبط النفس، وركزت على استعراض التفوق الذي حققته في أزمة كورونا بدل الرد على الاستفزاز، حيث بقيت على سياستها المهادنة تجاه الولايات المتحدة. الصين تعلم أن دخولها في صراع مع الولايات المتحدة اليوم ليس في صالحها، في انتظار ترتيب أوراقها وتجاوز بعض المشاكل الداخلية، واكتساب المزيد من القوة. لذلك لا تتسرع، وبدل أن تهرول للريادة تحاول أن تُميل كفة الميزان نحوها، كي تميل الريادة وتتدحرج في اتجاهها دون أن تتحرك إليها، فتنالها بأقل جهد، فتحقق انتقالا سلسا ودون مشاكل.

إنها لعبة النار والجليد، فإذا كانت والولايات المتحدة تلعب بالنار فإن الصين ظلت لزمن طويل تلعب بالجليد. وتعيش حربها الباردة في هدوء. لذلك تتجنب الدخول في صراعات سياسية أو حروب تاركة الولايات المتحدة تلعب هذا الدور، بينما تركز هي على تطوير قدراتها وتوسيع اقتصادها، وهو ما انتبه إليه ترامب الذي حول حرب أمريكا مؤخرا من ساحة الإرهاب إلى الصراع مع الصين من أجل العمل على تحجيمها. الصين بهذه السياسة الجليدية تسعى اليوم لنهج نفس نهج الولايات المتحدة قبل وصولها للريادة العالمية، حين اتخذت موقف الحياد تاركة القوى الأوربية تستنزف طاقتها في الحرب، وحين اقترب الحسم تدخلت لتستفرد بالمغنم بينما حلفاؤها تكبدوا المغرم وخرجوا من الحرب العالمية الثانية منهكين، فكانت لها الريادة العالمية السهلة.

كما أن الصين تتحكم في وضعها الداخلي لحد الآن بشكل أفضل من الولايات المتحدة، عبر سلطة قمعية شديدة البطش، تستفيد من سيطرة السلطة المركزية في تحديد السياسات واتخاذ القرارات المنسجمة مع مصالحها وأهدافها البعيدة المدى التي يرسمها رئيس مطمئن على كرسه، فهو لا يحمل هم تجديد السلطة عبر الانتخاب، ولا يضطر للاستجابة لرغبات الناخبين التي قد تكون في غير مصلحة البلاد. فبفضل السيطرة المركزية يمكن للنظام، على سبيل المثال، أن يجند الملايين لبناء بنية تحتية كبرى، أو لتحقيق إستراتيجية بعيدة المدى. ويجعل هذا الامتياز رغم أنه غير ديمقراطي من الصين ديناميكية بطريقة لا تستطيع الديمقراطيات أن تكون عليها. فالصين لا تتبنى منهجا تبشيريا إزاء الشؤون العالمية، ولا تسعى لنشر إيديولوجية ما، أو نظام حكم، فالتقدم الأخلاقي في الشؤون الدولية هو هدف أمريكي وليس هدفا صينيا[20]. غير أن المعطى الذي يشكل اليوم عاملا إيجابيا، قد يتحول لمعطى سلبي في المستقبل، لأن الشعوب لا تقبل أن تحكم بالقهر، وقد تصبر ولكن للصبر حدود.

الصين تحاول اليوم بقوتها أن تغطي على وضع داخلي قابل للاشتعال في أي وقت، كما حدث ساحة تيانانمن في بكين في 1989م. وتقمع المطالبات بالاستقلال في الكثير من المناطق التي تضم أقليات إثنية ودينية، ويواكب ذلك السمعة الدولية السيئة بسبب غياب الديمقراطية وسيطرة الحزب الشيوعي على الحكم في البلاد. كما أنها تعاني من مشكل الشيخوخة بعد سياسة الطفل الواحد التي استمرت عليها منذ 1979 وتخلت عنها في 2015، حين سمحت بإنجاب طفلين، ومن مشاكل حدودية مع دول الجوار خاصة الهند، واليابان حول جزر سينكاكو، وتايوان القريبة من الاستقلال التام عن الصين وفيتنام والفلبين. ولا مجال للصين لتعزيز وجودها والسيطرة على محيطها إلا بتعزيز قدراتها العسكرية حتى تصبح موازية لقدراتها الاقتصادية الرهيبة، حين ذاك ستصبح قادرة على السيطرة على الحزام المفخخ حولها، والذي قد تفجره الولايات المتحدة في حربها ضدها. لكن الإنفاق العسكري للصين سيكون على حساب استثماراتها الاقتصادية، لذلك فهي اليوم أمام عدة خيارات وتلعب على كسب الوقت من أجل الوصول لأهدافها، بشكل مرن ودون صراعات مباشرة تأكل من قوتها، وتقسم ظهرها وتعيدها للخلف.

ولكي تصبح الصين قوة مغرية هي في حاجة للعمل على تزيين واجهات محلاتها السياسية، كي تصير نموذجا براقا يخلب العقول ويعزز قوتها الناعمة. كما أنها في حاجة لتحالفات قوية جهوية ودولية، ولتحقيق ذلك عليها إغراء الدول المحيطة بها جغرافيا خاصة الهند، وكذلك الدول المناوئة للولايات المتحدة، كي تدور في فلكها وتخدم مصالحها.

الهند:

الهند وإن كانت لازالت بعيدة عن الصين، إلا أنها تشكل قوة ديمغرافية ونووية واقتصادية عالمية، ومستفيدة من يد عاملة متوفرة ورخيصة. وبخلاف الصين ذات النظام الشمولي تعتمد الهند على قوتها الناعمة باعتبارها أكبر دولة

ديمقراطية في العالم[21]، لكن وكما الصين فإن الهند لا تملك قوة شاملة، وتحتاج لكي تفرض نفسها على الساحة الدولية تقوية الكثير من جوانب قوتها، فمواطنوها يعانون من الفقر، ذلك أن الدخل الفردي للمواطن الهندي ضعيف جدا، ورغم أنها قوة نووية إلا أنها لا تملك جيشا قويا يضاهي الجيش الصيني أو الأمريكي. كما أن لها مشاكل حدودية مع جيرانها خاصة باكستان والصين. وبسبب هذه الخلافات بقيت الصين دائمة الرفض لانضمام أي دولة لنادي الفيتو، كي لا تستفيد الهند منه، وهي أكبر المرشحين له، لأن الصين ترى أن حصول الهند على حق الفيتو يهدد مصالحها الإقليمية.

ورغم محاولة الصين تقزيم قوتها ورغم خلافاتها الحدودية معها إلا أن خيار الانفتاح على محيطها الإقليمي وبناء علاقات اقتصادية أكبر مع الصين يبقى من الخيارات التي سيكون لها تأثير كبير على اقتصاد الهند. فهي تعلم أن ثمن الصراع مع الصين سيكون كبيرا، وأن من مصلحتها الاتكاء على الصين إن أرادت تحقيق حلم الريادة، التي يتوقع الكثيرون وصول الهند إليها. فهناك من يرى أن الهند في أفق 2030 ستصبح قوة اقتصادية كبيرة، ولكي تحقق ذلك عليها أن تعزز علاقاتها وتعاونها مع جيرانها خاصة باكستان، وأن تتجاوز مرحلة اللاحرب واللاسلم التي تعيشها في علاقاتها بهم، والتي تضيع عليها الكثير من الفرص الاستثمارية والتعاون الاقتصادي[22].

القوى الآسيوية الأخرى:

رغم تراجعها نسبيا للخلف، لازالت اليابان قوة اقتصادية عالمية، حيث استطاعت بفضل تطورها التكنولوجي الهائل أن تلعب دورا قياديا في المجتمع الدولي[23]. وتنهج اليابان سياسة خارجية نشطة دبلوماسيا، رغم أنها من المتوقع أن تصبح متجاوزة في المستقبل القريب، أي في السنوات القليلة القادمة، خاصة أنها غير مكتملة القوة ولا تملك غير الذراع الاقتصادي. وهذا التراجع المحتمل لليابان قد تستغله الصين من أجل ضمها لدائرة نفوذها المستقبلي وإبعادها عن النفوذ الأمريكي.

هناك كذلك النمور الآسيوية الأربعة، كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان وهونج كونج، والتي أصبحت سبع نمور بعد الإقلاع الذي حصل في كل من اندونيسيا وماليزيا والفلبين. هذه الدول حققت تقدما اقتصاديا مهما عزز مكانة آسيا العالمية. ورغم مرورها بالكثير من الأزمات إلا أنها استطاعت وفي وقت قصير أن تصبح رقما صعبا على المستوى الدولي.

خلاصة القول فإن الريادة الآسيوية تبقى رهينة في المستقبل بالتقارب بين الدول القوية في القارة الآسيوية مثل الصين والهند واليابان وباقي النمور، إنه شرط سيسهل تحول مركز العالم نحو آسيا. الصين ستحاول مستقبلا إخراج الولايات المتحدة من دائرة محيطها الإقليمي الآسيوي، وتزايد قوتها سيدفع في المستقبل القوى الإقليمية الآسيوية للانضمام لحمايتها والابتعاد عن الحماية الأمريكية، وإن تحقق ذلك سنصبح أمام زمن الشرق بامتياز، وستصبح الهيمنة الغربية جزء من الماضي.

والأكيد أن سيناريو ريادة القوى الآسيوية إن حصل سيعيد سيناريو الهيمنة الغربية على العالم، ويكرر نفس تفاصيله. ذلك أن هذه الدول تجمعها نفس الثقافة الشرقية كما حدث مع الدول الغربية والتي كانت ولازالت مصدر قوتها، حيث هيمن الغرب لزمن طويل ورسخ ثقافته التي أصبحت عالمية. فهل ننتقل لعصر نمط الحياة والثقافة الآسيوية قريبا؟ وإن حصل ذلك هل سيكون بسلاسة أم أن لكل تحول ثمنا يدفع؟

ثانيا: زمن الانتقال وكلفته

نحن في زمن شيمته التسارع في الأحداث والمفاجئات، وفي كل الحالات يبقى المستقبل مفتوحا على كل الاحتمالات، ومهما اجتهدنا في استشرافه، قد يكذّب كل التوقعات، ويأتي بالعجيب من المفاجئات. والأكيد أن النظام الدولي الحالي نظام تكتوني غير مستقر وسيحمل الكثير من الهزات التي ستحمل في طياتها الجديد. دروس التاريخ تعلمنا أن دوام الحال من المحال، لذلك فإن النظام الدولي الحالي لن يستمر للأبد، ومن يتوقع تحوله لن يأت بالجديد، إنها سنة التداول والتعاقب، فبعد كل صعود هبوط ولكل سيطرة ثمن يدفع، ولكل متوّج منافس يرى نفسه أحق بالتاج. صحيح أن التحول من نظام إلى آخر يتطلب سنين وأنين، لكنه أمر حتمي. فمتى يحدث التغيير؟ وكيف سيكون؟

من الخطأ تحديد سنة حدوث التغيير في النظام الدولي، الأمر أشبه بأعمى يسدد في الظلمة ويدعي ليس فقط إصابة هدفه، بل يحدد بالضبط مكان الإصابة. لكن الأمر الأكيد هو أن صعود القوى الآسيوية لن يوقفه إلا حدوث انقلاب في مسيرة عملية العولمة.

وإذا كان التغيير في النظام الدولي أمر وارد وبقوة، فإن السؤال الذي يهم أكثر هو كيف سيكون هذا الانتقال من نظام إلى نظام؟ هل سيأتي سلسا ومرنا أم أنه سيأتي بعد حرب قاسمة يذهب ضحيتها الملايين كما حدث في الحرب العالمية الثانية؟ أو بسبب فيروس فتاك يقلب موازين القوى الدولية؟

في الغالب لن يمر التغيير بدون مشاكل. فقد يؤدي إلى نزاع شديد إذا اتخذ الصراع طابعا عدائيا في النظام العالمي[24]. وفي هذا الصدد أشار تقرير مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي في 2007م، إلى أنه قد يغير الصعود المحتمل للصين والهند كلاعبين عالميين رئيسين جديدين المشهد الجيو-سياسي العالمي كما فعلت ألمانيا في القرن التاسع عشر والولايات المتحدة في القرن العشرين، وسيكون لذلك تأثيرات دراماتيكية كالتي حصلت في القرنيين الماضيين. وتشير النظرية الكلاسيكية في العلاقات الدولية إلى أنه وخلال فترات انتقال القوة بين الأمم، يحصل سياق جديد لتوزيع القوى يؤدي إلى مخاطر عديدة من بينها سوء الفهم والتوقعات والانطباعات بين هذه الأمم، مما من شأنه أن يدفع باتجاه أزمات ونزاعات خطيرة في النظام الدولي[25].

أكيد أن إمكانية حدوث حرب تحسم الصراع على القمة أمر وارد، ذلك أن الولايات المتحدة لن تقبل بسهولة بالتخلي على الزعامة وما تجنيه منها، وهذا يذكرني بالأحياء الشعبية التي يحكمها شخص مسيطر يفرض إرادته على الجميع ولا يسقط إلا بعد منازعته في ذلك من شاب أصغر يتطلع للريادة حين يهزمه ويمرغ أنفه في التراب، والأمر نفسه يحصل في عالم الحيوان بين الزعيم المسيطر على القطيع والمنافسون الجدد من الصغار الذي يتناوبون على تحديه إلى أن يسقطه أحدهم في آخر المطاف، ويأخذ مكانه في زعامة القطيع، إنها سنة كونية للتداول بين الأقوياء. والحقيقة أن إمكانية اندلاع حرب وإن كانت واردة، إلا أن احتمال أن تكون شاملة سيكون خيارا انتحاريا للجميع، ذلك أن أرض الصراع اليوم تتم على الساحة الاقتصادية، وبالتالي فإن المرجح أن يحسم الاقتصاد مسألة الريادة.

باختصار فإن انتقال الثقل من الغرب للشرق من المتوقع أن يكون انتقالا سلسا إن بقي الصراع مقتصرا على المجالات الاقتصادية وهذا ما تريده القوى الأسيوية، لكنه سيكون داميا إن انتقل للمواجهة السياسية والعسكرية التي تتقنها الولايات ا لمتحدة بحكم الإمكانيات والتجربة، وحينها قد لا يكون هناك لا شرق ولا غرب، بل دمار شامل حقيقي يهلك الأخضر ولا يترك يابسا.

[1]- علي زياد العلي، القوة الأمريكية في النظام الدولي، دار المكتب العربي للمعارف، 2015، ص 40.

[2]- سالي نبيل شعراوي، العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ص 62.

[3] - Marius Essohana Tontasse, L'unilatéralisme américain : Contribution à une conception réaliste du Droit International Public, Thèse de doctorat en droit public, Université de Gan, Faculté de Droit, Belgique, 2011, p.19.

[4]- البعض يرى أن هذه الاحتجاجات صحية، لأنها تعبير عن الديمقراطية التي تنعم بها الولايات المتحدة، مقارنة بدول أكبرى منافسة مثل الصين، والتي لا تسمح بأي تعبير شعبي عن الغضب.

[5]- عبد القادر دندن، الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015، ص 52.

[6]- جارش عادل، القوى الصاعدة: دراسة في أبرز المضامين والدلالات، المركز الديمقراطي العربي، 23 أكتوبر 2016، https://democraticac.de/?p=38993

[7] - The Post-American World.

[8]- "MakeAmerica Great Again".

[9] - عائشة المري "من الأحادية إلى التعددية" الاتحاد الإماراتية، 20 أغسطس 2007.

https://www.alittihad.ae/wejhatarticle/30435/

[10]- Karl Kaiser « Les grandes puissances au XXIe siècle » Texte traduit de l'anglais par David Rochefort, Institut français des relations internationales (IFRI) | « Politique étrangère » 2007/3 Automne, p. 620.

[11] - مهند حميد الراوي، عالم ما بعد القطبية الأحادية الأمريكية- دراسة في مستقبل النظام السياسي الدولي، المكتب العربي للمعارف، 2015، ص 7.

[12]- سالى نبيل شعراوى، العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي، العربي للنشر والتوزيع، 2018، ص 87-88.

[13] - عبد السلام قريقة "التراجع الأمريكي: من الهيمنة الأحادية إلى تعددية الأقطاب الدولية" مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 62، 2013، ص 80.

[14] - الصين نموذجا.

[15]- Michel Korinman « L'Inde en (super)puissance » Outre-Terre 2018/1-2 (N° 54-55), p. 10.

[16] -Steve Coulom, Le nouvel équilibre mondial et les pays émergents: démocratie, énergie, technologie, Ed TECHNIP, Paris, 2012, p. 16.

[17]- عمر كامل حسن، الاتجاهات المستقبلية للسياسة الخارجية الامريكية في ضوء التحديات الداخلية والخارجية، دار الخليج، 2020، ص 25.

[18]- سالى نبيل شعراوى، مرجع سابق، ص 87.

[19]- زياد عبد الرحمن علي الكوراني، رؤية جيوستراتيجية لمستقبل الصراعات الإقليمية في منطقة تزاحم الإستراتيجيات، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2018، ص 94.

[20]- روبرت كابلان "جغرافية القوة الصينية، إلى أي مدى يمكن أن تصل بكين برا وبحرا" ترجمة سميرة ابراهيم عبد الرحمن، مجلة دراسات دولية، 2010، العدد 45، ص 161.

[21] - Christophe Jaffrelot « L'Inde : entre puissance et paralysie » ALTERNATIVES SUD, VOL. 18-2011, p. 87.

[22]- Jean-Joseph Boillot « L'Inde et sa projection comme puissance globale du XXIe siècle » Géoéconomie 2013/4 (n° 67), p. 95.

[23]- وليم أشعيا عوديشو، النظام السياسي والسياسية الخارجية اليابانية، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015، ص 14.

[24]- جارش عادل، مرجع سابق.

[25]- هاني إلياس الحديثي، أثر المتغيرات الآسيوية على الوطن العربي (دراسة في العلاقات الإسرائيلية الأسيوية)، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2014، ص 122.

التحالفات الشرق اوسطية وجدلية القوة والدور

Middle Eastern alliances and the controversy of power and role

أ.م.د ابراهيم حردان مطر

أستاذ مساعد دكتور في كلية القانون والعلوم السياسية/الجامعة العراقية

الملخص :

شكلت منطقة الشرق الاوسط احدى المناطق الاقليمية المهمة عالميا نظرا لمكانتها الجيوستراتيجية , مما جعلها محورا اساسيا في حسابات القوة والنفوذ العالمي , انعكس هذا على مستوى استقرارها بالعموم وخلال مختلف المراحل التاريخية لها , لتضفي عليها سمت ضعف الاستقرار المفضي الى حروب متتالية طبعت تاريخ المنطقة الحديث والمعاصر. لقد اصبحت المعضلة الامنية الباعث الرئيس حول اشكاليات العلاقات الشرق اوسطية بأطرافها الاقليمية والدولية . كما ان اختلال ميزان القوة بين اطرافه ادى لان تنبثق صيغ التحالفات في سياسة دوله .

تهدف الدراسة الى تناول موضوع التحالفات التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط وتحديدا بعد العام 2011 عام اندلاع الاضطرابات في قسم من دول الشرق الاوسط وتزايد حجم التدخلات الدولية بأشكالها المختلفة وصيغها المتنوعة , لتتصدر صيغ التحالفات المشهد السياسي في المنطقة , كما سنتناول دوافع هذه التحالفات واطرافها , والية عملها, وصيغها؟ تتمحور الدراسة حول فرضية مفادها : ان التحديات التي تعيشها دول المنطقة هي التي فرضت عليها اتباع نهجاً تحالفياً في سياستها ضمن صيغة التوازن ضد التهديد مما جعلها امام جدلية القوة والدور , وقد تم توظيف المنهج التحليلي لدراسة الموضوع .

الكلمات المفتاحية : التحالف , الشرق الاوسط , القوة , الدور , القوى المحورية , القوى الجيوستراتيجية

Abstract:

The Middle East region was one of the most important regional regions in the world due to its geostrategic position, which made it a key focus in the calculations of power and global influence, This was reflected in its level of stability in general and during its various historical stages, to give it the characteristic of weak stability that leads to successive wars that have characterized the region's modern and contemporary history. The security dilemma has become the main motive for the problems of Middle Eastern relations with its regional and international parties. The imbalance of power between its parties has led to the emergence of formulas of alliances in the politics of a state.

The study aims to address the issue of alliances that took place in the Middle East region, specifically after the year 2011, the year of the outbreak of unrest in

a part of the Middle East countries and the increase in the volume of international interventions in their various forms and various forms, so that the formulas of alliances topped the political scene in the region, We will also address the motives and parties of these alliances, their working mechanism, and their formulas? The study centers around a hypothesis that: It is the challenges that the countries of the region are experiencing that have imposed on them to follow a coalition approach in their policy within the formula of balance against threat, which made them face the argument of power and role, and the analytical method has been employed to study the topic .

key words : Alliances, the Middle East, power, role, pivotal powers, geostrategic powers .

المقدمـــة :

(في الاتحاد قوة) هو ســياق متبع من قبل الافراد والجماعات والدول , هدفه تحقيق الغلبة والتفوق على الاخرين , او تحقيق ارجحية في حسابات القوة والنفوذ , وتقاسم الاعباء بقدر حماية الذات , كما يعد تحقيق التوازن احدى اهدافه , انها ســياســة اتبعتها الدول منذ القدم . وتعد الاحلاف والتحالفات احدى الاجراءات المتخذة بهذا الصــدد , فقد مثلت التحالفات احدى وسائل تحقيق توازن القوى في النسق الدولي منذ معاهدة وستفاليا . عادة ما يكون السلام هو ثمرة هذا التوازن ,وليس هدفا بحد ذاته , اذ كثيرا ما يضحى به اذا ما وجدت الدول ان هذا السلام لم يعد في صالحها , عندها تعمل من اجل التغيير الذي تجد فيه تحقق لمصالحها . ولعل افضل من عبر عن ظاهرة التحالفات هو(دونالد ميشل) عندما قال (عندما كان ثمة شخص واحد في العالم عرف السلام , وعندما كان ثمة شخصان عرف الصراع , وعندما كان ثمة ثلاث اشخاص عرف التحالف)

شكلت منطقة الشرق الاوسط احدى المناطق الاقليمية المهمة عالميا نظرا لمكانتها الجيوستراتيجية , مما جعلها محورا اساسيا في حسابات القوة والنفوذ العالمي , انعكس هذا على مستوى استقرارها بالعموم وخلال مختلف المراحل التاريخية لها , لتضفي عليها سمت ضعف الاستقرار المفضي الى حروب متتالية طبعت تاريخ المنطقة الحديث والمعاصر. اذا عدنا الى تاريخ منطقة الشرق الاوسط المعاصر نجدها قد شهدت سبعة حروب بمعدل حرب كل عقد من السنوات ابتداءً من العام 1948 وصــولا الى العام 2003 حيث احتلال العراق , لتدخل المنطقة بعدها في فوضــى وحروب من نوع جديد (الحروب الفوضوية) اذ انتقل الوضع في قسما من دوله من حروب اسقاط النظم السياسية , كما حصل في العراق الى حروب تفكيك الدول , كما هو الحال في سوريا واليمن وليبيا .

لقد اصبحت المعضلة الامنية الباعث الرئيس حول اشكاليات العلاقات الشرق اوسطية بأطرافها الاقليمية والدولية . كما ان اختلال ميزان القوة بين اطرافه ادى لان تنبثق صيغ التحالفات في سياسة دوله . اذا ان تاريخ المنطقة المعاصر شهدة اكثر من تحالف دولي , ابتدأ من تشكيل التحالف الدولي لتحرير الكويت ,ومرورا بالتحالف الدولي لاحتلال العراق , لتشهد السنوات اللاحقة تشكيل تحالفات متضادة بين القوى المحورية ضمن المنطقة .

اهمية الدراسة :

تأتي اهمية الدراسة من طبيعة الموضوع الذي نبحث به , ما شهدته منطقة الشرق الاوسط ولا زالت من صراعات مختلفة المستويات ومتعددة الابعاد , وتحالفات متضادة ,وما نتج عنها من سباق تسلح ونذر باندلاع حرب وتفاقم في حالة ضعف الاستقرار مما جعل المنطقة امام جدلية في بناء القوة وسبل توظيفها , والدور والتطلع الى ممارسته , هذا الموضوع كان ولا زال محط اهتمام مختلف الاوساط الدولية وصناع القرار , والمتخصصون بالشأن السياسي .

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة الى تناول موضوع التحالفات التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط وتحديدا بعد العام 2011 عام اندلاع الاضطرابات في قسم من دول الشرق الاوسط وتزايد حجم التدخلات الدولية بأشكالها المختلفة وصيغها المتنوعة , لتتصدر صيغ التحالفات المشهد السياسي في المنطقة , كما سنتناول دوافع هذه التحالفات واطرافها , والية عملها, وصيغها؟

اشكالية الدراسة :

تتمحور اشكالية الدراسة حول تساؤل اساسي هو: ما السبب الرئيس لضعف الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط , مما جعلها اما جدلية القوة والدور وكيفية توظيفه , ومن هذ التساؤل تنبثق اسئلة فرعية تحتاج الى اجابة هي:

1. كيف يمكن ان نفسر المعضلة الامنية واثرها في استقرار منطقة الشرق الاوسط ؟
2. من هي الاطراف المحورية والجيواستراتيجة في المنطقة, وما طبيعة اهدافها ؟
3. ما الآليات والسبل التي اعتمدتها القوى الفاعلة في المنطقة من اجل تحقيق اهدافها ؟

فرضية الدراسة :

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها : ان التحديات التي تعيشها دول منطقة الشرق الاوسط والتي تعد معضلة امنية هي التي فرضت عليها اتباع نهجاً تحالفياً في سياستها ضمن صيغة التوازن ضد التهديد مما جعلها امام جدلية القوة والدور , في كيفية تعزيز القوة من خلال التحالف كأحد الوسائل المتبعة للقيام بدور يخدم المصالح المبتغات .

منهجية الدراسة :

من اجل الوصول الى اجابة حول الاسئلة التي تطرحها الدراسة , واثباتاً لفرضيتها , . تم توظيف المنهج التحليلي , من خلال دراسة المشهد السياسي لمنطقة الشرق الاوسط والقوى المحورية والجيوستراتيجية فيها وطبيعة اهدافهم وآليات عمل كل طرف لإنجازها .

هيكلية الدراسة :

انتظمت الدراسة في ثلاثة مباحث مع مقدمة وخاتمة , تضمن المبحث الاول موضوع القوى المحورية والجيوستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط , في حين تضمن المبحث الثاني موضوع المعضلة الامنية لمنطقة الشرق الاوسط اما المبحث الثالث , فيتضمن التحالفات الشرق اوسطية ودوافع تشكيلها .

المحور الاول

القوى المحورية والقوى الجيوستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط

ان افضل توصيف لحالة منطقة الشرق الاوسط في ضوء ما تشهده من اضطرابات ,بانها ساحة صراع بين المحاور الجيوبولتكية ازاء القوى الجيوستراتيجية , اذ يعرف برجنسكي المحاور الجيوبولتكية بانها (تلك الدول التي لا تستمد اهميتها من قوتها ودوافعها فقط , انما من موقعها الحساس .... وكونها عرضة لتصرفات اللاعبين الجيوستراتيجين)[1] او كما يوضحها بول كندي بنها (بقعة جغرافية لا تحدد فقط مصير اقليمها بل انها تؤثر ايضا على الاستقرار العالمي)[2] اما القوى الجيوستراتيجية فكما يعرفها برجنسكي بانها (مجموعة الدول التي تمتلك القدرة والارادة لممارسة النفوذ , اي التأثير فيما وراء حدودها لغرض تبديل الوضع الجيوبولتيكي القائم الى الحد الذي يؤثر على مصالح العديد من الدول .....)[3].

وعليه ان الدول المحورية في منطقة الشرق الاوسط هي الدول التي قدر لها ان تكون في موقع جغرافي يؤهلها للقيام بدور محوري قادر على التأثير في طموحات القوى الجيوستراتيجية في المنطقة[4] ان الصراع بين الطرفين ضمن هذه المنطقة من اجل السيطرة والنفوذ جعل كل طرف يوظف قدراته ضمن سياقات متعددة كان ابرزها بناء التحالفات . غير ان الملاحظ ان هذه التحالفات لم تثمر عن توازنات مفضيه الى استقرار يسود المنطقة اذا ان اختلاف الرؤى وطبيعة الادراك لكل قوة اقليمية ودولية تجاه منطقة الشرق الاوسط له اثره بهذا الصدد .

أولا : القوى المحورية

ضمن منطقة الشرق الاوسط تتجسد القوى المحورية فيه , بمجموعة دول بناءً على مقومات القدرة الشاملة لها والدور الذي تقوم به ضمن المنطقة , وهذه الدول هي : ايران , المملكة العربية السعودية , تركيا , اسرائيل.

أولاً : ايران

شكل احتلال العراق في العام 2003 اختلال في ميزان القوى الاقليمي , في ظل تراجع المنظومة العربية , واتاح ذلك لدول اقليمية غير عربية فرصة للتحرك على المستولى الاقليمي , لفرض سياستها , وممارسة دورها واعادة صياغة المعادلة الاقليمية وفقا لمصالحها . اذا اصبح هناك حالة من الاستقطاب بين قوى هي: ايران , تركيا , السعودية , اسرائيل . وتحول العرب الى مجرد طرف في تفاعلات النظام الاقليمي . وتسعى ايران الى تحقيق ما يأتي: [5]

1. بسط هيمنتها ونفوذها الاقليمي .

2. منع قيام اي دولة عربية بدور اقليمي موازن لها .
3. توظيف لدورها الاقليمي في حسابات القوة والنفوذ في المنطقة ولاسيما ازاء الدور الامريكي , والقوى الدولية الاخرى .

وقد اعتمدت على اليات لتحقيق اهدافها من خلال :[6]

1. توظيف العامل الديني - الثقافي في المنطقة . اذ يرى القادة في ايران ان شرعية الثورة الاسلامية الايرانية تتمثل في منطق الحدود المفتوحة , فولاية الفقيه لا تعترف بالحدود والاطر الجغرافية , بل تشمل جميع المسلمين , وينبغي ان تنتقل الثورة الى عموم الدول الاسلامية
2. بناء شبكة من التحالفات مع الدول والحركات والاحزاب السياسية في بعض دول المنطقة .لا سميا التي تنتمي للمقاومة على شاكلة جزب الله اللبناني , وحركة الحوثيين في اليمن وعدد من الاحزاب السياسية في العراق .

فمن خلال توظيف (المسؤولية التاريخية) بوصفها دولة وليدة حضارة عريقة يعطيها الاولوية بقيادة المنطقة, فساهم العمق الحضاري والتجربة التاريخية في تعزيز طموحاتها الاقليمية , اذ ان الايمان بالتفوق الثقافي لدى اجيال متعاقبة من القادة في ايران وادراكهم انه بفعل هذا التفوق قادرين على القيام بدور فاعل في المنطقة وبشكل يخدم طموحهم ومصالحهم كأمة [7]. وتتحدد جغرافية النفوذ الايراني تبعا لمقدار تأثيرها, ومدى توجد الوكلاء فيها والمتمثل بالتيارات والاحزاب الموالية لها . اذ يتوزع النفوذ الايراني على النحو الاتي[8]:

1 . لبنان (محور ايران حزب الله) فقد شكلت ميداناً للمواجهة بين ايران وخصومها – اسرائيل ,الولايات المتحدة الامريكية - واستطاعت ايجاد وكلاء لها عبر توظيف الطائفة الشيعية , وتشكيل حزب الله ليكون رقما صعبا في المعادلة السياسية اللبنانية , لا سيما بعد نجاحه في اخراج القوات الاسرائيلية من جنوب لبنان في العام 2000 , فضلا عن الامكانيات التي بحوزته من تمويل وتسليح مقدم له من ايران.

2 . دول الخليج العربية : تشكل ساحة اخرى للتوجه الايراني من اجل خلق مناطق نفوذ لها عبر توظيف البعد الطائفي في سياستها تجاه شعوب المنطقة .

3 . اليمن (محور ايران حركة الحوثيين) استغلت ايران حالة ضعف الاستقرار في اليمن وقيام الثورة الشعبية ضد نظام علي عبد الله, من اجل ايجاد منطقة نفوذ جديد لها من خلال علاقتها بحركة الحوثيين.

4 . فلسطين (محور ايران حركة حماس) فقد حرصت ايران على دعم التنظيمات الاسلامية التي تقوم على النهج الاسلامي الراديكالي , ومنها حركتا الجهاد الاسلامي وحركة حماس لدورهما في المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الاسرائيلي .

5 . سوريا : شكلت سوريا ميدانا نشطاً لنفوذ ايران ودورها الاقليمي في تقديم الدعم والاسناد لنظام الحكم فيها , لا سيما بعد قيام الثورة السورية ضد النظام في العام 2011 , حيث حرصت في المحافظة على بقاء النظام السياسي السورية , واخماد الثورة , والجدير بالذكر ان لإيران علاقات وثيقة بالنظام السوري منذ ثمانينات القرن العشرين .

6 . العراق : هو الاخر اصبح ضمن مد النفوذ الايراني ونشاطه عبر وكلاء له بعد عام 2003 اثر احتلال العراق , اذ سمحت التغيرات التي حصلت في العراق لإيران بان تمارس دورها عبر العديد من الحركات والتيارات السياسية , لاسيما وان قسما منها كانت تتواجد على الاراضي الايرانية خلال المدة التي سبقت احتلال العراق , وانها على ارتباط تام بإيران فكرا وتنظيما وتحظى بالدعم المادي والمعنوي.

ثانياً : تركيا

تركيا هي الاخرى وظفت مكانتها الجيوبولتيكة في منطقة الشرق الاوسط من اجل ملء الفراغ الحاصل في المنظومة الاقليمية , لا سيما بعد احتلال العراق , متطلعة الى دور اقليمي فاعل ومؤثر يخدم مصالحها الاقليمية وموازن للدور الايراني , لاسيما وان منطقة الشرق الاوسط كانت ولا زالت عبر التاريخ هي ساحة لتنافس وصراع (فارسي – عثماني) سابقا . وتسعى تركيا الى تحقيق الاهداف الاتية :[9]

1. ايجاد مناطق نفوذ لها في الدول العربية مستغلا حالة الضعف التي تشهدها هذه الدول
2. الاستفادة الاقتصادية من موارد الدول العربية لاسيما في جانب الطاقة (النفط والغاز).
3. موازنة الدور الايراني المتنامي في المنطقة .
4. تعزيز للمكانة الاقليمية من خلال ممارسة الدور في منطقة جيواستراتيجية , لاسيما بعد فشل كل الجهود التي بذلتها تركيا من اجل الانضمام الى الاتحاد الاوربي .

اما الوسائل التي وظفتها من اجل انجاز اهدافها , فهي: [10]

1. اعتماد سياسة التدخل العسكري في المنطقة من خلال دخول قواتها في مناطق من سوريا , وليبيا , فضلا عن نشر قواتها في قطر , وتأسيس قاعدة عسكرية لها في منطقة القرن الافريقي بوصفها منطقة استراتيجية .
2. توظيف العامل الديني والتاريخي , لخلق روابط مع القوى السياسية الفاعلة في قسم من الدول العربية , كما هو الحال في ليبيا , تونس , مصر, قطر .
3. نشاطها الاقتصادي عبر شركاتها في العديد من الدول العربية مستغلة تدهور الاوضاع فيها لاسيما في جانبها التصنيعي لتكون بديلا عن الصانعات الوطنية .

ثالثاً : السعودية

تعد السعودية احدى القوى الاقليمية الفاعلة في منطقة الشرق الاوسط بحكم معطياتها الجيوبولتيكية ومكانتها العربية والاسلامية , وقدراتها المالية , ودورها في سوق الطاقة العالمي , وهي تسعى لان يكون لها دور فاعل في امن واستقرار المنطقة .

يشكل الصراع على النفوذ مع إيران الدافع الأول للتحركات السعودية في المنطقة, وتعمل في هذا الإطار عبر استراتيجية الاحتواء وتطويق الدور الإيراني, إذ يتصدر الصراع السعودي- الإيراني المشهد السياسي في منطقة الشرق الأوسط, ومبرر

ذلك كون إيران تسعى لفرض نفسها كقوة إقليمية رافضة لأي دور سعودي في المنطقة, وإنَّ معضلة نظام هيمنة لأمن إقليمي خليجي بصيغة إيرانية لا يحظى بالقبول من دول الخليج العربية, إذ إنَّ إيران ذات نوايا توسعية فبعد خروج العراق من معادلة التنافس الإقليمي, أصبحت البيئة الأمنية الإقليمية بيئة صراع بين إيران والسعودية, وتسارعت خطى التسلح بين أطرافه[11], إذ تدرك السعودية أنّه لا يمكن إبقاء إيران في حدوها إلا بإيجاد حلفاً دولياً, فهي تسعى من خلال سياسة التحالفات إلى إعادة ترتيب الشؤون الاقليمية بغية تحقيق التوازن على أسس استراتيجية من خلال تبني سياسة فاعلة تهدف إلى تحقيق[12]:

1. تعزيز الدور الإقليمي للسعودية في ظل تراجع مكانة بعض الدول العربية.
2. مواجهة تمدد الدور الايراني في المنطقة .
3. زيادة فاعلية دورها في إطار مجلس التعاون الخليجي: إذ طرحت السعودية تحويل مجلس التعاون الخليجي إلى اتحاد ضمن مبادرة الملك عبدالله بن عبدالعزيز في قمة مجلس التعاون في الرياض عام 2011.

اما الوسائل التي اعتمدت عليها من اجل انجاز اهدافها , فهي :

1. العمل على بناء تحالفات جديدة لموازنة النفوذ الإيراني تقوم على رؤية تتوافق مع مصالحها وتعمل في إطار ذلك لأن تكون شريكا للولايات المتحدة الأمريكية في إدارة شؤون الأمن في المنطقة.
2. توظيف لمكانتها العربية والاسلامية من اجل حشد المواقف لدعم سياستها الاقليمية .
3. توظيف قدراتها المالية لإنجاح مساعيها الدبلوماسية ,فضلا عن نشاطها التسليحي من اجل بناء القوة .

رابعاً : اسرائيل

تعد اسرائيل احدى القوى الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط التي تحظى بدعم دولي , لاسيما من قبل الولايات المتحدة الامريكية , وهي من الدول التي تبنت مشروع الشرق الاوسط بوصفه سبيلا لاندماجها ضمن الاقليم , بعد نزعه من خصائصه القومية والدينية , لتوظف امكانياتها المتقدمة ضمن الاقليم بشكل يضمن تفوقها . , إذ أكد على هذا "ثيودور هرتزل" على أنّه " كومنولث شرق أوسطي تكتسب فيه إسرائيل دوراً قيادياً محوريًا[13].

تتمحور الاهداف الاسرائيلية ضمن منطقة الشرق الاوسط في هدفين اساسيين هما:[14]:

1. محاولة كسر العزلة الإقليمية والدولية بإقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية مع عدد من دول العالم, لذلك سعت إسرائيل لكي تكون جزء من المنطقة, وفي هذا الصدد أشار أحد أساتذة العلوم السياسية بالجامعة العبرية (بنجامين أكزين) "إنَّ نقطة الارتكاز في سياسة إسرائيل الخارجية يجب أن تكون بضمان وجود إسرائيل في العائلة الدولية لأنَّ معاهدات الصلح لا تضمن سلاما دائما"
2. تحقيق الهيمنة الاقليمية وضمان دور إقليمي فاعل واستغلال حالة التدهور الأمني في المنطقة من اجل تعزيز هذا الدور.

ومن اجل انجاز الهدفين فقد اعتمدت على :

1. الحفاظ على علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة, بحكم الاعتبارات العقائدية والفكرية وتوافق المصالح بينهما وتحديداً في منطقة الشرق الأوسط .
2. توظيف لقدراتها المتطورة في مختلف المجالات من اجل تقديم نفسها على انها الدولة الاكثر تقدما في المنطقة .

ثانيا: القوى الجيوستراتيجية

تتمثل القوى الجوستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط بالولايات المتحدة وروسيا الاتحادية بالدرجة الاساس , وستقتصر الدراسة عليهما تبعا لدورهما في تحالفات المنطقة , اما الدور الاوربي فهو يستتبع الدور الامريكي في المنطقة , في حين ان الدور الصيني لم يأخذ مساراً او اداءً تحالفياً في المنطقة .لهذا سنتناول :

أولاً: الولايات المتحدة الامريكية

كما هو معروف في عالم السياسة , تعد الولايات المتحدة الامريكية الفاعل الدولي الرئيس والاكثر تأثيراً في منطقة الشرق الاوسط ,وذلك لسببين هما :

1. انها القوة العالمية الفاعلة والمؤثرة بحكم ما تملكه من قوة وقدرة شاملة .
2. الاهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الاوسط في حسابات القوة والنفوذ الدولي .

لهذا كان التواجد الامريكي المباشر في منطقة الشرق الاوسط وتحديدا منطقة الخليج العربي بعد الانسحاب البريطاني منها خلال عقد السبعينات من القرن العشرين , ادراكا من الولايات المتحدة الامريكية بأهمية المنطقة , واستكمالا لجهودها في التوسع وتعزيزا لدورها العالمي . وقد تبلورت بصددها استراتيجيات عدة اقترنت (بأسماء رؤساء الولايات المتحدة الامريكية) (*), محورها الاساس تأكيد اهمية المنطقة الجيوستراتيجية وضرورة الهيمنة عليها .وتتمحور المصالح الامريكية في المنطقة حول المرتكزات الاتية [15]:

1. المحافظة على ديمومة نفوذها في المنطقة , كونها تشكل جزءاً مهما من ادامة نفوذها العالمي
2. المحافظة على امن اسرائيل والسعي الى دعم جهود التطبيع مع جيرانها من الدول . وهو ما تكلل بالنجاح عندما وقعت الامارات العربية المتحدة والبحرين اتفاقية سلام مع اسرائيل في ايلول 2020.
3. ضمان امن الحلفاء من دول المنطقة - دول الخليج العربية – وتعزيز امنها ضد اي تهديدات من دول اخرى .
4. منع انتشار اسلحة الدمار الشامل في المنطقة , من اجل المحافظة على تفوق اسرائيل , وعدم تعرض مصالحها لأي تهديد من قبل الدول التي تتعارض مع سياستها .
5. ضبط التوازنات الاقليمية والعالمية في المنطقة , من خلال رسم ادوار محددة لكل فاعل (الاتحاد الاوربي , الصين).
6. الحرب على الارهاب , والذي عزز من الدور الامريكي في المنطقة وعزز من قناعة الدول الحليفة لها , بفاعلية وموثوقية الدور الامريكية في تعزيز امنها .

وقد مازجت الولايات المتحدة الامريكية بين مختلف اشـكال القوة من اجل انجاز اهدافها في المنطقة , يمكن ان نوجزها على النحو الاتي [16]:

1. تقديم الدعم العسكري من اجل محاربة الارهاب.
2. دعم تأسيس تحالفات في المنطقة بقيادتها .
3. الانسحاب من الاتفاق النووي الموقع مع ايران في العام 2015 .
4. اعادة فرض العقوبات الاقتصادية على ايران .

ثانياً: روسيا الاتحادية

ترتكز السـياسـة الخارجية الروسـية في منطقة الشـرق الاوسـط على اربعة مرتكزات اسـاسـية , يمكن بلورتها ضـمن الاتي[17]:

1. المرتكز الاسـتراتيجي - طلب المكانة العالمية - بوصـفها قوة عالمية يجب ان يكون لها دور في مجريات الاحداث في المنطقة .
2. كما انها اخذت مرتكزاً برغماتياً في سياستها الخارجية . وبصدد موقفها من احداث (الربيع العربي) فأنها تحمل الدول الغربية مسؤولية ما حدث في الشرق الاوسط من فوضى وتعد التدخلات الغربية في دول المنطقة انها كارثية , محاولة تقديم نفسـها البديل الافضـل والجدير بالثقة ,لهذا كان لها دورا فاعلا في الاحداث السـورية من خلال جهدها السياسي والعسكري الداعم لنظام الحكم في سوريا .
3. المرتكز التجاري , من خلال اسـتغلال الاحداث التي تشـهدها قسـماً من دول المنطقة , الحروب وانتشـار الحركات الارهابية , وسباق التسلح نتيجة لحالة التعارض في المصالح بين قسما من دولها , لتجعل منها سوقا لتصريف السلاح .
4. كما يعد عامل الطاقة مرتكزا اساسيا في سياستها الخارجية , لاسيما تجاه منطقة الشرق الاوسط الغنية بالطاقة , فهي تهدف الى تحقيق الاتي :
   - أ. حماية مصالحها التجارية من خلال حصولها على استثمارات في مجال الطاقة في المنطقة
   - ب. ان يكون لها دور في تعزيز واستقرار اسعار الطاقة من خلال تعاونها مع دول المنطقة بهذا الصدد.
   - ج. اختراق سوق الطاقة المهيمنة عليه من قبل الدول الغربية وشركاتها من خلال الاندفاع عبر شركاتها النفطية في اهم مناطق الانتاج والاحتياط العالمية .

اما الوسائل التي وظفتها روسيا الاتحادية من اجل انجاز اهدافها في المنطقة , فيمكن بلورتها بما يأتي:

1. التدخل العسكري في سوريا وتعزيز تواجدها العسكري وتوسعة قواعدها فيها .
2. نشاطها التجاري في مجال الطاقة من خلال استثماراتها في المنطقة. وتجسد ذلك على سبيل المثال بالاتي[18]:

أ. إنشاء مؤسسة لوسكار المشتركة بين لوك أويل الروسية وشركة النفط الوطنية السعودية أرامكو في العام 2004, لاستكشاف واستثمار حقول الغاز في صحراء الربع الخالي لمدة 40 سنة.

ب. مد خط الغاز العربي في الجزء المار بسوريا من الحدود السورية الأردنية إلى مدينة حمص السورية. في العام 2006

ج. إنشاء مصفى لتكرير النفط في سوريا وآخر لتحويل الغاز.

د. حصلت شركة "غاز بروم" على عقد استخراج النفط من حقل بدرة العراقي في محافظة واسط الذي ينتج 170 الف برميل يومياً, لمدة سبع سنوات ابتداءً من 2013.

3. تعزيز حجم مبيعاتها من المعدات والاسلحة العسكرية لدول المنطقة , لاسيما بعد تفاقم الصراعات فيها . كان ابرزها توقيع اتفاق مع العراق لبيع اسلحة روسية بقيمة 4 مليار دولار في العام 2013 والتي عدها الروس ثاني اكبر صفقة بيع اسلحة روسية منذ العام 1990 , بعد صفقة قيمتها 7.5 مليار دولار مع الجزائر في العام 2006 , وصفقة بيع منظومة الدفاع الجوي S400 الى تركيا في العام 2019.[19]

المحور الثاني

المعضلة الامنية لمنطقة الشرق الاوسط – وصف للمشهد السياسي

تعد المعضلة الامنية في منطقة الشرق الاوسط , الاكثر جدلاً سواء اكانت على المستويات الدولية ام الاقليمية , اذ ان الاهمية الجيوستراتيجية للمنطقة وطبيعة اطرافها من حيث البعد التاريخي والقيمي لهم , انعكست سلبا على اوضاعها الامنية بشكل اضفى عليها طابع ضعف الاستقرار وتواتر الازمات , وسياسة التحالفات , وسباق التسلح .وعليه سنتناول في هذا المبحث مقاربة نظرية لتفسير المعضلة الامنية ضمن المطلب الاول , اما المطلب الثاني فيتضمن وصفا للمشهد السياسي في المنطقة .

اولا : مقاربة نظرية – نظرية مركب الامن

يشهد الواقع السياسي والامني لمنطقة الشرق الاوسط تعقيداً وتوتراً في العلاقات بين اطرافه بحكم تقاطع المصالح في منطقة جيوستراتيجية , ولكي تتضح الصورة اكثر , لابد من تناول مفهوم (الامن الاقليمي) والذي يعرف بأنه (اتخاذ خطوات متدرجة تهدف الى تنسيق السياسات الدفاعية بين اكثر من طرف , وصولاً الى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها)[20] وقد اشارة (باري بوزان) الى هذا المفهوم بمصطلح (المجتمع الأمني – security complexes) والذي عرفه بأنه(مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الامنية الاساسية مع بعضها بدرجة وثيقة , بحيث ان أوضاعها الامنية لا يمكن النظر اليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض)[21]

ولتحليل مسألة الأمن الاقليمي , يرى (باري بوزان) بأن العلاقات بين الدول يمكن ان تؤسس شبكة واسعة من الصداقات والتحالفات التي تشعر بالخوف , ويرى بان مفاهيم الصداقة والعداوة لا يمكن ارجاعها فقط الى توازن القوى , لان القضايا التي يمكن ان تؤثر على علاقات الصداقة /العداوة بين الدول تكون مرتبطة بالأيديولوجية الاثنية

والخلفيات التاريخية , كما يشـتمل مركب الأمن على الاعتماد المتبادل في مجال التنافس , اما العامل الاسـاس في تعريف مركب الأمن فهو يمثل المستوى العالي من التهديد/ الخوف الذي يشعر به بشكل متبادل بين دولتين او أكثر[22] .

ان البنية الجوهرية لمركب الامن الاقليمي ترتكز على اربع متغيرات هي[23]:

1. الحدود التي تميز مركب الامن الاقليمي عما جاوره.
2. البنية التي تعني بأن مركب الأمن الاقليمي يجب ان يتكون من وحدتين مستقلتين فما فوق .
3. الاستقطاب الي يغطي توزيع القوى بين الوحدات .
4. البناء الاجتماعي الذي يحدد أنماط الصداقة والعداء بين الوحدات .

وقد حدد (باري بوزان) ضمن نظريته (مركب الامن الاقليمي) اربع مستويات للتحليل , وهي[24]:

1. المسـتوى الداخلي فيما اذا كانت الدولة قوية ام ضـعيفة , ودرجة الاسـتقرار الداخلي فيها وطبيعة نظامها السياسي وشرعيته.
2. طبيعة العلاقة بين الدول ضمن النظام الاقليمي , متأثرة بذلك بالبعد القيمي لها.
3. تفاعل المنطقة مع المناطق المجاورة لها .
4. دور القوى العالمية في المنطقة والكيفية التي تتفاعل بها الهياكل الامنية الإقليمية .

وبناءً على مستويات التحليل هذه يمكن تفسير المعضلة الامنية في منطقة الشرق الاوسط , حيث يتجسد التعارض في القيم والموروث التاريخي بين ما هو (فارسـي وعربي وعثماني) وبين ما هو طائفي , كما ان اختلال ميزان القوى لصـالح اطراف غير عربية دفع بالأخيرة الى البحث عن موازن خارجي عبر صـيغ من التحالفات , ليس هذا فحسـب بل ان اهمية المنطقة جعلتها مركز جذب لقوى دولية تهدف الى تعزيز دورها العالمي من خلال هيمنتها على المنطقة , وهذا رتب صيغ من التحالفات المتضادة ,والتي تهدف الى (موازنة التهديد المتقابل) (*)وهو ما سنوضحه في المبحث الثالث.

ثانيا : وصف المشهد السياسي لمنطقة الشرق الاوسط

شـكلت مجموعة متغيرات على الصـعيد الاقليمي تحدياً لمصـالح القوى المحورية والجيواسـتراتيجية وهي في جوهرها تحديات أمنية , اذ يعد متغير الامن من ابرز المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية للدول وابرز هذه التحديات هي :

1 . تدهور الوضع الامني في اليمن :

تعد اليمن بموقعها الجغرافي وارتباطها الاجتماعي مع المملكة العربية السعودية , احد اقطاب البعد الامني للملكة , ومن ثم فان اي اضـطراب في اليمن ينعكس سـلبا على السـعودية وعموم المنطقة .ان ما قام به الحوثيين باجتياح العاصـمة اليمنية صـنعاء في شـهر ايلول من العام 2014 , واحتلالهم للقصـر الرئاسي مطلع العام 2015 اضـافة الى سـيطرتهم بقوة السلاح على العديد من المؤسسات الحكومية اليمنية , وقيام جماعة ((انصار الله)) بإصدار اعلان دستوري يقضي بحل البرلمان وتشكيل مجلس رئاسي لإدارة شؤون البلاد . كذلك تصاعد دور تنظيم انصار الشريعة في اليمن والذي استفاد من تمدد الحوثيين وسيطرتهم على العاصمة صنعاء وسعيهم لاختراق مدينة عدن المقر البديل للرئيس اليمني.[25]

2 . تفاقم ظاهرت الارهاب العابر للحدود :

على صـــعيد الظاهرة الارهابية , كان النمط التقليدي من الارهاب والمتمثل بتنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة به فكرياً , يتبع اسـلوب الخلايا العنقودية النائمة , واتسـم عملها بشـن الهجمات الانتحارية بمختلف الوسـائل , واللجوء الى المناطق الوعرة للاحتماء بها من المطاردات الأمنية.

لكن ظهرت في الآونة الأخيرة انماط مغايرة للإرهاب تقوم على السـيطرة على أقاليم وبناء كيانات تشـبه الدول , وهو ما تمثل في سـيطرة (تنظيم دولة العراق والشـام - داعش) على مناطق ممتدة عبر الحدود بين سـوريا والعراق , اضـافة الى الاعتماد على مصـادر تمويل مختلفة ابرزها تتمثل في السـيطرة على ابار البترول وتجارة القمح وفرض الرسـوم الجمركية وتجارة الاثار والسـلاح والاسـتيلاء على المصـارف .وهو ما جعل لهذا التنظيم الارهابي موارد مالية لم يسـبق لتنظيم مثلها , مما زادة من قدراته التأثيرية بشكل اصبح يشكل تهديدا لدول عديدة , فضلا عن مبايعة الكثير من الجماعات (الجهادية) لهذا التنظيم , وهو ما اعلنته حركة أنصـــار الشـــريعة في ليبيا , وبوكو حرام في نيجيريا , وحركة بيت المقدس في ســـيناء , والحركة الاسـلامية في اوزبكسـتان , اضـافة لفصـائل من طالبان افغانسـتان وباكسـتان , الامر الذي بات يهدد مناطق واسعة من العالم.[26]

3 . اختلال التوازن الاقليمي :

تعد حالة الخلل في توازن القوى احدى معضـلات الامن الاقليمي الخليجي , ولقد أدى احتلال الولايات المتحدة وبريطانيا للعراق في العام 2003 , الى احداث خلل كبير في ميزان القوى الاقليمي[27] , فالمشـهد الاسـتراتيجي في منطقة الشرق الاوسط بعد الاحتلال الامريكي للعراق قد اصبح أكثر خطورة من ذي قبل , بسبب اختلال التوازن الاقليمي لصالح احد اطرافه (ايران) والتي هي على نقيض من الاطراف الاخرى من حيث التوجهات السـياسـية , رافق ذلك تفجر العنف في المنطقة بمختلف صوره , وبشكل بات يهدد الاستقرار في عموم دولها , وهناك وعي متزايد من قبل صناع القرار في المنطقة , بالخطورة المتنامية داخل البيئة الاقليمية , ومن ذلك تصـريح الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية , السـيد عبد الرحمن بن حمد العطية , بان ((منطقتنا تواجه أخطار وتهديدات أسـوء مما كان ماثلا قبل عام 2003 , وهو ما يجعلنا نتسـاءل : اين ذهبت الوعود الامريكية بجنة الديمقراطية التي بشـروا بها ؟ والتي لم تؤدي الا الى تحريك النزاعات الطائفية والمذهبية والعرقية .....))[28] وقد حدد بدوره اسـباب اختلال البيئة الامنية لمنطقة الخليج بمجموعة من الأسباب هي :

أ. عدم التوازن في القوى.

ب. التداخل بين الادوار الاقليمية والدولية , والتناقض بينهما مما يزيد من تصعيد حالة الاختلال الامني .

ج. صـعوبة ايجاد نقطة توازن في علاقات القوى فيما بينها الامر الذي ادى الى عدم القدرة على بناء معادلة أمنية متوازنة.

ان اهمية المنطقة اسـتراتيجياً من جانب والخلافات التي تعصـف بدولها من جانب اخر , واختلال التوازن في القوى لصالح طرف واحد (ايران) رتب هذا مجموعة مخرجات وهي[29] :

أ. لجوء دول الخليج العربية الى القوى الدولية لتحقيق التوازن وحماية الذات .

ب. اهمية المنطقة استراتيجياً جعلها منطقة تنافس دولي من اجل السيطرة عليها .

ج. تداخل ادوار القوى الدولية بالإقليمية وبشكل لم يحقق التوازن والسلم والاستقرار.

د. اختلاف الرؤيا الامنية للأطراف الخليجية .

وقد سعت القيادة في ايران وبحكم تزايد نفوذها في المنطقة , الى تقديم نفسها قوة اقليمية قادرة على ملء الفراغ الحاصل وانها تملك مفاتيح الإدارة في المنطقة [30] . الامر الذي اكده بعض المسؤولون الايرانيون , ففي تصريح ل (علي يونسي) مستشار الرئيس الايراني حسن روحاني , يؤكد ان (العراق ليس جزء من نفوذنا الثقافي فحسب , بل من هويتنا , وهو عصمتنا اليوم , وهذا الامر لا يمكن الرجوع عنه , لان العلاقات الجغرافية والثقافية القائمة غير قابلة للإلغاء , ولذلك اما ان نتقاتل او نتوافق) واضافة ان (ايران كانت منذ ولادتها امبراطورية ... وان ايران تدافع عن شعوب المنطقة ضد التطرف الاسلامي والالحاد الوهابي والعثمانية الجديدة)[31]

ومما زادة من حجم النفوذ والتأثير الايراني في المنطقة هو اندلاع الحرب في اليمن غير البعيد عن التأثير الايراني , والشيء نفسه حصل في سوريا ايضا , ففي تصريح نائب قائد الحرس الثوري الجنرال حسن سلامي , والذي قال فيه (ان تغير موازين القوى الذي تشهده المنطقة يصب في مصلحة الثورة الاسلامية الايرانية , مؤكدا ان وجود جيوش شعبية مرتبطة بالثورة الاسلامية في العراق وسوريا واليمن يبلغ حجمها أضعاف حجم حزب الله في لبنان)[32] ولأسباب حيوسياسية , رأت السعودية ان تفرد ايران بالنفوذ في العراق ومع وجود قوي لها في سوريا , وتصاعد حجم التأثير لها في اليمن , سوف يطوقها بهلال نفوذ ايراني .

5 . ظهور الدول الفاشلة

يطلق هذا المصطلح عادة على تلك الدول التي انهارت فيها السلطة السياسية , وتحولت الى الجماعات المكونة للمجتمع المتصارعة فيما بينها , واندلاع الحروب الفوضوية وانهيار النظام الأمني في البيئة المحلية . وفي العادة تجتمع عوامل عدة في بيئة الدول الفاشلة , منها العوامل البنيوية المتمثلة في غياب أجهزة أمنية قوية تشرف على عمليات السيطرة وتحقيق الاستقرار , وعوامل ثقافية – دينية , والمتمثلة اساسا في تنامي المد الأصولي المتطرف والراديكالي , وتسيس التباينات الطائفية والمذهبية لتتحول الى صراعات مسلحة , وعوامل سياسية – اقتصادية متمثلة في غياب حكومة تمثيلية تحظى بدعم شعبي , وسيطرة الحرمان الاقتصادي والتهميش الاجتماعي.[33]

ان ما افرزته التغيرات التي حدثت في المنطقة العربية من احتلال للعراق واضعافه كدولة , الى الأحداث في دول الربيع العربي , والتي اخذت بعض دوله تقترب من توصيف الدول الفاشلة , كسوريا واليمن , وتحول هذه الدول الى ساحة لجذب العناصر الارهابية من مختلف دول العالم , الامر الذي زادة من المخاوف الخليجية من ان تتحول هذه الدول الى مصدر لتوليد الشبكات الارهابية وانتشارها الى الدول الاخرى , لا سيما وانها سبق وان عانت من تأثير الدول الفاشلة على امنها , عندما شارك عدد من الصوماليين في القتال الى جانب الحوثيين في اليمن.

ان ما تخشاه المملكة العربية السعودية هو , ان أصداء الصراع الطائفي في المنطقة يمكن ان ينتقل بسهولة اليها , والتي تقع بين عدة نقاط تماس في المناطق الحدودية مع العراق واليمن والبحرين . ومن المتوقع ان تكون حقوق الاقليات الشيعية في المنطقة الشرقية للسعودية على رأس اولويات ايران بقصد استخدامها كورقة ضغط على المملكة من اجل اجندات سياسية . وعليه فالمملكة العربية السعودية تواجه تحديات على أكثر من جبهة . بعد ان اصبحت فعليا أكبر دولة عربية وقائدة في محيطها , وتنامى دورها المؤثر ليصل الى الساحة اليمنية والسورية واللبنانية والعراقية نوعا ما , ان ذلك وضع عليها أعباء متزايدة في ظل تحديات اقليمية ودولية.[34]

المحور الثالث

التحالفات الشرق اوسطية ودوافع تشكيلها

نتيجة لتواتر الأزمات في منطقة الشرق الاوسط واختلال التوازن الاقليمي وتزايد التنافس الدولي فيها , مما ادى ال تفاقم حالة ضعف الاستقرار , بل وتفاقم الصراعات والحروب في كثير من دول المنطقة , علية كان احدى تجليات سياسات القوى الفاعلة هو العمل ضمن نسق التحالفات , وفي هذا المبحث سنتناول توصيف لهذه التحالفات واطرافها .

اولا : توصيف التحالفات الشرق اوسطية ودوافع تشكيلها

تعد التحالفات الدولية احدى اشكال التعاون الدولي الثنائي والمتعدد الاطراف , فهو سياق متبع بين الدول منذ القدم , من اجل تعزيز التعاون لمواجهة التحديات المشتركة . ويعرف التحالف على انه(علاقة تعاقدية للتعاون بين دولتين او اكثر تشمل توقعات متبادلة بدرجة ما من التنسيق السياسي في القضايا الامنية في ظل ظروف معينة في المستقبل)[35] او انه (معاهدة تبرم بين دولتين او اكثر من اجل صد عدوان يقع على طرف او اكثر من اطراف المعاهدة) ويعرفها ستيفن والت (بانه تفاهمات رسمية او غير رسمية للتعاون الامني بين دولتين مستقلتين او اكثر)[36]

لقد اصبحت التحالفات اكثر مرونة في المعايير , مع توسع مفهوم الامن وتهديداته , وتزايد التفاعلات الدولية , وتصاعد ما يعرف بالتهديدات غير التقليدية والناعمة بشكل موازي مع التهديدات التقليدية, فضلا عن تنامي ادوار الفاعلين من غير الدول . كما ان تصاعد حالة التداخل بين التهديدات الخارجية والتهديدات الداخلية , فرض هذا نمطا من التحالفات لمواجهة مثل هذه التحديات والتي تتبلور ضمن ثلاث دوافع , هي :

1. الامن : كدافع اساس للحفاظ على امن النظام من التهديدات الداخلية او الخارجية او كلاهما .
2. توازن التهديد : اي التوازن ضد التهديد وليس التوازن ضد القوة , عندما تستشعر الدول ان هناك تهديد لها من قبل دولة اخرى . اذ يؤكد (استيفن وولت) ان الدول الشرق اوسطية تهدف الى التحالفات نتيجة النوايا العدوانية , اي ادراك التهديد من جيرانهم وليس استجابة للتحولات في ميزان القوى العالمي [37].
3. الهوية ومنظومة القيم : كدافع ثاني لتمحور الاطراف وتحالفها .

فواقع الحال في منطقة الشرق الاوسط بعد احداث (الربيع العربي 2011) يؤكد اهمية هذه الدوافع في تشكيل التحالفات, اذ ان حسابات امن النظام والدولة تعد معيارا في تحديد الحلفاء , وهذا قد يكون واضحاً في نظام ما بعد

الانقلاب في مصر عام 2013 اذ ان حاجة النظام السياسي الى الدعم المالي لتعزيز بقائه بعد وصوله الى السلطة كانت سبباً في تحالفه مع الدول الخليجية اذ تلقت ادارة الرئيس السيسي مساعدات مالية من دول الخليج العربي وصلت نحو (11 مليار دولار) وفي العام 2015 قدرت المساعدات السعودية لمصر بنحو (10 مليار دولار) هذا ما يفسر التعاون المصري مع المملكة العربية السعودية في ما يخص القضايا الاقليمية , بعد ان تنازلت عن مرتبتها (في القيادة الاقليمية) الى السعودية [38].

كما نجد ان تحالف البحرين والامارات مع السعودية على سبيل المثال هو لمواجهة التهديد الايراني لها , ونجد ايضا ان عامل الهوية يشكل دافع للتحالفات الشرق اوسطية لما بعد الربيع العربي لاسيما للدول ذات المكون الايديولوجي القوي لهويتهم , اذ تصبح الهوية عاملا في تحديد الاصدقاء والاعداء , بالسعودية على سبيل المثال , تعد التحدي الخاص بتميز هويتها هو الذي يحدد امنها, اذ ان تقاطعها مع ايران , حزب الله , جماعة الاخوان المسلمين , يحفزها الى السعي ما وراء (الامن الوجودي) والامر يشابه التقارب بين دول مجلس التعاون الخليجي والأردن والمغرب , وكلهم أنظمة ملكية , اذ تميل الجهات الفاعلة في السياسة الخارجية الى دعم النوع نفسه من الهياكل السياسية في الخارج التي لديهم في الداخل , فالإحساس بالشرعية مستمد اذا تبنى اخرون نظاماً مشابهاً لما موجود لديهم. هذه الدوافع الثلاث في تشكيل التحالفات في منطقة الشرق الاوسط ما بعد الربيع العربي , عملت ايضا في تحديد جداول اعمال وأولويات القوى الاقليمية في ما يخص الدول الضعيفة , اليمن , لبنان , العراق , سوريا , وليبيا [39] .

لقد شهدت منطقة الشرق الاوسط عقب احداث الربيع العربي2011 تبلور ثلاث محاور اساسية ,هي[40] :

1. المحور الخليجي (السعودية , الامارات العربية المتحدة, البحرين) - المصري - الاردني .
2. المحور التركي – القطري .
3. المحور الايراني – السوري – العراقي – الوكلاء (من الاحزاب والحركات السياسية والدينية).

المحور الاول الذي تقوده المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة , لمواجهة المحور الذي تقوده ايران , في حين تم تشكيل المحور القطري التركي , على خلفية الخلافات الخليجي ,لاسيما السعودية - القطرية , اذ تمثل علاقات قطر وتركيا مع تنظيم الاخوان المسلمين ,واستضافة قطر لبعض قيادات الاخوان , احدى القضايا الخلافية التي اسهمت في توتر العلاقات بينهما , فضلا عن الاتهامات المتقابلة بين قطر والسعودية حول تدخل كل منهما بشؤون الطرف الاخر , كما ان خلافهما بصدد الاحداث في مصر في العام 2013 بعد انقلاب الرئيس (السيسي) المدعوم من قبل السعودية والامارات على نظام حكم الاخوان في مصر والمدعوم من قبل قطر وتركيا , زادة من حدة المشاكل , الامر الذي افضى الى تأزم في العلاقات بين المحورين [41]. وعلى اثرها تشكل تحالف قطري – تركي ,وتوقيع اتفاقية الدفاع المشترك بينهما في العام 2014 والتي دخلت حيز التنفيذ في العام 2017 حيث سمحت قطر بنشر قوات عسكرية تركية على اراضيها [42].

كما شهدت المنطقة انبثاق التحالفات الدولية تحت المظلتين الامريكية والروسية في مواجهة الارهاب , وابرزها التحالف الدولي ضد داعش الارهابي , بقيادة الولايات المتحدة الامريكية , وتحالف (1+4) بين روسيا وايران وسوريا والعراق ثم حزب الله لاحقاً. وتحالف اخر بين الولايات المتحدة الامريكية ودول الخليج العربية الذي اعلن عنه عام 2015,

من اجل تطوير الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين . وقد تطور المسعى نحو تقديم طروحات لتشكيل تحالف عربي بقيادة السعودية ورعاية امريكية في العام 2017 , مع وصف التحالف المقترح ب(الناتو العربي - Middle East Strategic , MESA Alliance) لتعزيز القدرات الدفاعية لدول المنطقة لموازنة ايران بالأساس ومواجهة المخاطر الارهابية [43].

والملاحظ على سياق التحالفات في المنطقة هو:

1. قيام التحالفات مع فاعلين من غير الدول , وهو ما يظهر بشكل واضح على سبيل المثال , في الارتباطات الخارجية للجماعات المسلحة المقاتلة في العراق واليمن وليبيا وسوريا , بالقوى الاقليمية . مما زادة من تعقيد مشهد التحالفات في منطقة الشرق الاوسط [44].
2. انها تحالفات يمكن وصفها بالمرنة , اذ اثرت عملية التغيير القيادي في القوى الاقليمية على التحالفات , وتجلى ذلك في التغير القيادي في مصر بد الثورة 2011 وانقلاب 2013 , وكذلك السعودية بعد عام 2015 , حيث صاحب ذلك مراجعات مستمرة للتحالفات الثنائية القائمة في مواجهة القضايا والازمات الاقليمية , اذ انضمت مصر خلال فترت حكم الاخوان الى المحور القطري – التركي , ثم عادت مرة اخرى الى المحور السعودي – الاماراتي بعد سقوط حكم الاخوان في العام 2013 [45] . كما سعت السعودية بعد مجيء الملك سلمان الى الحكم في العام 2015 , الى تبني سياسة تسعى لتحقيق التوازن بين الاحتفاظ بالتعاون الاستراتيجي مع مصر والاقتراب من تركيا بهدف مواجهة النفوذ الايراني .
3. لم ينتج عن هذه التحالفات ضمن سياق توازن التهديد سلام واستقرار في المنطقة بل ان هذه التحالفات فاقمت من تردي الاوضاع في بعض دول المنطقة (اليمن, سوريا , ليبيا , العراق) جاعلةً منها ساحة صراع على مناطق النفوذ من خلال تواجدها العسكري المباشر , او عبر وكلاء عنها.

ثانيا : التحالفات الرئيسة في منطقة الشرق الاوسط

نتيجة لتفاقم التحديات التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط , تم الاعلان عن تحالفات ضمت دولا عدة ويمكن اجمالها بالاتي وحسب اعضائها واهداف التحالف .

اولاً: التحالف الدولي ضد الارهاب

التحالف الدولي ضد داعش الارهابي , أنشئ في عام 2013 بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ويضم اكثر من خمسين دولة لمحاربة الارهاب ووقف تقدمه في العراق وسوريا , قد شمل معظم الدول العربية وعددا من الدول الاوربية , وتختلف ادوار الدول المشاركة في التحالف , بين المشاركة في الدعم المالي والقسم الاخر بالجهد العسكري والامني[46] .

ثانياً : التحالف العربي وعملية عاصفة الحزم :

على اثر تدهور الاوضاع الامنية في اليمن بادرة السعودية في الاعلان عن تشكيل تحالف دولي في 2015/3/25 لمواجهة ما اسمته بالتغلغل الايراني في اليمن واعادة شرعية الرئيس اليمني عبد الهادي منصور , بعد ان سيطرة جماعة انصار الله الحوثية على العاصمة صنعاء , وضم هذا التحالف الى جانب السعودية دولاً هي (الامارات العربية المتحدة , الكويت , قطر , البحرين , مصر , الاردن, المغرب , السودان , باكستان) مع تأييد تركي وأمريكي ثم اعلنت السنغال مشاركتها في هذا

التحالف وانسحاب باكستان منه بعد رفض برلمانها المشاركة . وقد قادت السعودية عملية عسكرية اسمتها عاصفة الحزم استمرت من 2105/3/26 الى 2015 /4/22 .[47]

ثالثاً: التحالف الاسلامي ضد الارهاب

التحالف العسكري الاسلامي لمحاربة الارهاب , تم انشاءه نهاية العام 2015 , بقيادة السعودية ويضم 35 دولة اسلامية من بينها (الامارات العربية المتحدة, البحرين, الاردن, تونس, السودان, الصومال, قطر , الكويت, لبنان, مصر , المغرب, موريتانيا, اليمن, باكستان, بنغلادش , تركيا, جيبوتي, السنغال ..) وهدفه الاساس هو التنسيق الامني واللوجستي وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الارهاب [48] .

رابعاً : التحالف الرباعي ضد الارهاب

التحالف الرباعي او غرفة عمليات بغداد , هو عبارة عن مركز استخباراتي معلوماتي مقره في بغداد , يضم (ايران , سوريا , العراق , روسيا الاتحادية) تشكل نهاية العام 2015 , وهدفه الاساس التنسيق الاستخباري واللوجستي بين هذه الدول من اجل محاربة الارهاب[49] .

خامساً : التحالف الرباعي العربي

ويضم كل من (السعودية , الامارات العربية المتحدة, البحرين , مصر) وتشكل في العام 2017 على اثر الخلافات الخليجية القطرية , واعلان السعودية والامارات العربية والبحرين مقاطعتهم لقطر بسبب ما ادعته هذه الاطراف من دعم قطر للجماعات الارهابية والمتطرفة , وتدخلها لزعزعة امن واستقرار الدول الاخرى , ويوجد بينهم تنسيق ضمن مختلف المجالات الامنية والسياسية , من اجل تعزيز الجهود المشتركة في تعزيز امنها المشترك .

سادساً : التحالف القطري- التركي

تبلور هذا التحالف عقب احداث (الربيع العربي) في العام 2011 , في ظل توافق اجندة الدولتين في دعم تيارات الاسلام السياسي في المنطقة , وتعزز هذا التحالف بعد المقاطعة الخليجية لقطر , اذ تم تسريع الجهود الهادفة الى تعزيز التعاون العسكري المشترك وعلى اثرها تشكل تحالف قطري – تركي وتوقيع اتفاقية الدفاع المشترك بينهما في العام 2014 والتي دخلت حيز التنفيذ في العام 2017 , ونشر قوات عسكرية تركية في قطر[50].

الى جانب هذه التحالفات الرسمية المعلنة , توجد هناك صيغة اخرى للتعاون بين دول الشرق الاوسط , فقد طرحت المملكة العربية السعودية مبادرتها لتأسيس (منتدى البحر الاحمر) في العام 2019 وبدعم اماراتي مصري اسمته فيما بعد (مجلس الدول العربية والافريقية المشاطئة للبحر الاحمر وخليج عدن) بهدف تنسيق التعاون بين دول البحر الاحمر في المجالات السياسية والامنية لمواجهة التحديات الامنية المشتركة , من اعمال القرصنة والتهديدات الارهابية , والحد من تمدد النفوذ التركي والايراني في الدول المطلة على البحر الاحمر [51].

الخاتمة:

شكلت المعضلة الامنية في منطقة الشرق الاوسط تحدياً لدول وشعوب المنطقة , اذ انعكست سلباً على السلم والاستقرار فيها , فاختلاف التوجهات والرؤى وتضارب المصالح بين دولها المحورية , تبعا لاختلاف منظومتها القيمية , وعدم التوصل الى حالة من التوافق في السياسات التي تقر بالمصالح المتبادلة , افضى الى ضعف في مستوى الامن والاستقرار فيها , ليس هذا فحسب , بل ان تفاقم الازمات بأسبابها المتعددة , وانتشار الحركات الارهابية , دفع بدول المنطقة الى سياق من السياسات المتطلع لحماية الذات من الاخر , عبر اتباع نهجاً تحالفياً مع دول اخرى ضمن منظومتها الاقليمية , بل والذهاب الى (موازن خارجي) من اجل مواجهة التحديات التي باتت ذات اوجه مختلفة ومستويات متعددة .

ان تاريخ منطقة الشرق الاوسط المعاصر يوضح انها منطقة تقاطع المصالح بين دول محورية ودول جيواستراتيجية , كل منها له قيمه ومصالحه التي تحدد نسقه السياسي والية تنفذها ضمن سياق القدرة التي يملكها والقوة التي يترجمها الى افعال مما افرز تقاطعا في الادوار , مع اصطفافات وتحالفات تميزت بالمرونة بحسب مدركات ومصالح كل طرف وبهدف موازنة التهديد .والجديد في هذه التحالفات ان قسما منها كان ضمن نسق ضم دولاً الى جانب فواعل من غير الدول , وظفت بحكم الترابط القيمي والمصلحي بهذا الصدد.

وعليه فقد عملت الدول المحورية في المنطقة ضمن تحالفات متضادة , مع وجود دور فاعل للقوى الدولية بهذا الصدد , وكل محور وظف قدراته المالية والعسكرية ومنظومته القيمية من اجل تعزيز دوره في المنطقة . متخذا من بعض الدول ساحة للصراع على مناطق النفوذ من خلال تواجد قواته فيها او عبر توظيف الوكلاء والحرب بالإنابة. فهذه التحالفات بسياقها (توازن التهديد) لم تنتج السلام والاستقرار في المنطقة .

وقد توصلت الدراسة الى النتائج الاتية :

1. ان المعضلة الامنية هي التحدي الاساس الذي يواجه شعوب ودول المنطقة .
2. انها منطقة تقاطع المصالح بين القوى المحورية والقوى الجيوستراتيجية بحكم اهميتها الجيوستراتيجية .
3. ان سياسة التحالفات ضمن سياق توازن التهديد, كانت احدى مخرجات تقاطع المصالح بين القوى الاقليمية والدولية .

اما ابرز الاستنتاجات التي توصلت لها الدراسة فهي :

1. تردي الاوضاع الامنية في المنطقة وتحديدا بعد احداث الربيع العربي وظهور الدول الفاشلة .
2. انتشار الحركات الارهابية التي تهدد سيادة الدول مستغلة ضعف هذه الدول وتردي اوضاعها الامنية والاقتصادية .
3. تحول المنطقة الى مسرحا للصراع بين القوى الاقليمية والدولية بسبب تعارض المصالح واختلاف المنظومة القيمية لها .
4. ان التحالفات كانت ابرز السياسات التي اتبعتها القوى الاقليمية لموازنة التهديد , والذي لم ينتج عنه اي سلام , بل ان هذه القوى فاقمت من حالة الصراع على مناطق النفوذ والحرب بالوكالة.

هوامش البحث

1() زبنغيو برجنسكي : رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الامريكية وما يترتب عليها جيوستراتيجيا , ترجمة امل الشرقي , الاهلية للنشر والتوزيع , عمان ,1999 , ص 40 .

2() محمد بن سعيد : مستقبل الشرق الاوسط بين هيمنة المحاور وتدخلات القوى الاقليمية , raialyoum.com//indxphp.

3() المصدر نفسه , ص40 .

4() محمد عبد الغفار : افاق التعاون الاستراتيجي بين الدول المحورية في منطقة غرب اسيا في ظل التحولات الراهنة , دراسات ستراتيجية , مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة , 2013 ,ص8 .

5() اشرف محمد كشك : دول الخليج وايران – قضايا الصراع واستراتيجية المواجهة , ملجة الدراسات الايرانية , العدد الاول , مركز الخليج العربي للدراسات الايرانية , البحرين , 2016 ص18,ص19 .

6() روبرت سبرينغبورغ , س بينك وليامز , جون زافاج : المساعدات الامنية في الشرق الاوسط – رقعة شطرنج ثلاثية الابعاد , مركز كارنيغي للشرق الاوسط , بيروت ,2020 ص12,ص13 ؛ كذلك ينظر : الوليد ابو حنيفة : البعد الديني في السياسة الخارجية الايرانية تجاه المنطقة العربية , المنطلقات والاهداف , مجلة المعيار, المجلد 23 , العدد 27 , جامعة الجزائر , 2019 ص189-192.

7() شنين محمد المهدي : السياسة الخارجية الايرانية – التحولات الايديولوجية والثوابت الرغماتية , محاولة للفهم ,مجلة الواحات للبحوث والدراسات , المجلد 9, العدد2 , جامعة غرداية , الجزائر ,2016 ، ص148 ؛ كذلك ينظر:

Kenneth M. Pollack: Facing the Iranian Challenge in the Middle East: the Role of Iranian-Backed Militias ,American Enterprise Institute,2017,p9 .

8() بكر البدور : مستقبل النفوذ الايراني في منطقة الشرق الاوسط في ظل العقوبات الامريكية , مجلة رؤية تركية , العدد 2 , السنه 8, مركز سيتا للدراسات , تركيا, 2019 ص108 ؛ كذلك ينظر : فهيم رملي : التوجهات الاقليمية للسياسة الخارجية الايرانية في منطقة الشرق الاوسط بعد احادث 9/11 , ملجة البحوث والدراسات القانونية والسياسية , العدد 14 , جامعة البليدة , الجزائر , 2019, ص63.

9() ايمان دني :البعد الاقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية 2002-2023 , اطروحة دكتوراه , كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة محمد خيضر , الجزائر , 2017 , ص122-125.

10() نايف حطاب السليم: الشرق الأوسط الجديد: الجغرافيا المتحركة, دار المعتز للنشر والتوزيع, عمان, 2018,ص82.

(11). كاظم هاشم نعمة: الخليج العربي ومعضلة الأمن والمثلث الإستراتيجي الجديد, دار آمنة للنشر والتوزيع, عمان,2019, ص173.كذلك ينظر:

Simon Mabon and others: Saudi Arabia and Iran; The Struggle to Shape the Middle East, the Foreign Policy Centre , the Richardson Institute,2018,p21.

(12).فراس عباس هاشم, زينة عبدا لأمير عبدالحسين: المعادلات الاقليمية المتغيرة ومقتربات التوظيف السعودي للبعد الديني, مجلة حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية, العدد: 19-20, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية , بغداد, 2016, ص19.

(13). وفاء بوكابوس: أهمية الشرق الأوسط في ميزان القوى الدولي والإقليمي, في كتاب (الثقل الأسيوي في السياسة الدولية: محددات القوة الأسيوية, مجموعة مؤلفين, تحرير عبلة مزوري, محمد بلعيشة), المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية, برلين,2018, ص59-60.

(14). ياسمين السيد احمد عبد السلام, اثر المتغيرات الإقليمية علي السياسة الخارجية الإسرائيلية 2011-2016, المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية, برلين,2016, متاح على الرابط: https://democraticac.de/?p=34868#_ftn37

(*) ادراكا من الولايات المتحدة الامريكية لأهمية المنطقة , كانت كل ادارة تأتي تحدد استراتيجية للتعامل مع المنطقة ومتغيراتها ضمن محور المصالح العالمية لها , وضمن مبادئ تحمل اسماء الرؤساء , منها مبدأ نيكسون منتصف السبعينات من القرن العشرين الذي اكد على دور الحلفاء

في حماية المصالح الامريكية (سياسة العمودين) ومبدأ كارتر في العام 1980 والذي اكد على استعداد الولايات المتحدة في استخدام الوسائل كافة بما فيها القوة العسكرية لحماية مصالحها في المنطقة , والشيء نفسه مع مبدا ريغان ومبدا بوش . للمزيد ينظر : فراس محمد الجحيشي: التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة امنيه متغيرة, دار الاكاديميون للنشر والتوزيع , عمان, 2015, ص59.

(15) يحيى سعيد قاعود ,علاء عامر الجعب , وثيقة الامن القومي الامريكية 2017 , قراءة تحليلة في استراتيجية دونالد ترامب , قراءات استراتيجية ,العدد 20 , منظمة التحرير الفلسطينية , 2018 , ص60 ؛ كذلك ينظر :

Jonathan Cristol: United States Foreign Policy In The Middle East After The Cold War, Conflict And Diplomacy In The Middle East - External Actors And Regional Rivalries) Edited By Yannis A. Stivachtis, England,2018,P48 .

16() روبرت سبرينغبورغ واخرون : المساعدات الأمنية في الشرق الاوسط – رقعة شطرنج ثلاثية الابعاد, مركز كارنيغي للشرق الاوسط , بيروت , 2020 , بيروت , ص 20 – 26 ؛ كذلك ينظر :

Jim Mattis: Summary Of The 2018 National Defense Strategy Of The United States Of America, Sharpening The American Military's Competitive Edge, Department Of Defense (U.S.A) P8-9

17() جيمس سلادن واخرون : الاستراتيجية الروسية في الشرق الاوسط منظور تحليلي , مركز السياسات العامة في الشرق الاوسط , مؤسسة رند, 2017 , ص 4-8 ؛ كذلك ينظر :

Spyridon N. Litsas: Russian Foreign Policy In The Middle East Under Putin: Can Bears Walk In The Desert (Conflict And Diplomacy In The Middle East - External Actors And Regional Rivalries) Edited By Yannis A. Stivachtis, England,2018,P64 .

18() نجاة محمد مدوخ: السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط(دراسة حالة سوريا 2010-2014), مركز الكتاب الاكاديمي, عمان, 2016،ص 138.

19() روبرت سبرينغبورغ واخرون , مصدر سبق ذكره , ص19

20() توفيق بوستي : مدرسة كوبنهاكن – نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن , دراسات استراتيجية , المعهد المصري للدراسات , القاهرة , 2019 , ص 10 .

21() المصدر نفسه , ص 10.

(22) المصدر نفسه ص11.

23() المصدر نفسه ص11.

24() جارثستانسفيلد: أمن الخليج العربي، في «النظام الأمني في منطقة الخليج العربي–التحديات الداخلية والخارجية» مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،, ابو ظبي , الامارات العربية المتحدة , 2008، ص 134.

(*) الجدير بالذكر ان التاريخ المعاصر لمنطقة الشرق الاوسط , يمكن وصفه ضمن مسارته السياسية بانه تاريخ التحالفات المتضادة , فبعد خسارة العرب بحربهم ضد اسرائيل في العام 1948 , ابرمت الدول العربية في العام 1950 اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي والتي انشأت ما يمكن تسميته (الحلف العربي) ثم شهدت المنطقة اعلان تأسيس حلف بغداد في العام 1955 وكان يتكون من المملكة المتحدة و العراق وتركيا وايران وباكستان بهدف مواجهة المد الشيوعي في المنطقة , ثم كان هناك تحالف (سعودي – مصري) ما بين 1945 -1957 لمواجهة المحور الهاشمي (العراق – الاردن) لتشهد بعدها اليمن مواجهة سعودية مصرية .(1962- 1970) ثم أتى ثالوث(السعودية – مصر –سوريا) بين عامي 1971 -1977 لمواجهة اسرائيل ثم اتي العراق ليكمل هذا المثلث , بعد زيارة السادات الى اسرائيل في العام 1977 عبر التقارب السوري العراقي بين شهري تشرين الاول 1978 وتموز 1977 , قبل ان يحصل الخلاف بينهما , وفي العام 1991 تشكل التحالف الدولي لتحرير الكويت , وفي العام 2003 تشكل تحالف دولي اخر لاحتلال العراق . محمد احمد عطا الله : قراءة في واقع الشرق الاوسط في الاحلاف والمحاور الدولية ,الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية , 2018 , ص12.

25() محمد عزت رحيم , الردع الاستباقي – ما الذي تغير في توجهات وأدوات السياسة الخارجية السعودية , المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية , القاهرة , 2015 , ص2 .

26() المصدر نفسه , ص2 .

27() اشرف كشك : العلاقات الخليجية الايرانية الواقع وافاق المستقبل , مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة , 2014 , ص 11 .

28() عبد الرحمن حمد العطية : معضلات الأمن في منطقة الخليج العربي , في (النظام الأمني في منطقة الخليج العربي – التحديات الداخلية والخارجية) مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , 2008 , ص 21 .

29() للمزيد حول هذا الموضوع , ينظر : فريد لوسون : معضلات الامن في الخليج المعاصر , علاقات الخليج الدولية تقارير مركز الدارسات الدولية والاقليمية , جامعة جورجتاون , قطر , 2010 ، ص 7 .

30() حمد بين محمد ال رشيد : السياسة الخارجية السعودية والامن في منطقة الخليج , اطروحة دكتوراه , كلية العلوم السياسية والاعلام , جامعة الجزائر , 2012 ص 99

31() علي فاضلي : اسباب وحدود التغيير في السياسة الخارجية السعودية , مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية , تونس , 2015 , ص2.

32() المصدر نفسه , ص2 .

33() حمد بن محمد ال رشيد , مصدر سبق ذكره , ص 153 .

34() محمد سليمان الزواوي : مثلث النفوذ الشرق اوسطي السعودية – تركيا – ايران , مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث , بيروت , بلا تاريخ , ص 9 .

(35) Alistair Millar And Eric Rosand :Building Global Alliances In The Fight Against Terrorism (Center On Globaa Counterterrorism Cooperation ,2007),P72 .

36( ) علي جلال معوض : التحالفات غير المستقرة – تعقيدات ادارة العلاقات بين الحلفاء على المستويين الاقليمي والدولي , مجلة اتجاهات الاحداث , العدد 22 , مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة , ابو ظبي , 2017 , ص9.

37() عياش بو شريف : توازن القوى ومعضلة التحالفات في الشرق الاوسط , المجلة الجزائرية للأمن والتنمية , العدد 10 , جامعة باتنة , 2017 , ص110 .

38() مهران كامرافا : التراتبية وغياب الاستقرار في نظام الشرق الاوسط الاقليمي , ترجمة احمد عيشة , مركز حرمون للدراسات المعاصرة , قطر , 2108 , ص14 .

39() المصدر نفسه , ص15.

(40) Simone Van Slooten : “The Strategic Alliance Of Saudi Arabia And The Uae, Kuwait@Sciencespo.Fr ,2019 , P11-12.

41() أزمة العلاقات الخليجية ..المقدمات والأسباب والدوافع"، موقع صحيفة العربي الجديد القطرية، منشور على الموقع الإلكتروني: : https://www.alaraby.co.uk/opinion/2017/6/5.

(42) أمجد أحمد جبريل ، تقدير موقف:أزمة قطع العلاقات مع قطر... الى أين ؟؟، بحث منشور (تقدير موقف) في مركز ادراك للدراسات والاستشارات ، سوريا , 2017 ، ص 8 .

(43) (Col.Res) Shaul :The Us "Middle East Strategic Alliance" – The "Arab Nato" Research Institute For European And American Studies,2019,P4 .

(44) Raffaella A. Del Sarto, Helle Malmvig And Eduard Soler I Lecha; The Regional Order In The Middle East And North Africa After 2011 , This Project Has Received Funding From The European Union’s Horizon 2020 Research And Innovation Programme ,P12 .

45() علي جلال معوض , مصدر سبق ذكره, ص23 .

46() محمد احمد عطا الله : قراءة في واقع الشرق الاوسط – في الاحلاف والمحاور الدولية , الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية ,بلا ت, ص23.

47() محمد بدري عيد :قوة الخليج العسكرية بين التحالفات المؤقتة والآليات الدائمة , تقارير , مركز الجزيرة للدراسات , 2015 , ص5

48() براين مايكل جنكينز : تحالف عسكري بقيادة السعودية لمحاربة الارهاب , منظور تحليلي , مؤسسة راند , الولايات المتحدة الامريكية , 2016 , ص5 .

49() محمد احمد عطا الله , مصدر سبق ذكره , ص23.

50() حسام ابراهيم واخرون :التفاعلات الرئيسة في منطقة الشرق الاوسط 2018-2019 , التقرير الاستراتيجي العدد(1), مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة , ابوظبي , 2019 , ص11 .

51() زاك فيرتين : نحو منتدى للبحر الاحمر- الخليج العربي والقرن الأفريقي وهيكلة نظام اقليمي جديد , مركز بروكجنز , الدوحة , 2019 , ص15 .

الأطماع اليابانية في كوريا 1894–1895

"دراسة تأريخية"

Japanese Ambitions in Korea 1894-1895

أ.م.د. وسام هادي عكار

وزارة التربية/ المُديرية العامة لتربية بغداد/ الكرخ الثانية. العراق

مُلخص:

شهدتْ اليابان حركة اصلاحية واسعة شملت الميادين كافة منذ تولي الإمبراطور ميجي سدة الحكم عام 1868، وبدت بإقامة إمبراطورتيها على النمط الأوربي، عن طريق إجراء تغيرات واسعة في هياكل الدولة, وادخال مختلف العلوم والافكار الحديثة, وتطوير جيشها وصناعاتها, مما أدى إلى تزايد حاجتها للمواد الاولية اللازمة للصناعة وفتح اسواق جديدة لها. وبما إنَّ العامل الإقتصادي هو أحد مُحددات السياسة الخارجية لأيّ دولة، فقد تأثر الإقتصاد الياباني بشكل مباشر بندرة المواد الاولية مثل الفحم والحديد، وحاجتها الماسة للمواد الغذائية بعد تزايد عدد السكان، فضلاً عن رغبتها في فتح أسواق جيدة لتصريف المنتجات الياباني. لذا، اتبعت سياسة توسعية على حساب المناطق المجاورة، وبما ان كوريا كانت غنية بالفحم والحديد الخام، فضلًا عن كونها منفذ اليابان الوحيد إلى منطقة شرق اسيا الغنية بثرواتها المعدنية والزراعية، لذا، اضحتْ محط أنظار الأطماع اليابانية.

الكلمات المفتاحية: الاطماع اليابانية ، كوريا ، الصين، الحرب اليابانية الصينية.

Abstract:

Japan has witnessed a wide reform movement in all fields since Emperor Meiji came to power in 1868, and it seemed to establish its two empires in the European style, by making broad changes in state structures, introducing various modern sciences and ideas, and developing its army and industries, which led to an increase in its need for raw materials. Necessary for the industry and opening new markets for it. Since the economic factor is one of the foreign policy determinants of any country, the Japanese economy was directly affected by the scarcity of raw materials such as coal and iron, and its urgent need for foodstuffs after the increase in the population, as well as its desire to open good markets for the disposal of Japanese products. Therefore, it pursued an expansionary policy at the expense of neighboring regions, and since Korea was rich in coal and iron ore, as well as being Japan's only outlet to East Asia, rich in mineral and agricultural wealth, so it became the focus of Japanese ambitions.

Key words: Japanese covetousness, Korea, China, Japan-China war.

المُقدمة:

بُغْيَةَ نجاح مشروعها الاستعماري وخدمَة لمصالحها الإقتصادية ، توجهتْ اليابان للتوسع على حساب كوريا، ما دفع باتجاه اختيار (الاطماع اليابانية في كوريا 1894-1895) عنوانًا لموضوعِ البحث ، إذ تمخض عن تلك الأطماع اندلاع الحرب اليابانية –الصينية عاميّ 1894-1895، مما شجعَ في سَبرِ غَوْرها، لاسّيما أن هزيمة الصين في تلك الحرب يُعد المسمار الأول في نعش الإمبراطورية الصينية.

اشكالية البحث: تتصّدى إشكالية البحث إلى استبيان هدف تلك الأطماع وإلى أيّ مدى استطاعت اليابان تحقيق أهدافها التوسعية . وبذلك تكمُن أهمية البحث في مُحاولتهِ إماطةِ اللثام عن تلك الاطماع ومدى العِبرة من أبعادهِا والنتائج التي تمخضت عنه أولًا، ومدى الإفادة والاعتبار منها ثانيًا، كيما نضمُن تحويل التأريخ كله إلى تأريخ مُعاصر نُعالج فيه مشاكل الحاضر ونرسم بهِ معالم المُستقبل.

في ضوء ذلك، قسم البحث إلى محورين رئيسيين تطرق الأول إلى مسارات العلاقات اليابانية – الكورية حتى عام 1894، بينما تناول المحور الثاني ثانيًا الحرب اليابانية – الصينية 1894-1895، فضلًا عن أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث.

أولًا: مسارات العلاقات اليابانية – الكورية حتى عام 1894.

كانت كوريا تابعة من الناحية العسكرية والسياسية إلى الصين، إذ أكتسبتْ شبه الجزيرة الكورية أهمية جغرافية وتاريخية وسياسية كبيرة بالنسبة للصينين، فالأهمية الجغرافية تأتي كونها ترتبط معها بحدود برية وبحرية فالحدود البرية تكون من جهة الشمال الغربي، إذ تتصل بإقليم (منشوريا Manchuria) شمال شرق الصين، أما حدودها البحرية فتكون من جهتين الغربية والجنوبية، فمن جهة الغرب يفصلها البحر الأصفر ومن جهة الجنوب يفصلها بحر الصين الشرقي[1].

تعرضت العلاقات الكورية –الصينية، للتهديد والمنافسة من قبل الجارة الأخرى لكوريا وهي اليابان التي تحدها من جهة الشرق ويفصلها عنها بحر اليابان الشرقي، إذ أدركت الأخيرة أهمية كوريا، لاسّيما أنها كانت بمثابة جسر طبيعي يصلها بأراضي القارة الآسيوية، وعن طريقها وصلت مؤثرات الحضارة الصينية إلى اليابان، لذا أمستْ كوريا منفذًا تستطيع عن طريقه الهيمنة على مناطق الشرق الأقصى. نتيجة ذلك، قامت اليابان بالهجوم عليها بين عاميّ (1592 - 1598)، ولكن بمساعدة الصين تمكنت صد الهجوم وإجبار القوات اليابانية إلى الانسحاب[2].

بَيد أنَّ هذا الإخفاق في السيطرة على كوريا لم يثني اليابانيين من الاستمرار في التطلع نحو إرساء نفوذهم فيها وإنهاء علاقة تبعيتها للصين، لاسّيما عقب النهضة الصناعية والعسكرية التي شهدتها اليابان منذ عام 1868. فضلًا عن ذلك ثمة سبب رئيس دفع اليابانيين للتوجه مرة أخرى صوب كوريا، هو خشيتها أن تصبح منطقة نفوذ لدول أخرى، لاسّيما بعد أن علمت بمحاولات الدول الأوربية لإنشاء علاقات دبلوماسية وتجارية مع كوريا. وبهذا الشأن، رمتْ كلًا من بريطانيا وروسيا المتاجرة معها، لكنهما لم ينجحان بفعل ركنْ الكوريين الى أتباع سياسة العزلة عن العالم الخارجي[3]. وحصل الأمر نفسه، مع الولايات المتحدة الأميركية عندما أرسلت عام 1871 سفينة تجارية لكن الكوريين قاموا بإحراق تلك السفينة وقتلوا من فيها[4].

في غضون ذلك، قدمتْ الحكومة اليابانية عام 1875 طلباً الى الحكومة الكورية يتضمن فتح الموانئ الكورية أمام التجار اليابانيين، وفي الوقت نفسه أمرت قواتها البحرية بأجراء مناورات عسكرية بالقرب من السواحل الشرقية والغربية لشبه الجزيرة الكورية؛ ليكون ذلك بمثابة إنذار الى الحكومة الكورية في حال رفضها للطلب الياباني. لم يكن امام الحكومة الكورية سوى الموافقة فتم في السابع والعشرين من شباط عام 1876 توقيع معاهدة (كانغوا Kanghwa) بين اليابان وكوريا التي تضمنتْ الآتي:

1. فتح ثلاثة موانئ كورية أمام السفن التجارية اليابانية وهي (بوسان Pusan) (ونسان Wonsan) (أنشون Inshon) ، مع منح اليابان حق فتح قنصليات لها في تلك الموانئ.
2. تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء .
3. حق اليابانيين في التجول والسفر داخل كوريا، وفي حالة ارتكابهم لمخالفات قانونية فأن محاكمتهم تجري وفق القانون الياباني وبأشراف السفارة اليابانية.
4. اعتراف اليابان بأن كوريا دولة مستقلة وذات سيادة[5].

طبقاً لتنفيذ المعاهدة عَينتْ اليابان في الحادي والثلاثين من تشرين الاول 1876 أول قنصل لها في كوريا هو (كوندو ماسوكي Kondo Mosuki) وأعطته صلاحيات قضائية وتجارية ودبلوماسية واسعة واستطاعت أحكام سيطرتها الكاملة على الموانئ التجارية الكورية الثلاثة التي نصت عليها المعاهدة، عن طريق أرسالها الكثير من السفن والتجار اليابانيين للإقامة وبصورة دائمة هناك، كما توصل القنصل الياباني الى أتفاق يسمح لليابان حماية الطرق المؤدية الى تلك الموانئ[6].

وبذلك فرضتْ اليابان هيمنتها التجارية والعسكرية ومنعت أيَّ دولة أخرى من أن تستحوذ على الموانئ الكورية وتستخدمها كقاعدة للإضرار بالمصالح اليابانية في الشرق الأقصى.

يتضح جليًا، أنَّ أغلب شروط معاهدة (كانغوا) تشبه سياسة التوسع الغربي في المستعمرات, وحتى الاعتراف باستقلال كوريا لم يكن بعيدًا عن المصالح اليابانية, إذ إنَّ تبعيتها ولو الاسمية للصين كان يعرقل تغلغلها فيها. وعليه، فسح هذا الاستقلال المجال امام التوسع الياباني مع تواجد حكومة كورية ضعيفة. ويعزى عدم تدخل الصين هذه المرة لإنقاذ كوريا كما فعلت في الماضي، بحكم انشغالها بتبعات حروب الافيون، وما نتج عنها من غرامات مالية واتفاقيات غير متكافئة وقعتها الصين مع الدول الغربية. فضلاً عن انشغالها بالاضطرابات الداخلية التي انعكست سلبًا على سياستها الخارجية.

حاولت الصين أن تغير سياستها حيال كوريا، وبدت تقدم النصائح للكوريين من أجل إضعاف النفوذ الياباني، وهذا ما صرحَ نائب الإمبراطور الصيني والمشرف على الشؤون الخارجية (لي هونغ تشانغ *Li Hongzhang*)[7]، قائلًا: "**بتوقيع معاهدة كانغوا فأن على الصين أن تبقي عينيها مفتوحة إلى اليابان بعد أن اجبرت كوريا على توقيع المعاهدة ... إن اليابانيين يطبقون العقلية الغربية في التغلغل في المجالات كافة، عن طريق استعمال المكائن والاسلحة والمدفعية وبناء السفن الحربية وإنشاء السكك الحديدة , وهم يتخذون من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية نموذجًا لهم , لهذا ستكون اليابان مصدر قلق للصين, وقربها منها سيشكل تهديدًا يوميًا لنا**"[8].

في السياق نفسه، رأى (لي هونغ تشانغ) وجوب المحافظة على النفوذ الصيني في كوريا، وهذا ما نلاحظه في الرسالة التي ارسلها إلى الحكومة الكورية في الحادي والعشرين من آب 1879، محذرًا أياها من طموح اليابان التوسعي في ضم كوريا اليها مُستقبلًا، كما نصح الحكومة الكورية بتطوير قواتها المسلحة عن طريق توفير الموارد المالية اللازمة، والاستمرار

في الوقت نفسه بعلاقات دبلوماسية ودية مع اليابان؛ لعدم إعطاءها المسوّغ لشن حرب عليها واحتلالها، لاسّيما وأن اليابان تسعى بأن تكون قوة إقليمية مؤثرة ضد الصين وكوريا. لهذا طلب (لي هونغ تشانغ) من الحكومة الكورية الاسراع بعقد معاهدات مع الدول الاوربية والولايات المتحدة الأميركية على غرار المعاهدة اليابانية - الكورية، من أجل أضعاف النفوذ الياباني خاصة وإنَّ الأخيرة تخشى التواجد الغربي في المنطقة. بالمُقابل، فإن الهدف الرئيس لدول أوربا والولايات المتحدة هو فتح الاسواق والموانئ الكورية أمام البضائع الاوربية فضلاً عن حماية سفنها[9].

من جانبها، تبنتْ الصين معادلة (**قتل السم بالسم**) في كوريا، أي التقرب إلى الغربيين وايجاد مصلحة لهم بهدف الوقوف بوجه التغلغل الياباني. لذا، شجعتهم إلى أبرام معاهدات مع الغرب. وبالفعل عقدتْ كلًا من (الولايات المتحدة الأميركية، بريطانيا، المانيا، ايطاليا، روسيا، فرنسا)، مُعاهدات مع كوريا، إذ تدخلت الصين في صياغتها مؤكدة في نصها على أن كوريا دولة تابعة إلى الصين، بعكس معاهدة كانغوا التي ذكر فيها أن كوريا دولة مستقلة[10].

من الواضح إنَّ الصين سعتْ من تلك المُعاهدات إلى دفع الدول الغربية للوقوف بوجه الاطماع اليابانية في كوريا من جهة، والحصول على الاعتراف الدولي بالتبعية الكورية للإمبراطورية الصينية. ويظهر إنَّ تمسك الكوريين بالعلاقات القوية مع الصين ورفضهم النفوذ الياباني يعود إلى أمور مهمة منها.

1- ضعف الصين العسكري والسياسي هو ما قد يمنعها من السعي لفرض سيطرتها المباشرة على كوريا, بعد ان انهكتها الحروب الداخلية والخارجية والمعاهدات التي فرضتها عليها الدول الغربية، ما جعلها تستعين بالدول الغربية للوقوف بوجه التوسع الياباني .

2- اعتماد الصين النظام الاداري اللامركزي مكّنَ البلاط الكوري من ممارسة سيادته دون خشية الهيمنة الصينية .

3- استمرار التشابه بين الصين وكوريا بالظروف الاجتماعية والسياسية والفكرية، على العكس من اليابان التي بدت تخطو خطوات سريعة نحو التقدم واستيعاب الثقافة والتقنية الغربية, إذ أمستْ في مدة قصيرة دوله حديثه بأغلب مؤسساتها ونظمها الغربية, حتى أطلق اليابانيون على أنفسهم (بريطانيا الشرق).

4- فضل البلاط الكوري في ذلك الوقت وعدد كبير من الشعب بأن تكون كوريا تابعة لدوله ضعيفة لا تتدخل بشكل مركزي وقوي في شؤونها الداخلية , بدلًا من السماح لدوله قوية بالتغلغل في بلادهم – والمقصود هنا اليابان-.

على الرغم من ذلك، رحب عدد من شخصيات البلاط والحكومة والطلبة الكورين الذين أكملوا تعليمهم في اليابان بالنفوذ الياباني وسعوا لجعل كوريا أنموذجًا شبيهًا لليابان. وعليه، أنقسم الشعب والبلاط والحكومة في كوريا بين موالين للصين ومؤيدين لليابان. وفي هذا السياق، حصل تنافس بين الطرفين، إذ بادر الفريق المعادي لليابان الى التمرد، وهاجموا القصر الملكي وسيطروا على الحكومة، وأثناء حوادث الشغب تعرضت المفوضية اليابانية للهجوم وأحرقت وقتلت بعض العاملين فيها, إذ لجأ الناجون إلى السفارة البريطانية لحصانتها وتم أخلاؤهم إلى اليابان. في غضون ذلك، سارعت القوات الصينية بقيادة الجنرال (يوان شيكاي Yuan Shihkai)[11]، بدخول كوريا بهدف فرض النظام فيها. ومن جانبها، أرسلتْ اليابان حملة عسكرية إلى كوريا, أرغمت فيها الحكومة الكورية على عقد معاهدة (تشاملبو Chemulpo) في

الثلاثين من آب 1882, حصلت بموجبها اليابان على تعويضات مالية واعتذار رسمي, وامتيازات تجارية مع وضع حامية يابانية في العاصمة سيئول بحجم القوات الصينية[12].

أدى وجود قوات عسكرية يابانية على الأراضي الكورية وفي مقابلها قوات عسكرية صينية الى دخول الصراع الياباني - الصيني مرحلة جديدة من التنافس, إذ سعى كل طرف لأضعاف مكانة ونفوذ الطرف الآخر وتحشيد الأنصار والمؤيدين له، إذ عمل (يوان شيكاي) على تقوية العلاقات الصينية مع الحكومة الكورية, إلاَّ أنَّ الموقف المُتذبذب للحكومة الكورية بين النفوذين الصيني والياباني فاقم الوضع، فقد تقاسم كل من الصين واليابان تدريب الجيش الكوري, كما تم إرسال مجموعة من الطلاب الكوريين إلى اليابان لدراسة العلوم ألعسكرية , فجرى تجنيد هؤلاء الطلاب للعمل لحساب الجانب الياباني, فكانوا قادة الانقلاب الذي حصل في كانون الاول 1884 بالتعاون مع بعض الوزراء في الحكومة الكورية من الموالين لليابان[13].

تدخلت القوات الصينية بسرعة لتقضي على الانقلاب وتم قتل أغلب قادته, وأرسلت الحكومة الصينية تعزيزات عسكرية إضافية لضبط الأوضاع في كوريا, فردت اليابان بإرسال قوات يابانية الى كوريا, ولتحاشي الصدام المسلح بين الطرفين, عقدت في الثامن عشر من نيسان 1885، اتفاقية (لي - إيتو Li – Ito) نسبة إلى المشرف على الشؤون الخارجية الصينية(لي هونغ تشانغ) ووزير الخارجية الياباني (هيروبومي إيتو Ito Hirobumi)[14]، تقرر بموجبها ما يلي:

1- إنَّ على القوات المسلحة الصينية واليابانية المرابطة لحماية مفوضياتها في العاصمة الكورية ان تنسحب في مدة أربعة أشهر، ابتداء من تأريخ التوقيع على الاتفاقية.
2- منح ملك كوريا حرية اختيار دولة ثالثة لتدريب الجيش الكوري وقوات حمايته وامتناع الصين واليابان عن ارسال ضابط إلى كوريا لتدريب الجيش الكوري.
3- في حالة حدوث أي اضطرابات في كوريا فإن أي قوات تريد التوجه نحو كوريا عليها أن تعلم خطيًا الطرف الثاني بذلك ، وعلى هذه القوات الانسحاب من الاراضي الكورية حالما ينتهي الاضطراب[15].

عقب تلك المُعاهدة، بدت الحكومة الكورية بالسعي لكسب تأييد ومساندة احدى الدول الكبرى, فكانت روسيا هي المرشح القوي لديها, فطلبت منها إرسال عسكريين لتدريب الجيش الكوري, إلاَّ أنْ الروس طلبوا مقابل ذلك إعطاءهم الحق في أقامه قاعدة بحرية على الساحل الشرقي لكوريا، من أجل أنشاء قاعدة بحرية للأسطول الروسي في مياه صالحة للملاحة طيلة أيام العام. عارضتْ اليابان وبريطانيا ذلك المطلب، وأسرعت بريطانيا في نهاية عام 1885، لاحتلال ميناء (بورت هاميلتون Port Hamilton) الذي يقع في جنوب غرب شبه الجزيرة الكورية مقابل الساحل الياباني[16].

من جانب آخر، عمل (يوان شيكاي) في تلك المدة إلى تأكيد النفوذ الصيني، وتقليص التواجد الياباني في كوريا، إذ استغل المُشكلات البرلمانية والدستورية التي أثيرت في اليابان وانشغال اغلب رجال الحكومة فيها، من اجل تنفيذ سياسته ولاسّيما انْ الوزير المفوض الصيني في طوكيو (وانغ فونغ -تساو *Wang Fung-tsao*) أعطى للحكومة الصينية انطباعًا في عدم جدية اليابان في صراعها مع الصين من أجل كوريا [17].

وبهذا الصدد، صرح رئيس الوزراء الياباني (أريتومو ياماغاتا Aritomo Yamagata)[18]، قائلًا: " **ثمة مساران لحماية الاستقلال والدفاع القومي عن اليابان : الاول حماية أسس السيادة، والثاني حماية حدود المصلحة, وحماية أسس السيادة تعني الحدود الامنة لليابان, اما حدود المصلحة فأنها تعني حماية المناطق القريبة من الحدود الامنة.**

ولا توجد دولة لا تحاول الدفاع عن هذين المسارين. وبالنظر للظروف القائمة , وللحفاظ على استقلالنا ولكي يمكننا مواجهة الدول الغربية, فأن حماية حدود السيادة ليست كافية أننا بحاجة إلى حماية حدود مصالحنا "[19].

يبدو إنَّ هذا الخطاب ارتبط بمجموعة من التطورات، منها أنتعاش الاقتصاد الياباني وحاجته الى مناطق نفوذ تفتح لها الاسواق والمواد الاولية، فضلاً عن تنامي النفوذ الروسي مما يعني امكانية اضعاف فرص التغلغل الياباني في الشرق الأقصى. كما أسهمت السياسة الصينية الى إعادة الاهتمام الياباني بكوريا وجعل السيطرة عليها تحتل المكانة الأولى في السياسة الخارجية اليابانية، فأخذتْ تتابع تطور الاحداث في كوريا عن كثب وتتحين الفرص لتنفيذ سياستها فيها.

ثانيًا الحرب اليابانية – الصينية 1894-1895:

لم تنجح معاهدة لي – إيتو التي عقدت في نيسان 1885 في حل الصراع بين اليابان والصين, لاسّيما بعد تشبث الصين بتمثيلها للشؤون الخارجية الكورية، ومنع أيَّ دولة أخرى للحلول محلها. فقد استدعت بكين القائم بالأعمال الاميركي في سيؤول ونهته بخطورة نشاطه الذي يستهدف الدعوة إلى استقلال كوريا، كما استمر (يوان شيكاي) في العمل على إخضاع كوريا لرغبات الصين، ولم تكن اليابان راضية عن ذلك المسلك من جانب الصين ،إلَّا انها كانت تنتظر الفرصة المناسبة للهيمنة على كوريا[20].

في عضون ذلك، قامت جماعة في كوريا تطلق على نفسها اسم (التونجاكTonghak)[21]، في نيسان عام 1894، بمهاجمة مؤسسات الدولة ومخازن الحبوب وقامت بأعمال سلب ونهب البيوت في مقاطعتي (تشولى Cholla)، و(تشانغ تشونج Chung Chong) فتمكنت من السيطرة بصورة كاملة على هاتين المقاطعتين، بعدها طلبوا من الملك الكوري (كوه جونغ Ko Jong 1852-1919) بطرد الأجانب من كوريا وإيقاف الاضطهاد الذي يتعرض له أتباع الحركة على أيدي القوات الحكومية. من جانبه، رفض الملك الكوري ذلك الطلب وقام بإرسال القوات الكورية الى مقاطعة (تشولى) لاستعادتها من قوات التونجاك، بيد إنَّ هذه الأخيرة استطاعت الانتصار على تلك القوات فشجعها ذلك الى التقدم واحتلال عدد من المقاطعات بالقرب من العاصمة سيؤول[22].

وعلى أثر الضعف الذي أظهرته القوات الكورية في التصدي لقوات التونجاك، التقى الملك الكوري (كوه جونغ) في الثالث من حزيران عام1894 بالمقيم الصيني في كوريا والمسؤول عن العلاقات الدبلوماسية والتجارية الجنرال (يوان شيكاي) وطلب منه مخاطبة مسؤوليه من أجل إرسال قوات صينية لإنهاء انتفاضة التونجاك. لم يتردد الأخير فبعث برسالة الى (لي هونغ تشانغ) أخبره فيها بالطلب الكوري، وفي السادس من حزيران عام 1894 استجابت الصين للطلب، فغادر أسطول من السفن محمل بنحو ثلاثة آلاف مقاتل متجهًا صوب كوريا[23].

تلقتْ الحكومة اليابانية برقية من وزيرها المقيم في كوريا (سوجيمورا فوكاشي Sugimura Fukashi 1848-1906)، يؤكد فيها ان الحكومة الكورية طلبت المساعدة الصينية. لذا، ادركتْ الحكومة اليابانية أن ارسال أيَّ قوات صينية إلى كوريا مهما كانت الذريعة يُوجب عليها ارسال قوات مماثلة. وبالفعل، وافق مجلس الوزراء والامبراطور على ارسال قوات مسلحة إلى كوريا، فتحرك الاسطول الياباني نحو المياه الاقليمية الكورية. في الوقت نفسه، حرصت الحكومة اليابانية على ان تكون الصين هي المعتدية، ولاسّيما ان الحرب مع الصين على الاراضي الكورية سيجعل الحكومة

اليابانية في مواجهة القوى الغربية، لذلك سعى رئيس الوزراء (هيروبومي إيتو) على أن يتم معالجة الصراع بين الطرفين قدر الإمكان دون تدخل طرف ثالث [24].

يبدو أن اليابان باغتتْ كلًا من كوريا والصين بإرسال قوات الى كوريا، مما دفع وزير الخارجية الكوري (كيم يون سيكKim- Yun- Sik) الى الاجتماع بالقائم بالأعمال الياباني في كوريا (فوكاشي) وأبلغه بان كوريا تعارض بشدة التدخل الياباني، وأن ليس ثمة مبرر لإرسال تلك القوات، لاسّيما أن كوريا لم تطلب من اليابان ذلك. أما الخارجية الصينية فقد أرسلت في التاسع من حزيران مذكرة الى وزير الخارجية الياباني (مونيميتسو ميتسو Munemitsu Mutsu 1844- 1897) [25] جاء فيها: " **أن الصين أرسلت قواتها الى كوريا بناء على طلب الحكومة، وأن هذا العمل هو جزء من الإجراءات التي تتخذها الصين في حماية الولايات التابعة لها، ولا يوجد مبرر لإرسال قوات يابانية كبيرة الحجم الى كوريا لحماية القنصلية اليابانية، لاسّيما أن كوريا لم تطلب من اليابان ذلك**" [26].

يظهر ان الوزير (ميتسو) لم يهتم بالأمر وأعرب في مذكرة سلمها الى السفير الصيني في طوكيو بأن اليابان لم تعترف بأن كوريا دولة تابعة للصين، وأن حكومته أرسلت قواتها الى لحماية القنصلية اليابانية فحسب، وأن لديها أوامر لمنع أثارة أيَّ حوادث أو صدامات مع القوات الصينية. وعليه، انطلقت القوات اليابانية من هيروشيما تحت قيادة (أوشيما بوشيماOshima Boshima) وفي التاسع من حزيران وصلت طلائع القوات الصينية واليابانية الى كوريا، وفي أيام تمكنت وبالتعاون مع القوات الكورية من القضاء على انتفاضة التونجاك[27].

وبالرغم من القضاء على انتفاضة التونجاك، إلاَّ أنَّ اليابان رفضت سحب قواتها من كوريا، إذ أكد وزير الخارجية اليابانية (ميتسو) في مذكرة أرسلها الى السفيرين الصينيين في طوكيو وبكين في السادس عشر من حزيران 1894، بأن اليابان لن تسحب قواتها من كوريا، إلاَّ إذا وافقت الحكومة الكورية على القيام بإصلاحات تشمل جميع مرافق الدولة وتكون تحت أشراف اليابان، وأن الحكومة اليابانية تعرض على الصين تشكيل لجنة مشتركة بينهما تكون مهمتها تحديد المسارات المناسبة لمنع حدوث تمردات عسكرية أخرى داخل كوريا[28].

رفضت الصين المقترح الياباني، وذلك بموجب رسالة بعثها (لي هونغ تشانغ) الى وزير الخارجية الياباني في الثاني والعشرين من حزيران عام 1894، مُبينًا فيها "**على اليابان سحب قواتها وأن تمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية الكورية كما نصت بنود أتفاقية لي- إيتو**"[29].

بيدَ إنَّ اليابان أصرت على موقفها القاضي بعدم سحب قواتها من كوريا لحين موافقة الحكومة الكورية على أجراء الإصلاحات. لذا، قدم القائم بالأعمال الياباني في سيؤول (أوتوراي كيسوكي Otori Keisuke) في الثامن والعشرين من حزيران 1894 قائمة الإصلاحات اليابانية الى الملك الكوري (كوه جونغ)، التي ضمتْ أن تتصرف كوريا كدولة مستقلة وأن تنهي علاقة التبعية مع الصين، وأن تسمح لليابان بتولي عملية الأشراف على تنفيذ الإصلاحات، والتي تتكون من ثلاثة مراحل، الأولى يتم بها تحديث نظام الطرق والمواصلات وإنشاء خطوط للسكك الحديدة وخطوط للتغراف. والثانية يتم فيها تنظيم الأمور المالية والنقدية لكوريا وإعادة هيكلية دائرة الكمارك، والأخيرة يتم بها تحديث النظام العسكري والقضائي والتعليمي في كوريا. وأن اليابان لا تسحب قواتها إلاَّ بعد تنفيذ تلك المطالب[30].

نتيجة ذلك، أبدى الملك الكوري في الثامن من تموز 1894 موافقته على تنفيذ الإصلاحات، ولكنه أشترط أن يتم تنفيذها دون تدخل أجنبي، كما أرسل إلى (لي هونغ تشانغ) يطلب منه مشورة الحكومة الصينية في كيفية التعامل مع

الطلب الياباني. ألتقى الأخير في التاسع من تموز 1894 بالقائم بالأعمال الياباني في الصين وأخبره أنْ حكومته ترفض جميع الإصلاحات اليابانية المتعلقة بكوريا، وأنها تدعو اليابان الى سحب قواتها من كوريا حسب أتفاقية لي - إيتو [31].

يظهر إنَّ اليابان لم تكترث لاعتراض الصين، إذ بعث (كيسوكي) رسالة الى الحكومة الكورية أوضح فيها "**أن اليابان ترى أن التواجد العسكري الصيني يهدد استقلال كوريا ويعرض المصالح اليابانية فيها للخطر. لذا، فأنها تمهل الحكومة الكورية الى الثاني والعشرين من تموز لتنفيذ المطالب الآتية: إعلان استقلال كوريا، وأجلاء القوات الصينية منها. الغاء المعاهدات بين الصين وكوريا كافة. وأن لم تستجب الحكومة الكورية لتلك المطالب؛ فأن اليابان ستلجأ الى القوة العسكرية للدفاع عن مصالحها وحقوقها في كوريا**"[32].

أجابت الحكومة الكورية على المطالب اليابانية يوم الثاني والعشرين من تموز قائلة أن القوات الصينية قدمت الى البلاد بناء على طلب الملك الكوري، ولن تنسحب منها إلَّا بطلب مماثل أيضاً، غير أن ذلك لن يحصل حتى يتم التأكد من انسحاب القوات اليابانية أيضًا. من جانبها، أدركتْ الحكومة الصينية أن اليابان تسعى للحرب، وتأكدت تلك الحقيقة عندما علمت بوصول ما يقارب أربعة آلاف جندي ياباني وسبع سفن حربية يابانية الى ميناء أنشون الكوري، مما دفع الصين الى إرسال ما يقارب الف وخمسمائة جندي وتعزيزات عسكرية أخرى الى كوريا بين يوميّ(23-21 تموز 1894)[33].

من الواضح إنَّ المطالب اليابانية لم تتطرق الى الإصلاحات، ولكنها ركزتْ إلى إنهاء العلاقة التقليدية بين الصين وكوريا، مما يدل على انها كانت تسعى للحرب مع الصين، في سبيل القضاء على نفوذها في كوريا، لتحقيق أطماعها التوسعية في كوريا. أما الصين فقد سعت لتجنب الحرب، وما يؤكد ذلك أنها طلبت من روسيا التوسط بينها وبين اليابان، إذ التقى (لي هونغ تشانغ) بالقائم بالإعمال الروسي في بكين (آرتور كاسيني Artur Kassini) وطلبت منه التوسط لإنهاء الأزمة في كوريا عن طريق تحقيق انسحاب متزامن للقوات الصينية واليابانية من كوريا. استجابت روسيا لطلب الصيني والتقى القائم بالأعمال الروسي في طوكيو (ميخائيل هيتروفو Mikhil Hitrovio) مع وزير الخارجية الياباني (ميتسو) وطلب منه تحيق انسحاب متزامن لجميع القوات من كوريا لأن بقاءها يعني قيام الحرب بين الصين واليابان، إلاَّ إنَّ وزير الخارجية الياباني رفض الوساطة الروسية[34].

في غضون ذلك، رفضتْ كوريا المطالب اليابانية، لذا قامت قواتها المتمركزة في سيؤول في يوم الثالث والعشرين من تموز عام 1894 بالهجوم على قصر (كوينجوك Kyonghok) والقاء القبض على الملك الكوري وزوجته، ولم يمضِ إلاَّ ساعات قليلة حتى سيطرت تلك القوات على العاصمة سيؤول بأكملها. وفي الخامس والعشرين من تموز ومن دون إعلان حرب هاجمت البحرية اليابانية السفن الصينية في ميناء (أسان Asan)الكوري، كما هاجمت السفينة الصينية العملاقة (كوشنغ Kowshing) المعدة لنقل الجنود وتم إغراقها وقتل ما يزيد على الف جندي صيني كانوا على متنها، وعقب تلك الحوادث أعلنت الحرب رسميًا بين الصين واليابان في الأول من آب عام 1894 [35].

بدأت المعارك في شمال كوريا واستطاعت القوات اليابانية تحقيق انتصارات كبيرة على القوات الصينية، وإجبارها على التراجع الى مدينة (يوجي Uiji شمال كوريا عند الحدود الصينية الكورية) وفي السابع عشر من أيلول اندحرت قوات البحرية الصينية في (معركة النهر الاصفر The Battle of the Yellow River)، وخسرت ما يقارب الف قتيل وخمسة سفن حربية. وفي شهريّ تشرين الأول والثاني 1894 تمكنت القوات اليابانية من أجبار القوات الصينية على التخلي عن خليج (شي لي Shih Li) والتراجع الى داخل الحدود الصينية، كما قامت القوات اليابانية أيضًا بعملية

أنزال بحري واحتلال (ميناء بورت آرثر Port Arthur– شمال شرق الصين) في الحادي والعشرين من تشرين الثاني 1894[36].

توالت انتصارات القوات اليابانية على نظيرتها الصينية في الأشهر الثلاثة اللاحقة، إذ تم اجتياح جزيرة (لياوتونغ Liaotung)- شمال شرق الصين وتجاور كوريا شرقًا- وأجبرت الأسطول الصيني على الاستسلام في الثاني عشر من شباط عام 1895، لكن ذلك لم يثني اليابانيين من الاندفاع الى داخل الحدود الصينية، فقد احتلت في الخامس من آذار 1895 جنوب(منشوريا Manchuria - شمال شرق الصين)، وبدأ اليابانيون يهددون العاصمة الصينية بكين[37].

أدركتْ الحكومة الصينية عقب الهزائم التي تعرضت لها قواتها، أنها لم تتمكن من الصمود امام اليابان. لذلك، لجأت إلى بريطانيا وروسيا والولايات المتحدة الأميركية لمساعدتها في إيقاف التقدم الياباني. وقد تعاملت تلك الدول مع الطلب الصيني حسب مصالحها الخاصة أملًا منها في المزيد من الإضعاف للصين، مما يعني زيادة الامتيازات التي من الممكن الحصول عليها. وعليه، استجابت الولايات المتحدة الأميركية للطلب الصيني، إذ شعرت انْ التقدم الياباني في الصين قد يؤدي إلى اضعافها، ومن ثم يفسح المجال أمام الدول الأخرى لاقتسام النفوذ فيها، لذلك أقنعتْ اليابان بسحب قواتها من الصين والركون إلى المفاوضات[38].

دُشنتْ المفاوضات في مدينة (شيمونوسيكي Shimonoseki) اليابانية الواقعة مقابل الساحل الكوري، في العشرين من آذار عام 1895، مثل الوفد الياباني رئيس الوزراء (هيروبومي إيتو)، أما الجانب الصيني فمثله المشرف على الشؤون الخارجية (لي هونغ تشانغ)، الذي طالب في بداية المفاوضات بهدنة مؤقتة ووقف الأعمال القتالية قبل الخوض في التفاصيل، لكن (إيتو) رفض الأمر، ورجح المطالب اليابانية التي تتلخص باعتراف الصين باستقلال كوريا وتنازلها عن موانئ تجارية مهمة، فضلاً عن امتيازات ملاحية وتجارية تقدمها الصين لليابان، إذ كان الوفد الياباني ينطلق من قوة الانتصار الذي حققه والذي لا تريد حكومته أن تحيّد عنه قيد أُنملة[39].

وأثناء سير المفاوضات في الرابع والعشرين من آذار 1895 وبعد خروج (لي هونغ تشانغ) من الاجتماع متوجهًا الى مقر أقامته، أقدم أحد المتطرفين اليابانيين بإطلاق النار عليه مما أدى إلى إصابته في الوجه، فكان لذلك الحادث تأثير كبير في سير المفاوضات، إذ أعلنت اليابان اعتذارًا رسميًا عن الحادث، وأرسل الإمبراطور طبيبه الخاص للعناية به، فخففت اليابان من شروطها ومطالبها وتعنتها[40].

استأنفت المفاوضات عقب تماثل (لي هونغ تشانغ) للشفاء، وفي السابع عشر من نيسان 1895[41]، وقعت اليابان والصين معاهدة (شيمونوسيكي) التي تضمنت أحدى عشرة مادة جاء فيها:

1- اعتراف الصين باستقلال كوريا التام والكامل.

2- تنازل الصين بشكل كامل عن:

أ-القسم الجنوبي لمقاطعة (فنغتن Fengtien) من مدخل النهر الأصفر الى مدخل نهر (أنبغ Anping) ويشمل التنازل عن كل الجزر التي تعود الى تلك المقاطعة التي تقع في القسم الشرقي لخليج لياوتونغ وفي القسم الشمالي للبحر الأصفر.

أ- جزيرة فرموزا (تايوان) مع كل الجزر التي تنتمي لها.

جـ- مجموعة جزر (البسكاردور Pescardores) .

3- تشكيل لجنة يابانية - أميركية لترسيم حدود المقاطعات التي تم التنازل عنها ضمن هذه الاتفاقية.

4- تدفع الصين لليابان تعويض مالي قدره(200,000,000 تايل) أي ما يعادل 165 مليون دولار.

5- يُمنح سكان المقاطعات المتنازل عنها حق البقاء أو الرحيل عن مقاطعاتهم.

6-توافق الصين على توقيع اتفاقية للملاحة والتجارة مع اليابان مع فتح أربعة موانئ صينية أمام التجارة والصناعة اليابانية.

7-على اليابان سحب جيوشها من المدن الصينية، في مدة ثلاثة أشهر من توقيع هذه المعاهدة.

8-ولضمان قيام الصين بتنفيذ بنود هذه الاتفاقية، فأن عليها أن توافق على احتلال مؤقت تقوم به القوات اليابانية لميناء في اقليم (شاندونغ Shāndōng) وهي منطقة داخلية في وسط الصين.

9- بعد التصديق على المعاهدة يتم أطلاق سراح اسرى الحرب، كما تتعهد الصين بإطلاق سراح اليابانيين الموجودين لديها والمتهمين بالتجسس، بمقابل أطلاق سراح الصينيين الذين تعاونوا مع الجيش الياباني.

10-إيقاف جميع العمليات العسكرية بين الجيشين بعد التوقيع على المعاهدة.

11- يتم التصديق على هذه المعاهدة من قبل إمبراطور اليابان وإمبراطور الصين[42].

أثارت معاهدة شيمونوسيكي ردود أفعال لدى الدول الأوربية، ولاسّيما روسيا التي خشيت على مصالحها في الصين من الخطر الياباني، إذ كانت تنظر الى الموانئ الكورية والصينية المفتوحة طيلة ايام السنة فرصة للخروج من عزلتها، لذلك سلم ممثلو كلًا من (روسيا ، فرنسا ، ألمانيا) في طوكيو مذكرة احتجاج أوربية إلى الخارجية اليابانية في الثالث والعشرين من نيسان عام 1895 ، أوضحوا فيها أن شروط معاهدة شيمونوسيكي قاسية على الصين، وأن احتلال اليابان لجزيرة لياوتونغ يهدد استقلال كوريا، لذا فإن عليها التخلي عن احتلال تلك الجزيرة مقابل أن تدفع الصين تعويضاً ماليًا[43]. ويظهر من تلك المذكرة أنها لا تخلوا من لغة التهديد المُبطن.

يمكن القول أن الدولة الوحيدة التي لها مصلحة مباشرة في الاطماع اليابانية في كوريا والصين هي روسيا، إذ سنتطرق لاحقًا إلى طبيعة العلاقات اليابانية –الروسية. أما الدولتان الاخريان وهما المانيا وفرنسا فكان لكل منهما مبرراته.

وبهذا الشأن، تابعت ألمانيا الحرب اليابانية- الصينية والنتائج التي تمخضت عنها في معاهدة شيمونوسيكي، من أجل الحصول على امتيازات لها بالصين في حال حصول اليابان عليها، إذ وجدتْ أنْ ما تملكه في الصين مقارنة بالدول الاوربية الأخرى لا يشكل شيئًا. كما إن السبب المهم الذي دفع المانيا لتشارك روسيا في تقديم مذكرة إلى اليابان هو الحلف الفرنسي - الروسي [44].

سعتْ المانيا لأضعاف ذلك الحلف، فضلًا عن دفع روسيا لأشغالها بمشاكل الشرق الاقصى وابتعادها عن التدخل في الشؤون الاوربية، لاسّيما اوربا الشرقية التي كانت المانيا تحاول الهيمنة عليها. لذا، رحّبت بالاقتراح الروسي الخاص برفع مذكرة أوربية إلى الحكومة اليابانية، فإذا ما رفضت فرنسا الاشتراك فيها، فأن ذلك سيمثل شرخًا علنيًا في العلاقات الفرنسية -الروسية [45].

أما فرنسا التي لم يكن لها مصالح مباشرة في الصراع الياباني – الصيني في كوريا؛ بل ان مصلحتها تتمحور في تحالفها مع روسيا، الذي فرض عليها التزامًا دبلوماسيًا بالوقوف إلى جانب روسيا والتفاهم على كل المسائل التي يكون من

طبيعتها تهديد السلم العام، وفي حالة رفض فرنسا الوقوف إلى جانب روسيا فأنها تعطي المبرر للأخيرة بتقويض ذلك التحالف [46]. ونتيجة لموقف الدول الأوربية تخلت اليابان عن البند الخاص باحتلال جزيرة لياوتونغ وتركها للصين، مقابل أن تدفع الأخيرة تعويضًا ماليًا قدره سبعة عشر مليون دولار، وبعد ذلك الاتفاق صادقت الصين واليابان على معاهدة شيمونوسيكي في الثامن من آيار1895[47].

الخاتمة:

يظهر مما تقدم في هذا البحث الموجز عن الأطماع اليابانية في كوريا، أن سياسة اليابان الخارجية مع الدول الغربية كانتْ مرنة في بادئ الامر، وعلى الاغلب خاضعة لها، لأنها كانت ماتزال دولة شبه إقطاعية لا طاقة لها على المواجهة، وكانت الأوضاع الداخلية غير مستقرة في مطلع عهد ميجي عام 1868، ولكن بعد ان استطاعت السيطرة على الاوضاع الداخلية، وإرسال بعثات الى الدول الغربية للاطلاع على كل ما هو جديد من انظمة وقوانين. غدتْ سياستها اكثر قوة وصلابة، إذ نرى ان التودد والمرونة قد تلاشى في أواخر القرن التاسع عشر, بفعل السياسة التوسعية اليابانية في منطقة الشرق الاقصى.

لاشك أن انتصار اليابان في حربها مع الصين عام 1895، أسهم بشكل مُباشر إلى الاستحواذ على الموارد الكورية، مما أدى إلى تطور القطاع الإقتصادي في اليابان، لاسّيما الصناعات الثقيلة، إذ جلب الانتصار تعويضات مالية كبيرة وفتح أسواق صينية جديدة. كما نسبتْ –بالطبع- كل المكاسب التي حققتها اليابان للحركة القومية ولنفوذ الطبقة العسكرية؛ فأزادتْ اهمية تلك الطبقة التي أضحى لها دورًا حاسمًا في تقرير مستقبل اليابان لاحقًا.

من جانب آخر، يمكن أن نُرجح أسباب هزيمة الصين في تلك الحرب إلى عوامل داخلية وخارجية، منها الاضطراب السياسي الذي انعكس سلبًا على مؤسسات الدولة كافة، وفي مقدمتها القوات العسكرية التي افتقرتْ إلى التسليح الحديث، وكذلك الاضطرابات الداخلية التي أثرت بشكل كبير في إرهاق الجيش وميزانية الدولة. أما العوامل الخارجية فتمثلتْ بالدرجة الأولى بما تركته حروب الأفيون من أثار سلبية على قدرات الصين المالية والعسكرية.

إلى جانب ذلك، يمكن استنتاج سببين آخرين لتلك الهزيمة الصينية، الأول: يكْمن في أن الصين لم تكن قد توقعت حدوث الحرب؛ إلاَّ في مدة متأخرة، وذلك بعد الإنذار الذي وجهته اليابان الى الملك الكوري قبل أيام من إعلان الحرب، لذا، كانت الاستعدادات الصينية غير كافية، على العكس من اليابان التي كانت تستعد للحرب من اللحظة الأولى لدخول قواتها الى كوريا، أما السبب الثاني فيعزى إلى الضربة الاستباقية التي وجهتها اليابان للصين، حينما قامت في الثالث والعشرين من تموز 1894 أي قبل سبعة أيام من إعلانها الحرب بصورة رسمية على الصين بالاستيلاء على العاصمة الكورية سيؤول، وقيام البحرية اليابانية بإغراق السفينة الحربية الصينية العملاقة كوشنغ، إذ أدى هذان الحادثان الى زعزعة معنويات الجيش الصيني. وعليه، تركت هزيمة الصين في الحرب أثار كبيرة منها خسارتها لنفوذها السياسي والعسكري والتجاري في كوريا، وانتهاء العلاقة التقليدية التي كانت تربط الصين بكوريا، فضلاً عن اعترافها لأول مرة في تاريخها بان كوريا دولة مستقلة وغير تابعة للإمبراطورية الصينية.

وعلى نحٍو عام، ان نجاح السياسة الخارجية اليابانية بتوسع نفوذها في كوريا عقب حربها مع الصين، قد عزز من مكانتها كإمبراطورية وقوة لا يستهان بها، إذ مثلتْ تلك الحرب بداية سعي اليابان لاتخاذ موقف أكثر عدوانية في سياستها الخارجية، التي استمرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

هوامش البحث:

(1) كيفن كيتنج، كوريا، ترجمة بشرى زكي، (القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2002)، ص20-21.

(2) ميلاد المقرحي، تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، شرق آسيا /الصين/اليابان/كوريا،(بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1997)، ص 384.

(3) أتبعت كوريا تلك السياسة عقب الهجوم الياباني عام1592، واعتمدوا في أدارة شؤونهم الخارجية على البلاط الصيني وغدتْ كوريا تعرف بـ(المملكة المنعزلة)، فضلا عن ذلك كان الكوريون كغيرهم من شعوب الشرق الأقصى لا يحبذون التعامل مع الغرباء لأن معتقداتهم القديمة تعد الغرباء بمثابة شياطين يحاولون إغواء الناس وإبعادهم عن دينهم. يُنظر: المقرحي، المصدر السابق، ص285.

(4) David Rees , A Short History of Modern Korea , (London, Home publication ,1988),p.41-42; Kodansha Encyclopedia of Japan, Vo1.4,(Tokyo, Kodansha, Ltd., 1983),p.140.

(5) صلاح خلف مشاي، سياسة الصين تجاه القضية الكورية(1945-1953)، إطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2013، ص 15.

(6) المصدر نفسه، ص 16.

(7) **لي هونغ تشانغ** : ولد في 15 شباط 1823، كان سياسيًا لامعًا أدار المفاوضات مع الفرنسيين والروس واليابانيين وعقد عدة معاهدات. وكان أحد قادة الاصلاح في الصين أو سياسة التعزير الذاتي، توفى في 7 تشرين الثاني 1901. يُنظر:

نوري عبد الحميد العاني, تاريخ الصين الحديث1516-1911, (بغداد ،مكتبة الكلمة الذهبية ,2003)، ص 89.

(8) Ssu – Yu Teng. John K. Fairbank, Chians Response to the West.A Documentary Survey, 1839- 1923, (U. S. A , Harvard University Press, 1979), p. 118.

(9) المقرحي، المصدر السابق، ص 54.

(10) جلال يحيى، الشرق الأقصى الحديث والمعاصر، (مصر ، دار المعارف ، 1984)، ص 197-198؛ نوري عبد الحميد العاني واخرون، تاريخ اسيا الحديث والمعاصر،(بغداد، 2006)، ص 101-102.

(11) **يوان شيكاي** : ولد عام 1859 , اشرف على بناء الجيش الصيني ، اتسمت شخصيته بالتقلب اصبح الرجل القوي في البلاط الصيني نتيجة لتصديه لحركة الاصلاح عام 1898 استدعي في ثورة 1911, وقد انتهز الفرصة وفاوض الثوار وتخلص من الامبراطور وأصبح اول رئيس لجمهورية الصين للمدة (1913 - 1916). تميز عهده بالفوضى بسبب الصراع الذي نشب بينه وبين العناصر الثورية، إذ نصب نفسه امبراطورًا فقد اراد صبغ الجمهورية بملكية وراثية له ولعائلته , توفى عام 1916 . يُنظر:

صفاء كريم شكر, السياسة الامريكية تجاه الصين 1895- 1931. دراسة تاريخية (بغداد، 2007), ص 89.

(12) تشستر آ. بين، الشرق الأقصى. موجز تأريخي، ترجمة حسين الحوت، سلسلة الألف، (القاهرة، وزارة التربية والتعليم، 1958)، ص 126؛ يحيى، المصدر السابق، ص 198.

(13) Claude A. Buss, Asia. The Modern World, (New York, the Macmillan Company 1964) p. 179.

(14) **هيروبومي إيتو** : ولد عام 1841 وتبناه أحد الساموراي، أرسل لدراسة الأنظمة المالية الغربية في الولايات المتحدة الأميركية، ويعود لهُ الفضل في إطلاق أول عملة وطنية يابانية عام 1870 هي الـ(ينYen). وبعد عودته من

أميركا عام 1873 أصبح مستشارًا للحكومة ثم وزيرًا لداخليتها عام 1878، تقلد منصب رئاسة الوزراء ثلاث مرات كان أولها في12/22/ 1885 فاصبح أول رئيس وزراء في تاريخ اليابان، ثم أصبح الحاكم العام على كوريا (1905-1909)، حتى وفاته في 26 تشرين الأول 1909. يُنظر:

وسام هادي عكار التميمي وخنساء زكي شمس الدين الراوي، هيروبومي إيتو ودوره في حركة الإصلاح اليابانية (عهد ميجي 1841-1909)، " مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية" ، العدد 10، مج 3، غزة – فلسطين، أكتوبر 2019 ، ص 99-121.

(15) Edwin O. Reischauer & Albert Mcraig, Japan Tradition and Transformation, (Hong Kong George Allen & Unwin Australia Pty Ltd, 1979), p. 185.

(16) يحيى, المصدر السابق, ص 199.

(17) ك. م. پانيكار، آسيا والسيطرة الغربية، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد، (القاهرة، دار المعارف، د.ت), ص 253.

(18) **أريتومو ياماغاتا** : ولد عام 1838، وهو زعيم سياسي وعسكري في عهدي الميجي (1868-1912) وتايشو (1912-1926)، ومخطط بناء الجيش الياباني الحديث وأحد الذين اسهموا في بناء المؤسسات السياسية، تولى منصب رئيس الوزراء مرتين الأول بين عامي (1889 – 1891)، والثانية (1898 – 1900)، توفى عام 1922. يُنظر:

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol.8, pp.290-292.

(19) أحمد حسين مولى الساعدي، العلاقات السياسية اليابانية- البريطانية 1894-1902، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد،2011، ص 35.

(20) محمد نعمان جلال ، الصراع بين اليابان والصين ، (القاهرة، مكتبة مدبولي ، 1989)، ص14-15.

(21) **التونجاك** : معناها بالكورية جمعية التعاليم الشرقية, ظهرت عام 1859 في الريف الكوري، بفعل الفقر والحرمان الذي ساد هناك, وهي حركة قومية دينية معادية للأجانب وبشكل خاص اليابانيين, اعتمدت مجموعة عقائدية دينية بين الكونفوشيوسية والبوذيه, وأنظم اليها الكثير من الفلاحين الذين صورت لهم أنه إذا لم يتم طرد الأجانب فأن القحط والعوز سيصيبان البلاد، كما دعت إلى إزاحة الاسرة الحاكمة والقضاء على الفساد الإداري والانحلال العام. يُنظر:

العاني, المصدر السابق , ص 133.

(22) Eugene Kim and Hankyo Kim, Korea and Politics of Imperialism 1876-1910,(Berkely, Berkely university of California press,1967),p.26.

(23) Kenneth G. Henshall,A history of Japan : from stone Age to super power , (New York , palgrare Mccmillan Co ,1999),p.92.

(24) Reischauer and Mcraig., Op.Cit.,p.185.

(25) **مونيميتسو ميتسو** : سياسي ودبلوماسي بارز في حكومة ميجي، شغل مناصب حكومية عدة ومهمة منها حاكم محافظة كاناگاوا عام1871 ، بعد دراسته في لندن وفينا، عاد إلى اليابان في عام1886 فحصل على وظيفة في وزارة الخارجية. في عام 1888 تم تعيينه سفيرًا للولايات المتحدة الأميركية، ولم يمض وقت طويل بعد وصوله إلى واشنطن حتى تمكن تعديل المعاهدات غير المتكافئة. عاد موتسو إلى اليابان في عام1890. أصبح وزيرًا للزراعة والتجارة في حكومة ياماگاتا اريتومو (1889-1891). في عام 1892 أصبح وزيرًا للخارجية في وزارة ايتو الثانية (1892-1896) استقال من منصبه في عام 1896 بعد اصابته بمرض مزمن فتوفى عام 1897. يُنظر:

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vo1.5, pp.288-289.

(26) مشاي، المصدر السابق، ص 53.

(27) أسماء صلاح الدين صالح الفخري، العلاقات الصينية-اليابانية، إطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية-ابن رشد، جامعة بغداد، 2006، ص 51.

(28) Mutsu Munimtsu and Kenken Roku ,A diplomatic record of the Sino-Japans War 1894-1895, (Princeton ,1982),p.160.

(29) الساعدي، المصدر السابق، ص 38.

(30) Mutsu Munimtsu and Kenken Roku ,A diplomatic record of the Sino-Japans War 1894-1895, (Princeton ,1982),p.160.

(31) Munenitsu and Roku,Op,Cit.,p.162.

(32) Morinosuke Kajima, The diplomacy of Japan 1894-1922 , Sino – Japanes war,Vol.1.,(Tokyo,1976),p.152.

(33) W.G. Beasley, The Modern History of Japan, 3rd.ed., (London, Weidenfeld and Nicolson, 1984),p161.

(34) الساعدي، المصدر السابق، ص 38.

(35) Beasley., Op,Cit.,p.162.

(36) الفخري، المصدر السابق، ص53-54؛ الساعدي، المصدر السابق، ص39؛ مشاي، المصدر السابق، ص 58.

(37) عفاف مسعد العبد، دراسات في تاريخ الشرق الاقصى، (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية ، د.ت)، ص157 .

(38) James L. Huffman ,Japan in world History , (New York, Oxford University press,2010),p.86.

(39) يحيى، المصدر السابق، ص 200.

(40) الفخري، المصدر السابق، ص 56.

(41) جلال، المصدر السابق، ص 17.

(42) مشتاق مال الله قاسم النجّار، السياسة الدولية تجاه الصين 1781-1899، إطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2008، ص 130-131؛ الساعدي، المصدر السابق، ص 41-42؛ المقرحي، المصدر السابق، ص 56.

(43) مشاي، المصدر السابق، 62-63.

(44) نجحتْ الدبلوماسية الفرنسية في التحالف مع روسيا عام 1891، مستغلة الخلافات الروسية مع المانيا والنمسا حول البلقان، وقد نص التحالف على وقوف الدولتين ضد أيَّ هجوم ألماني على أحد منهما. يُنظر: موسى محمد ال طويرش، العالم المعاصر بين حربين من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب الباردة 1914-1991م،(عمان، دار المعتز للنشر والتوزيع،2017)، ص 33.

(45) سمعان بطرس فرج الله ، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين ، جـ1، (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية ، 1974)، ص 158- 159.

(46) مشاي، المصدر السابق، ص 63-64.

(47) الفخري، المصدر السابق، ص 60.

سياسة الطاقة الصينية تجاه الأمريكيتين

الباحثة سرى فؤاد عبد الكريم

كلية القانون والعلوم السياسية – الجامعة العراقية . العراق/بغداد

ملخص البحث :

تمثل الأمريكيتين أخر دوائر التوجه الصيني لتامين احتياجاتها من الطاقة، وعلى الرغم من التواجد الأمريكي الواسع في تلك المنطقة، الا أن كمية الاحتياطات من النفط والغاز التي تحويها كانت عامل جذب لصناع القرار الصيني، لتكون وجهتهم الأخيرة لتوسع استثماراتهم في مجال الطاقة، التنقيب، التكرير والانتاج، لتأمين النسب التي تحتاجها الصين من هذه المنطقة.

يهدف هذا البحث الى دراسة واقع الطاقة في الأمريكيتين، ونسب الواردات الصينية من هذه المنطقة، فضلاً عن توضيع الاستثمارات الصينية فيها واماكن تركزها من خلال التطرق الى أبرز الدول التي تنتشر فيها استثمارات شركاتها النفطية، واخيراً التطرق الى خطوط نقل الطاقة بين الأمريكيتين والصين، والإجراءات الأمنية التي اتخذتها الصين لتأمين امداداتها من هذه المنطقة.

الكلمات المفتاحية : الطاقة ، الصين ، الأمريكيتين ، كندا ، فنزويلا .

Abstract

The Americas represent the last circles of the Chinese trend to secure their energy needs, and despite the wide American presence in that region, the amount of oil and gas reserves they contain was an attractive factor for Chinese decision-makers, to be their last destination for expanding their investments in the field of energy, exploration, refining and production , To secure the proportions that China needs from this region .

This research aims to study the energy situation in the Americas, the ratios of Chinese imports from this region, as well as the placement of Chinese investments in them and their places of concentration by addressing the most prominent countries in which the investments of their oil companies are spread, and finally dealing with energy transmission lines between the Americas and China, and security measures Taken by China to secure its supplies from this region .

Key words : energy, China, the Americas, Canada, Venezuela.

المقدمة

استكمالاً لسياسة تنويع مصادر الطاقة التي انتهجتها الصين وما رافقها من اجراءات وتوجهات خارجية إقليمية والدولية ، انطلقت الصين الى "الأمريكيتين" كأخر دائرة من دوائر الطاقة العالمية ، فهي تمتلك احتياطات جيدة من النفط والغاز ، فضلاً عن ما تتمتع به من استقرار نسبي ، الأمر الذي جعلها مركز جذب للاستثمارات الصينية في مجال الطاقة من التنقيب ، التكرير والإنتاج ، لتأمين النسب التي تحتاجها الصين من هذه المنطقة، لاسيما فنزويلا التي تمتلك أكبر احتياط في المنطقة ، وكندا التي تمتلك ايضاً احتياط ليس بالقليل من النفط التقليدي والرملي .

تنطلق إشكالية البحث من تساؤل أساس هو : " كيف ستؤمن الصين حاجتها من النفط والغاز في منطقة الأمريكيتين في ظل التحديات الراهنة في هذه المنطقة ؟"، وعليه هناك تساؤلات فرعية هي :

1. ما أهمية المنطقة الطاقوية بالنسبة للصين ؟ وما حجم اعتمادها عليها ؟
2. ماهي السياسة التي أتبعتها الصين في منطقة الأمريكيتين لضمانها امداداتها من الطاقة ؟
3. ما هو مستقبل سياسة الطاقة الصينية في هذه المنطقة ؟

اما فرضية البحث فهي : "من أجل تعزيز نموها الاقتصادي وبناء قدراتها الشاملة والتي تعد الطاقة محورها الأساس، فقد أتبعت الصين سياسة متعددة الأبعاد ضمن سياقها الدولي من أجل ضمان أمنها الطاقوي لاسيما في الأمريكيين".

ومن أجل أثبات فرضية الدراسة , ودراسة جميع المعطيات الخاصة بسياسة الطاقة الصينية تجاه الأمريكيتين , اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي , كما تم توظيف المنهج الاستشرافي المستقبلي من اجل استشراف مستقبل سياسة الطاقة الصينية في هذه المنطقة .

وبناءً عليه سنقسم هذا البحث الى أربعة مباحث ، نتناول في الأول الأهمية الطاقوية للمنطقة لمعرفة حجم احتياط وانتاج المنطقة من النفط ولغاز وكذلك كمية الواردات الصينية من هذه المنطقة ، وفي المبحث الثاني سنتطرق الى الاستثمارات الصينية في الأمريكيتين ، والثالث سنوضح فيه خطوط نقل الطاقة والإجراءات الأمنية التي أتبعتها الصين في هذه المنطقة ، وأخيراً المبحث الرابع خصصناه لرسم مستقبل سياسة الطاقة الصينية تجاه دول الأمريكيتين .

المحور الأول : الأهمية الطاقوية للأمريكيتين

تعد الأمريكيتين (*) ثاني أكبر منطقة من حيث الاحتياطي النفطي بعد الشرق الأوسط ، حيث تمتلك احتياطي يقدر 395 مليار برميل وفق تقديرات منظمة أوبك (منظمة الدول المصدرة للنفط) لعام 2019 وبنسبة 25,4% من الاحتياطي العالمي ، وتتركز الكمية الاكبر من هذا الاحتياطي في فنزويلا والتي تقدر بـ303 مليار برميل ، أي ما يقارب 90% من احتياطي المنطقة يقع في فنزويلا ، وتشارك 19,5% من الاحتياط العالمي ، وتليها الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتلك احتياطي يقدر بـ52,6 مليار برميل وبنسبة 3,3% من الاحتياط العالمي ، ثم البرازيل باحتياطي 13,3 مليار برميل ، ثم الاكوادور بـ8,2 مليار برميل ، والمكسيك 5,7 مليار برميل ، وبعدها كندا باحتياطي 5,2 مليار برميل (وهذا الرقم هو فقط النفط التقليدي ، أمّا الرمل

النفطية فتتجاوز كميتها 166 مليار برميل والتي تتركز في إلبرتا ، وهذا يعني أن كندا تحتل المركز الثاني في احتياط النفط على مستوى المنطقة بعد فنزويلا[1])، والأرجنتين باحتياطي يقارب 2,3 مليار برميل ، وأخيراً كولمبيا 1,9 مليار برميل[2]، وكما موضح في الجدول (1).

أمّا الإنتاج النفطي فقد وصل إلى 25,2 مليون برميل يوميا وبنسبة 26,5% من الإنتاج العالمي ، وتنتج الولايات المتحدة الكمية الأكبر من النفط في المنطقة بمقدار 17 مليون برميل (17,9% من الإنتاج العالمي) ، وبعدها كندا بإنتاج يصل إلى 5,6 مليون برميل يومياً ، ثم البرازيل 2,8 مليون برميل يومياً (3% من الإنتاج العالمي) ، وبعدها تأتي الميكسيك التي تنتج 1,9 مليون برميل يومياً ، وفنزويلا 918 ألف برميل يومياً ، وكولمبيا بإنتاج يصل إلى 886 ألف برميل يومياً وأخيراً الاكوادور 531 ألف برميل يومياً [3]؛ وكما موضح في الجدول (1) .

الجدول (1) احتياط وإنتاج النفط في الأمريكيتين لعام 2019

الدولة	احتياط	النسبة من العالمي	إنتاج	النسبة من العالمي
فنزويلا	303 مليار/ ب	%19,5	918 ألف برميل	%1
الولايات المتحدة الأمريكية	52,6 مليار/ ب	%3,3	17 مليون برميل	%17,9
كندا	5,2 مليار/ ب	%0,3	5,6 مليون برميل	%5,9
ارجنتين	2,3 مليار/ ب	%0,1	620 ألف برميل	%0,7
البرازيل	13,3 مليار/ ب	%0,8	2,8 مليون برميل	%3
كولمبيا	1,9 مليار/ ب	%0,1	886 ألف برميل	%0,9
الاكوادور	8,2 مليار/ ب	%0,5	531 ألف برميل	%0,6
ميكسيك	5,7 مليار/ ب	%0,3	1,9 مليون برميل	%2
بيرو	-	-	142 ألف برميل	%0,1
ترينيداد وتوباغو	-	-	82 ألف برميل	%0,1
الأمريكيتين	395 مليار/ب	%25,4	25,2 مليون/ ب	%26,5
العالمي	1,550 ترليون/ب	%100	95 مليون برميل	%100

الجدول من إعداد الباحثة بناءً على المصادر التالية :

1. OPEC Annual Statistical Bulletin 2020, Organization of the Petroleum Exporting Countries , 55th edition ,Vienna , 2020 , P22.
2. BP Statistical Review Of World Energy 2020 , British petroleum P.I.C , 69th , UK – London , 2020 , p16.

كما تمتلك الأمريكيتين احتياطات من الغاز الطبيعي إلّا أنّها متواضعة مقارنة مع النفط ، فوفق معطيات التقرير الإحصائي السنوي لعام 2019 لمنظمة أوبك ، فهي تحوي 11,5% من الاحتياط العالمي ، أي ما يعادل 23 ترليون م3، أمّا الدول الأكثر احتياطاً للغاز الطبيعي هي : (الولايات المتحدة الأمريكية 14,2 ترليون م3) وبنسبة 6,8% من العالمي، وتأتي

بعدها فنزويلا (5,6 ترليون م3) ، ثم كندا (1,9 ترليون م3) ، وبيرو(375 مليار م3) والبرازيل (367 مليار م3) ، بعدها الأرجنتين (373 مليار م3) ، كما موضح في الجدول (2)[4].

وبالنسبة لإنتاجها من الغاز فيقدر بـ1,285 ترليون م3 سنوياً (32% من الإنتاج العالمي المقدر بـ3,951 ترليون م3) ، وتنتج الولايات المتحدة الأمريكية الجزء الأكبر من الغاز الطبيعي بكمية تصل إلى 920 مليار م3 سنوياً وبنسبة 23% من الإنتاج العالمي ، وتأتي بعدها كندا بإنتاج 173 مليار م3 سنوياً ، بعدها الأرجنتين 31 مليار م3 سنوياً ، ثم ترينيداد وتوباغو التي تنتج ما يقارب 34,6 مليار م3 سنوياً ، وفنزويلا 26,5 مليار م3 سنوياً ، وأخيراً البرازيل 25 مليار م3 سنوياً[5].

الجدول (2) احتياطات وإنتاج الغاز في الأمريكيتين لعام 2019

الدولة	احتياط	النسبة من العالمي	إنتاج	النسبة من العالمي
فنزويلا	5,6 ترليون م3	%2,7	26,5 مليار م3	%0,7
الولايات المتحدة الأمريكية	14,2 ترليون م3	%6,8	920 مليار م3	%23,1
كندا	1,9 ترليون م3	%0,9	173 مليار م3	%4,3
ارجنتين	373 مليار م3	%0,1	41 مليار م3	%1
بوليفيا	210 مليار م3	%0,1	15 مليار م3	%0,4
البرازيل	367 مليار م3	%0,1	25 مليار م3	%0,6
كولمبيا	104 مليار م3	%0.05	13 مليار م3	%0,3
الاكوادور	11 مليار م3	%0,005	-	-
ميكسيك	182 مليار م3	%0,08	34 مليار م3	%0,9
بيرو	375 مليار م3	%0,1	13,5 مليار م3	%0,3
ترينيداد وتوباغو	225 مليار م3	%0,1	34,6 مليار م3	%0,9
الأمريكيتين	23 ترليون م3	%11,5	1,285 ترليون	%32,9
العالمي	206 ترليون م3	%100	3,9 ترليون م3	%100

الجدول من إعداد الباحثة بناءً على المصادر التالية :

1. OPEC Annual Statistical Bulletin 2019, Op.Cit , P76 .
2. BP Statistical Review Of World Energy 2020 , Op.Cit , p34.

وتمثل هذه المنطقة أحدى مصادر واردات الصين النفطية ، أذ انها استوردت ما يقارب 16% من حاجتها النفطية لعام 2019 من هذه المنطقة (بعد ان كانت 5,4%) في عام 2005 ، وهذا يمثل زيادة واضحة في اعتماد الصين على هذه المنطقة فضلاً عن المناطق الاخرى ، والجزء الأكبر من هذه النسبة تأتي من البرازيل بـ8% من واردات الصين وفق احصائيات برتيش بترول لعام 2019 ، وهي المُصدر الاكبر في المنطقة ، ويأتي بعدها كولمبيا بنسبة 2,3% [6]، وتشارك فنزويلا بنسبة 1,9% من الواردات الصينية في عام 2019 بعد ان كانت 4% في عام 2014، ويعزى ذلك الى العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على فنزويلا، الامر الذي ادى الى أيقاف شركة الصين الوطنية للبترول (المشتر الرئيسي للنفط الفنزويلي)،

عمليات الشحن في عام 2019 لتجنب فرض عقوبات عليها من قبل الولايات المتحدة الامريكية[7]. ولم تكن فنزويلا وحدها التي انخفضت نسبة مشاركتها في الواردات الصينية من المنطقة بل انخفضت ايضاً الواردات الصينية من الولايات المتحدة الأمريكية فبعد ان كانت تشارك بنسبة 7% من الواردات الصينية في العام 2014 (480 الف ب / ي)، لم تتجاوز نسبتها 1,2% (120 الف ب / ي) من الواردات الصينية في 2019، ويعود ذلك الى فرض الصين تعريفة على النفط المستورد من امريكا بنسبة 5% في ظل تصاعد التوتر التجاري بين البلدين[8]؛ وكما موضح في الجدول (3).

الجدول (3) واردات الصين من نفط الأمريكيتين (2005-2019)

السنة / الدولة	2005	2010	2014	2019
الولايات المتحدة الأمريكية	%3,2	%5,9	%7,7	%1,2
كندا	-	-	-	%0,4
البرازيل	%0,77	%3	%2	%8,1
كولمبيا	-	-	%3	%2,3
فنزويلا	%0,97	%3	%4	%1,9
دول اخرى	%0,58	%3	%2	%2,1
الأمريكيتين	%3,3 (111 الف ب/ي)	%9,7 (612 الف ب/ي)	%15 (1 مليون ب/ي)	%16 (1,6 مليون ب/ي)

الجدول من اعداد الباحثة بناءً على المصادر التالية :

1. china " Overview" , U.S. Energy Information Administration, Washington , 2015, p11.
2. Daniel Workman , Op.Cit .
3. BP Statistical Review Of World Energy 2020 , Op.Cit, P30.
4. Patricia I. Vasquez , China, Oil, And Latin America : Myth Vs. Reality , Atlantic Council (Adrienne Arsht Latin America Center) , Washington , 2018 , P4.
5. Gregg B. Johnson And Jesse T. Wasson , China, Latin America, And The United States: The Political Economy Of Energy Policy In The Americas , In Book : China's Energy Relations With The Developing World , Edited By : Carrie Liu Currier & Manochehr Dorraj , The Continuum International Publishing Group , New York , 2011 , P128.

اما وارداتها من الغاز فهي تستورد نسبة قليلة جداً من غاز الأمريكيتين وبنسبة لا تتجاوز 2,5% وفق إحصائيات برتيش بترول لعام 2019، والمورد الاكبر للصين من المنطقة هو بيرو التي تساهم بـ 0,9% من الواردات الصينية (1,1 مليار م3 سنوياً)، وتأتي ترينيداد وتوباغو بنسبة 0,7% وبكمية تصل الى 920 مليون م3 سنوياً [9]، وأخيراً الولايات المتحدة الأمريكية التي تقدر نسبة مشاركتها في الواردات الصينية 0,3% (390 مليون م3 سنوياً) بعد أن كانت تصل الى 3% (3 مليار م3 سنوياً) في عام 2018 [10]، ويعود سبب انخفاض واردات الغاز الصينية من الولايات المتحدة الأمريكية الى الحرب التجارية التي اندلعت بين الطرفين في بداية العام 2019 ، وكما موضح الجدول (4).

الجدول (4) واردات الصين من غاز الأمريكيتين (2015-2019)

السنة / الدولة	2015	2018	2019
الولايات المتحدة الأمريكية	-	%3	%0,3
ترينيداد وتوباغو	%1,6	%0,5	%0,7
بيرو	-	%0,1	%0,9
دول أخرى	-	-	-
الأميركتين	%2 (1,1 مليار م3)	%4 (4,8 مليار م3)	%2,5 (3,3 مليار م3)

المصدر: من اعداد الباحث بناءً على المصادر التالية :

1. BP Statistical Review Of World Energy 2016 , British petroleum P.I.C , 65th, London , 2016 , p28.
2. BP Statistical Review Of World Energy 2019 , British petroleum P.I.C, 68th , London , 2019 , p42-43.
3. BP Statistical Review Of World Energy 2020 , Op.Cit, p40-41.

المحور الثاني: الاستثمارات الصينية في الأمريكيتين

سعت الصين الى توسيع علاقتها واستثماراتها في مجال الطاقة في دول الأمريكيتين ، أذ أخذت الشركات الوطنية الدخول في تفاهمات وعقد اتفاقيات لتسهيل عملها في هذه المنطقة ، وقد قام الرئيس الأسبق "جيان زيمين" بأول زيارة لدول المنطقة عام 2002 ، كما قام الرئيس "هيو جينتاو" في عام 2004 بزيارة اخرى ووعد بزيادة الاستثمارات الصينية في المنطقة ، وتم خلالها توقيع اتفاقيات عدة في مجال الطاقة مع كل من : فنزويلا ، البرازيل ، الارجنتين ، المكسيك ، تشيلي ، وكوبا[11]، وسنحاول فيما يلي التطرق لأبرز الاستثمارات الطاقوية في ابرز دول المنطقة ، وهي :

أولا: الاستثمارات الصينية في فنزويلا

بدأ التوجه الصيني الى فنزويلا للاستثمار في مجال الطاقة بدايات القرن العشرين وتحديداً في عام 2001 عندما زار الرئيس الصيني "جيان زيمين" دول عدة من القارة الامريكية (فنزويلا ، الارجنتين ، كوبا ، شيلي) وقدمت الصين لفنزويلا خلال هذه الزيارة ما يصل الى 60 مليون دولار للاستثمار في تكرير النفط ومشاريع أخرى في مجال الطاقة ، وخلال زيارة قام بها رئيس فنزويلا "هوجو شافيز" الى الصين في العام 2001 تم توقيع خطة استراتيجية في مجال الطاقة للفترة (2001-2011)[12].

كما وقعت الصين العديد من الاتفاقيات اثناء زيارة الرئيس الفنزويلي "هوجو شافيز" للصين في العام 2004 [13]، أذ تعهدت الصين خلالها بتطوير قطاع الطاقة النفطي والبنى التحتية واستثمار 350 مليون دولار في تطوير 15 حقل نفطي ، فضلاً عن استثمار 60 مليون دولار في مشروع للغاز الطبيعي[14]، كما وقع نائب الرئيس 15 اتفاقية تعاون مع الرئيس الفنزويلي "هوجو شافيز" اثناء زيارته لكراكاس. ووقعت شركة سينوبك الصينية اتفاقية مع الشركة الفنزويلية تتعلق

بالنفط الخام بهدف زيادة الواردات الصينية من فنزويلا ، وبالفعل زادت الواردات الصينية من فنزويلا في عام 2006 بما يقارب ست اضعاف واردات عام 2005 لتصل الى 1,93 مليون طن [15].

فضلاً عن اقامة الصين لمشاريع تتعلق ببناء مصافي نفطية ومد سكك حديدية ، مقابل حصولها على 100 الف برميل من النفط يومياً ، كما حصلت شركة "CNPC" الصينة على حقوق تطوير حقول نفط وغاز شرق فنزويلا تحتوي على ما يقارب 400 مليون برميل من النفط [16].

كما وقعت الشركة الصينية للنفط البحري (CNOOC) اتفاق مع شركة (PDVSA) الفنزويلية في عام 2009 للمشاركة في مشروع انتاج الغاز في ماريسكال سوكري ، ويهدف هذا المشروع الى انتاج 1,2 مليون م3 من الغاز الطبيعي و37 ألف برميل يومياً من غاز التكثيف الطبيعي [17]، وفي العام 2010 سمحت فنزويلا لشركة "CNPC" الصينية للوصول الى احتياطات نفطية في حوض نهر أورينوكو، مقابل شراء سندات بقيمة 900 مليون دولار [18].

كما قدمت الصين قروضاً لفنزويلا مقابل النفط ، فقد وصلت حجم القروض الممنوحة (50 مليار دولار) منذ عام 2000 [19]، منها قرضاً قيمته 20 مليار دولار لتمويل 19 مشروع للتنمية [20]؛ لكن بعد عام 2017 توقفت الصين عن منح القروض مقابل النفط كما تراجع حجم الاستثمارات الصينية في فنزويلا [21]؛ ويرجع ذلك الى العقوبات الامريكية التي فرضت على فنزويلا ، فقد ادت هذه العقوبات الى (حظر الاقراض ، حظر تصدير النفط ، وتجميد المصافي التابعة للشركات الامريكية) الامر الذي ادى الى تراجع الانتاج الفنزويلي في عام 2019 الى 750 الف برميل يومياً ، بعد ان كان 1.3 مليون برميل يومياً في عام 2018 [22].

وفي اواخر عام 2018 اشترت شركة CNPC الصينية 9,9% من حصة مشروع سينوفينسا الفنزويلي لتصبح حصة الشركة الصينية 49% ، وجاء هذا الاتفاق كخطوة لزيادة عمل الشركة الصينية في البلاد ومعالجة الازمة التي اصابت الانتاج النفطي [23]. كما اعلنت الحكومة الفنزويلية في 2019 عن بناء مصنع لتكرير النفط بمشاركة شركة CNPC الصينية وشركة (PDVSA) الفنزويلية وبنسبة 49% للشركة الصينية و 51% للشركة الفنزويلية وبقيمة 3 مليار دولار ، بهدف زيادة الانتاج الفنزويلي بمقدار 120 الف برميل يومياً [24].

ثانيا : الاستثمارات الصينية في كندا

تعد كندا ابرز الدول في امريكا الشمالية التي تمتلك احتياطي نفطي كبير غير مستثمر ويمثل عامل جذب للعديد من الشركات النفطية ولاسيما الصينية ، فقد سعت الصين للحصول على امتيازات وحقوق التنقيب عن النفط ، او بالعمل المشترك مع الشركات الكندية [25]، وقد برزت الشركات الصينية الكبرى (CNOOC ، Sinopec ، Ptrochina) في كندا كمستثمرين في الطاقة لاسيما المشاريع المكلفة المتعلقة بالرمل النفطي[26].

ومع زيارة الرئيس الصيني "هو جنتاو" لكندا في العام 2005 تعززت العلاقة بين البلدين ، أذ اعلن الرئيس الصيني والرئيس الكندي آنذاك "بول مارتن" الى تطوير العلاقة بين البلدين من "شراكة تعاونية" الى "شراكة استراتيجية" ، كما

قام الرئيس الكندي بزيارة الى الصين في العام نفسه ووقع الطرفين خلالها بيان "كندا – الصين" للتعاون في مجال الطاقة[27].

وبعد هذه التفاهمات تمهد الطريق امام الشركات الصينية للعمل في كندا، وبالفعل نجحت شركة CNOOC الصينية في توقيع عقد مع شركة MEG الكندية للطاقة في العام 2005 لشراء 16,6% من اسهم الشركة مقابل 135 مليون دولار ، كما قامت شركة Sinopec الصينية بشراء 40% من مشروع syneco's northern light oil sands الذي ينتج 100 الف برميل يومياً [28].

وفي العام 2009 اشترت بتروتشاينا الصينية 60% من حقلين للرمال النفطية غير المطورة تمتلكهما شركة Athabasca Oil Sands Corp ، وبعدها بعام اشترت شركة سينوبك الصينية حصة تقدر بـ 9% من مشروع كبير للنفط لشركة سينكرود الكندية بقيمة 4.65 مليار دولار [29].

كما عقدت شركة بتروتشاينا الصينية في عام 2012 اتفاقية تعاون مع شركة (phoenix energy holdings ltd) الكندية لمد خط انابيب بقيمة 3 مليار دولار لنقل 900 الف برميل يومياً من النفط الخام من شمال غرب فورت ماكمور الى فورت ساسكاتشوان الكندية [30].

كما أشترت شركة بتروتشاينا الصينية في عام 2012 مشروع نهر ماكاي بالشراكة مع شركة Athabasca Oil Sands Corp الكندية في شمال ألبرتا ، وفي العام 2018 شاركت شركة (CNOOC) الصينية في تطوير منشأة لونج ليك الواقعة في شمال ألبرتا ، لتوسيع طاقته الإنتاجية من 72 الف برميل يومياً الى 98 الف برميل يومياً [31].

ووصل حجم الاستثمارات الصينية في كندا في عام 2018 الى 85 مليار دولار منها 55 مليار دولار في مقاطعة البرتا وحدها ومعظمها في مجال الطاقة [32]، وفي العام 2019 انظمت شركة Sinopec الصينية الى مجموعة تخطط لبناء مصفاة نفط بقيمة 8,5 مليار دولار في مقاطعة ألبرتا ، لمعالجة 167 الف برميل يومياً من النفط [33].

ثالثا : الاستثمارات الصينية في باقي دول المنطقة

فضلاً عن فنزويلا وكندا هناك دول اخرى استثمرت فيها الشركات الصينية ، منها البرازيل ، حيث قامت شركة petrobras الوطنية البرازيلية بدراسة مشاريع مشتركة مع china national offshore oil الصينية في مجال التنقيب وبناء المصافي وانشاء انابيب لنقل النفط ، كما قامت شركة سينوبك بعقد اتفاق مع البرازيل بقيمة مليار دولار لبناء خط انابيب لنقل الغاز عبر البرازيل وبطول يصل الى 2000 كلم[34] ؛ كما منحت الصين في عام 2009 قرضاً قيمته 10 مليار دولار لشركة بتروبراس البرازيلية مدته 10 سنوات لتمويل المشاريع التنموية [35]، وفي عام 2017 قدمت الصين قرضاً قيمته 5 مليار دولار الى شركة بتروبراس البرازيلية للاستثمار في مجال النفط [36].

وفي **الاكوادور** قامت شركة sinochem الصينية بتوقيع في عام 2003 بقيمة 100 مليون دولار لشراء حصة تقدر بـ14% من حقل نفطي[37]. كما تقوم شركة china national petroleum وشركة Sinopec الصينية بالبحث عن حقوق نفطية في الأكوادور [38]. وفي **المكسيك** حصلت شركة CNOOC على ترخيص للاستثمار في المياه العميقة في عام 2018 [39].

مع ذلك فأن الاستثمارات الصينية في المنطقة متواضعة جداً مقارنة باستثماراتها في المناطق الأخرى ، ويعود ذلك لعدة اسباب منها : [40]

1. نوعية النفط الثقيلة التي تحتاج الى جهود كبيرة لتخفيفه .
2. تكلفة النقل من المنطقة الى الصين عالية بسبب بعد المسافة فضلاً عن عوائق جيوغرافية) .

المحور الثالث: خطوط نقل الطاقة والسياسة الأمنية

يربط قارة الأمريكيتين بالصين طريقين بحريين هما : الأمريكيتين – المحيط الهندي – الصين يبدأ هذا الخط من دول الامريكيتين وخصوصاً الدول التي تصدر الطاقة للصين كفنزويلا ، البرازيل وكندا ..... الخ، وتمر السفن بالمحيط الأطلسي الشمالي ، ثم المحيط الهندي ، وبعدها تدخل عبر مضيق ملكا ، فبحر الصين الجنوبي وصولاً الى الصين[41]؛ والخط الثاني يعرف باسم الأمريكيتين - المحيط الهادئ – الصين ويبدأ هذا الخط من دول الامريكيتين لاسيما دول أمريكا الجنوبية ، عبر المحيط الهادي ، ومنه إلى الصين [42].

ولتأمين هذه الممرات فضلاً عن تأمين تجارتها واستماراتها الموجودة في المنطقة قامت الصين بإتباع إجراءات عدة من بينها تعزيز علاقتها العسكرية مع دول المنطقة من خلال تصدير السلاح لهذه المنطقة لاسيما الدول المصدرة للطاقة (النفط ، والغاز) ، فحسب احصائيات معهد استوكهولم الدولي لبحوث السلام فأن 6% من صادرات السلاح الصينية تذهب الى دول المنطقة بين عامي 2000 - 2016 ، بعد ان كانت تقدر ب 0% قبل عام 2000 ، لأنها كانت مقتصرة على الاسلحة الصغيرة [43].

وتعد فنزويلا المشتري الرئيسي والاكبر للأسلحة الصينية في المنطقة منذ عام 2006 بعد ان تم قلصت وارداتها من الولايات المتحدة الامريكية بسبب فرض عقوبات على بيع السلاح لفنزويلا لذلك توجهت فنزويلا لعقد صفقات الاسلحة مع الصين وبدون قيود ، فقد استحوذت فنزويلا حتى عام 2018 على 87% من الاسلحة الصينية المصدرة الى المنطقة ، وتأتي بعدها كل من الاكوادور وبوليفيا ، وفي الفترة الاخيرة دخلت البرازيل ، بيرو وكوبا اصبحت ضمن الدول التي تستورد الأسلحة من الصين [44].

وكانت اكبر صفقة لبيع السلاح الصيني في المنطقة مع الارجنتين في عام 2015 شملت (مدرعات ، طائرات مقاتلة وسفن بحرية) بقيمة 1 مليار دولار بعد اتفاقية عقدت لرفع مستوى التعاون بين البلدين الى "شراكة استراتيجية شاملة" [45].

فضلاً عن بيع الاسلحة ارسلت الصين قواتها المسلحة الى امريكا الجنوبية للمشاركة في تدريبات عسكرية مشتركة ، وبعثات حفظ السلام، الى جانب انشاء المحطات النووية ، وتبادل الخبرات العسكرية وتبادل الزيارات بين كبر المسؤولين العسكريين ، كما قامت البحرية الصينية بزيارة لموانئ دول المنطقة [46].

وعلى الرغم من زيادة التعاون في مجال توريد الاسلحة والتدريب الا انها لم تتجاوز الى حد نشر القوات العسكرية في المنطقة او انشاء قواعد عسكرية او حتى تكوين تحالفات عسكرية لكي لا تثير حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد اقام الطرفين حواراً بشأن امريكا اللاتينية واستمر لعشر سنوات (2006 - 2016) ، كما ان الصين لا تسعى لتهديد الاستقرار في المنطقة لاستمرار تدفق وارداتها من الطاقة [47].

لذلك يمكن القول ان جهودها الامنية لا تتعدى كونها جزء مكمل لجهودها الدبلوماسية والاقتصادية ، ولا تهدف الى تحقيق سيطرة عسكرية في المنطقة ، وهذا يعني انها لا تسعى لإقامة قاعدة عسكرية لها في الامريكيتين لانعدام الاسباب التي دفعتها الى انشاء اول قاعدة لها في جيبوتي وهي (مواجهة الارهاب ، الحد من القرصنة البحرية) فالمعروف ان الأمريكيتين تتمتع باستقرار نسبي مقارنة بباقي مناطق العالم كالشرق الأوسط ومناطق العبور [48]، فضلاً عن أن ما تستورده الصين من نفط وغاز هذه المنطقة لا يتجاوز 1,9 مليون برميل يومياً من النفط ، و3 مليار م3 سنوياً من الغاز ، مقارنة بالشرق الأوسط الذي تستورد منه الصين ما يتجاوز 4,6 مليون برميل يومياً من النفط ، و12 مليار م3 سنوياً من الغاز ، كما أن الاستثمار في سوق الطاقة في الأمريكيتين هو بالدرجة الأساس هدفه الربح والمتاجرة وليس تسويق المنتج من النفط الى الصين لغرض تعزيز سوق الاحتياجات المحلية ، وهذا ما رسم التوجه الأمني في هذه المنطقة الذي لا يتجاوز تجارة الأسلحة ، وأقامه التدريبات المشتركة [49].

المحور الرابع: مستقبل سياسة الطاقة الصينية تجاه دول الأمريكيتين

من خلال ما سبق تناوله ضمن هذا الموضوع وهو كمية الواردات من الطاقة المستوردة من دول المنطقة، وحجم الاستثمارات الصينية في مجال الطاقة في هذه الدول، نجد أن حجم المصالح الصينية لم يعد يترك منطقة أو دولة الا وأخذ ينمو فيها، وفي هذا المطلب سنتناول الموضوع ضمن الاحتمالات التالية:

أولا: احتمالية بقاء الوضع الحالي

بحسب احصائيات عام 2019 فأن حجم واردات الطاقة من دول الأمريكيتين وصل الى 1,6 مليون برميل من النفط يومياً و3,3 مليار م3 سنوياً من الغاز ، وأن حجم الاستثمارات في مجال الطاقة وصل الى 92,2 مليار دولار بين عامي 2005-2017 ، وأبرز الدول التي تستثمر فيها الصين ضمن دول المنطقة هي (البرازيل باستثمار بلغ 17,7 مليار دولار بين عامي 2010-2013 ، والأرجنتين 6,5 مليار لنفس الفترة ، وفنزويلا 2,8 مليار دولار ، وبيرو 2,6 مليار دولار) [50]، فضلاً عن كندا التي وصل حجم الاستثمار الصيني فيها الى 55 مليار دولار في العام 2018[51].

كما أن الصين تستورد من الولايات المتحدة الأمريكية 140 الف برميل يومياً (1,4% من واردات الصين الخارجية) وفق احصائيات عام 2019، اما الغاز فتقدر نسبة مشاركتها في واردات الغاز الصينية 0,3% (390 مليون م3 سنوياً) بعد أن كانت تصل الى 3% (3 مليار م3 سنوياً) في عام 2018 [52].

ثانيا: احتمالات تزايد مستوى الاهتمام الصيني بدول الأمريكيتين

الصين بعّدهَا ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم ، فأنها تعمل على ترسيخ نفوذها الاقتصادي في دول المنطقة ، لتعزيز نموها الاقتصادي وضمان استمراريته ، كما تسعى الصين ومن خلال استثماراتها المتنامية في دول أمريكا اللاتينية الى ضمها لمشروع الحزام والطريق التي تقوده الصين ، وهي بهذا توظف قدراتها المالية وثقلها الاقتصادي وشركاتها الفاعلة في مجال التنافس للحصول الفرص الاستثمارية من أجل الانتشار عالمياً .

أن مبررات بقاء الوضح الحالي مع احتمالية تزايد الاهتمام الصيني بدول الأمريكيتين هي :

1. حجم الاستثمارات الصينية المتزايدة في دول الامريكيتين ، أذ وصل خلال الاعوام السابقة الى 92 مليار دولار بين عامي 2005-2017 [53].
2. حجم التبادل التجاري الكبير والمتزايد الذي وصل الى 307 مليار دولار بين الصين ودول أمريكا اللاتينية في العام 2019 وبزيادة تتجاوز 18% عن العام 2018[54]، وحجم تبادلها التجاري مع الولايات المتحدة الامريكية وصل الى 134 مليار دولار في العام 2018 [55]، وبالنسبة لحجم تبادلها التجاري مع كندا فقد وصل الى 100 مليار دولار في عام 2017 [56].
3. انسحاب الشركات الأجنبية من حقول النفط الرملية بسبب التكاليف العالية للاستخراج ونقص القيمة المضافة مقارنة بباقي مناطق العالم، الامر الذي أتاح للصين فرصة لملىء الفراغ وتوسيع استثماراتها فيها لاسيما بعد عام 2018 [57].
4. أصبح للاهتمام الصيني بدول المنطقة من خلال تزايد استثماراتها فيها، له بعد سياسي يتجسد من خلال المساعي الصينية الى ترجمة نفوذها الاقتصادي المتعاظم الى دعم سياسي من قبل دول أمريكا للمواقف والقضايا ذات الاهمية الخاصة للصين.

أذ تهدف الصين بحضورها الاقتصادي فيما يعرف بـ (الحديقة الخلفية للولايات المتحدة الأمريكية) رغبة منها في موازنة النفوذ الأمريكي في منطقة اسيا، في ظل المساعي الأمريكية لمحاصرة النفوذ الإقليمي الصيني .

ثالثا : احتمالية تراجع مستوى الاهتمام الصيني بدول الأمريكيتين

من المحتمل تراجع الاهتمام الصيني بهذه المنطقة سواء فيما يتعلق باستثماراتها في مجال الطاقة أو خفض وارداتها منها ، وأهم مبررات هذا الاحتمال هي أسباب عدة :

1. تعد دول أمريكا اللاتينية وكندا المجال الحيوي الاقليمي للولايات لمتحدة الأمريكية ، وهي لا تسمح لأي قوة دولية أن توسع نشاطها الاقتصادي فيها ويكون لها ثقلاً سياسياً ضمن هذا المجال ، ومن ثم ستسعى الى الحد من هذا النفوذ بشتى الطرق .
2. ربما تكون هناك ضغوطاً من قبل القوى السياسية في دول أمريكا اللاتينية على حكوماتها للحد من توسع النفوذ والمصالح الصينية في دولهم ، والخشية من الوقوع في فخ القروض الصينية ومشاكل مواجهة العجز في الميزان التجاري لصالح الصين .

3. قد تنخفض الاستثمارات الصينية في كندا بسبب التكلفة الباهظة لاستخراج النفط من الرمال النفطية والتي تصل الى 25 دولار للبرميل [58]، لاسيما في ظل انخفاض أسعار النفط التي تؤدي الى خسائر كبيرة تتحملها الشركات ، والدليل على ذلك انخفاض الاستثمار الصيني في كندا للعام 2019 بسبب الخسائر المستمرة فضلاً عن المشاكل التشغيلية [59].

الاحتمال المرجح

وفقاً لمعطيات واقع وحجم الاستثمارات الصينية في دول الأمريكيتين وعدد الاتفاقيات التجارية معها ، نجد ان الاحتمال الأقرب هو بقاء مستوى الاهتمام الصيني بدول المنطقة مع أمكانية تطورها استناداً الى المبررات التي سبق ذكرها ، فالصين بنموها الاقتصادي وثقلها السكاني والمالي تسعى الى توظيف هذه القدرات من أجل الاستثمار في مختلف دول العالم ، فهي تدرك أن انكفائها على محيطها الإقليمي يعني سهولة محاصرتها من قبل القوى الأخرى ، كما أن هذه الدولة تدرك أن أنتشارها عبر شركاتها يعني تعزيز قدراتها الاقتصادية وثقلها السياسي ، ومن ثم سعيها لتعزيز استثماراتها في كافة المناطق .

الخـاتـمة :

ختاماً يمكن القول أن التوجهات الصينية في هذه المنطقة عل الرغم من أنها جاءت متأخرة مقارنة بباقي مناطق العالم ، الا أنها في تزايد مستمر ، لاسيما في كندا وفنزويلا التي تحوي الجزء الأكبر من احتياطي المنطقة البالغ 395 مليار برميل من النفط ، و 23 ترليون م3 من الغاز، فالصين عقدت الكثير من صفقات شراء وتوريد الطاقة (النفط ، والغاز) لضمان استمرار تدفق النفط والغاز دون انقطاع فهي تستورد ما يقارب 16% من مجموعات وارداتها اي 1,6 مليون برميل يومياً من النفط ، و 2,5% من وارداتها من الغاز أي ما يمثل 3,3 مليار م3 من الغاز وفق إحصائيات عام 2019 ، ولتأمين هذه النسب وزيادتها في المستقبل قامت الصين بتكثف استثماراتها في هذه المنطقة من خلال دعم وتشجيع شركاتها الوطنية لشراء الأصول النفطية الخاصة بالحقول لاسيما في كندا وفنزويلا وبعض الدول الامريكية ، والدخول في استثمارات مشتركة مع حكومات الدول التي تستثمر فيها ، فضلاً عن ذلك اتبعت الصين إجراءات أمنية معينة تجاه هذه المنطقة تمثلت في تعزيز علاقتها العسكرية مع دول المنطقة من خلال تصدير السلاح لهذه المنطقة لاسيما الدول المصدرة للطاقة كفنزويلا مثلاً ، فضلاً عن ارسال قواتها المسلحة الى امريكا الجنوبية للمشاركة في تدريبات عسكرية مشتركة ، وبعثات حفظ السلام، الى جانب انشاء المحطات النووية ، وتبادل الخبرات العسكرية وتبادل الزيارات بين كبر المسؤولين العسكريين ، كما قامت البحرية الصينية بزيارة لموانئ دول المنطقة ، مع ذلك فهي اجراءات محدودة محددة مقارنة بباقي مناطق العالم ، ولعل سبب ذلك يعود الى الاستقرار النسبي الذي تشهده المنطقة ، وقلة التحديات التي تواجهها هناك .

الهوامش

(*) امريكا الشمالية : (الولايات المتحدة الامريكية، المكسيك، كندا، كوبا، كوستاريكا، جمهورية الدومنيكان، السلفادور، غواتيمالا، هايتي، هندوراس، نيكاراغوا، بنما، انتيغوا وبربودا، الباهاما، بربادوس، بليز، دومينكا، غرينادا، جامايكا، سانت لوسيا، سانت كيتس ونيفيس، سانت فنست وجزر غرينادين) ؛ امريكا الجنوبية : (الارجنتين، البرازيل، بوليفيا، تشيلي، فنزويلا، كولمبيا، الاكوادور، غيانا، اوروغواي، براغواي، بيرو، سورينا، ترينداد وتوباغو) ؛ المصدر :

- Country Directory , rusted Internet portal for Latin American Studies , The University of Texas at Austin , Available At : http://lanic.utexas.edu/subject/countries/ , Date Of Visit : 5 May 2020.

(1) Oil Resources , Government of Canada , 16 December 2019 , https://www.nrcan.gc.ca/energy/energy-sources-distribution/crude-oil/oil-resources/18085 , Date Of Visit : 17 Jul 2020 , Time : 07: 17 Pm .

(2) OPEC Annual Statistical Bulletin 2020, Organization of the Petroleum Exporting Countries , 55th edition ,Vienna , 2020, p22.

(3) BP Statistical Review Of World Energy 2020 , British petroleum P.I.C , 69th , UK – London , 2020. p16.

(4) OPEC Annual Statistical Bulletin 2019, Op.Cit , p112.

(5) BP Statistical Review Of World Energy 2020 , Op.Cit , p34.

(6) Daniel Workman , Top 15 Crude Oil Suppliers To China , 2019 December 7 , World's Top Exports , Available At : Http://Www.Worldstopexports.Com/Top-15-Crude-Oil-Suppliers-To-China , Date Of Visit : 11 January 2020.

(7) Muyu Xu And Aizhu Chen , China's July Venezuela Oil Imports Fall Over U.S. Sanctions , Available At : Https://Www.Reuters.Com/Article/Us-China-Economy-Trade-Crude-Iduskcn1vf06n , Date Of Visit : 28 April 2020.

(8) Shu Zhang, Florence Tan , China's U.S. Crude Buying Binge To Set Off Global Sweet Oil Shake-Up , Reuters , 16 January 2020 , Available At : https://www.reuters.com/article/us-usa-trade-china-crude-idUSKBN1ZF10D , Date Of Visit : 29 April 2020.

(9) BP Statistical Review Of World Energy 2020 , Op.Cit, p40.

(10) Melanie Hart & Others , Do Not Fall For The Hype On U.S.-China Natural Gas Trade , Center For American Progress , Washington , 2018 , P9.

11 علي حسين باكير، ديبلوماسية الصين النفطية "الانعكاسات والابعاد "التنافس الجيو– استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة"، دار المنهل للنشر، بيروت، 2010، ص 147 ؛ ابراهيم حردان مطر، السياسة الخارجية الصينية... قراءة ما بعد الإصلاح، دار الرائد للنشر، بغداد، 2018، ص 125.

12 خديجة عرفة محمد، قيود الصعود : الظمأ إلى الطاقة ومستقبل سياسة الصين الخارجية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، العدد 196، القاهرة، 2014، ص 29.

13 سعد حقي توفيق، التنافس الدولي وضمان امن النفط، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 43، 2011، ص26.

14 رزيقة غراب، وهاجر سي ناصر، سياسات أمن الطاقة وتحدي الموازنة بين تأمين الاحتياجات الطاقوية ومتطلبات التنمية المستدامة : الصين نموذجاً، المؤتمر الأول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2015، ص6.

15خديجة عرفة محمد، قيود الصعود : الظمأ إلى الطاقة ومستقبل سياسة الصين الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص 29.

16 علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص 155.

(17) Rita Giacalone And Jose Briceño Ruiz , The Chinese–Venezuelan Oil Agreements: Material And Nonmaterial Goals , Latin American Policy , Published By Wiley Periodicals , Vol.4 , No.1 , U.S , 2013 , P86 .

18 خديجة عرفة، أمن الطاقة واثاره الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2014، ص151.

(19) Justin Jacobs , China Oil Financing Falls In Latin America , The Petroleum Economist Ltd , 11 May 2018 , Available At : Https://Www.Petroleum-Economist.Com/Articles/Politics-

Economics/South-Central-America/2018/China-Oil-Financing-Falls-In-Latin-America , Date Of Visit : 4 May 2020.

20 خديجة عرفة، أمن الطاقة واثاره الاستراتيجية، مصدر سابق، ص152.

(21) Justin Jacobs , Op.Cit .

(22) Venezuela Secures New Chinese Oil Investment , Hellenic Shipping News , 14/08/2019 , , Available At : Https://Www.Hellenicshippingnews.Com/Venezuela-Secures-New-Chinese-Oil-Investment/ , Date Of Visit : 4 May 2020.

(23) Brian Ellsworth And Others , Venezuela Sold 9.9 Percent Of Joint Venture To China Oil Firm: Maduro , Reuters, 18 September 2018, Available At: Https://Www.Reuters.Com/Article/Us-Venezuela-China-Iduskcn1ly2nn,Date Of Visit :4 May 2020.

(24) Venezuela Secures New Chinese Oil Investment , Op.Cit .

25 علي حسين باكير، مصدر سابق، ص150.

(26) Alex Lo , Chinese Investment In Canadian Oil Shows Bigger Isn't Always Better , This Week In Asia , 28 May 2018 , Available At : Https://Www.Scmp.Com/Week-Asia/Business/Article/2147575/Chinese-Investment-Canadian-Oil-Shows-Bigger-Isnt-Always-Better Date Of Visit : 4 May 2020.

27 وينران جيانج، النمو الاقتصادي في الصين وسعيها لأمن الطاقة في انحاء العالم، في كتاب : الصين والهند والولايات المتحدة الامريكية "التنافس على موارد الطاقة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2008، ص 342 - 343.

28 علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص 151.

(29) Frederic J. Brown & Others , China In The Oil Patch "Timeline : Chinese Ownership In Canada's Oil Patch" , The Globe And Mail , 7 December 2012 , Available At : Https://Www.Theglobeandmail.Com/Report-On-Business/International-Business/Asian-Pacific-Business/Timeline-Chinese-Ownership-In-Canadas-Oil-Patch/Article6115488 Date Of Visit : 4 May 2020.

(30) Frederic J. Brown & Others , Op.Cit.

(31) Dan Healing , Sale shows big loss in investment value of China-backed Alberta oil project , The Canadian Press , CBC/Radio-Canada , 2 Jun 2019 , Available At : https://www.cbc.ca/news/canada/calgary/china-alberta-oil-1.5159407 , Date Of Visit : 5 May 2020.

(32) Ibid

(33) Heidi Vella , Egina Oil Field , Offshore Technology , 20 November 2019 , Https://Www.Offshore-Technology.Com/Projects/Egina-Field/ , Date Of Visit : 6 May 2020.

34 علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص 148.

35 خديجة عرفة محمد، قيود الصعود : الظمأ إلى الطاقة ومستقبل سياسة الصين الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص 29.

(36) Justin Jacobs , Op.Cit .

37 علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص 147 .

38 المصدر نفسه، ص 148.

(39) Justin Jacobs , Op.Cit .

40() خديجة عرفة، أمن الطاقة واثاره الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص 153.

41 Brad Plumer , China Now Gets More Oil From The Middle East Than The US Does , VOX , 3 Sep 2014 , Https://Www.Vox.Com/2014/9/3/6101885/Middle-East-Now-Sells-More-Oil-To-China-Than-To-The-Us , Date Of Visit : 4 May 2020.

42 يونس مؤيد يونس، استراتيجية الصين البحرية واثرها على الأمن الاقليمي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد23، 2017، ص 77-78.

43 George Gurrola , China-Latin America Arms Sales Antagonizing The United States In The Western Hemisphere ? , Military Review , The Professional Journal Of The U.S. Army , Kansas (U.S), 2018 , P125-127.

44 How Dominant Is China In The Global Arms Trade? , China Power Project Center For Strategic And International Studies , Washington , 2018 , p7-8.

45 Jordan Wilson , China's Military Agreements with Argentina : A Potential New Phase in China-Latin America Defense Relations , U.S.-China Economic and Security Review Commission , Washington , 2015 , p3.

46 صدفة محمد محمود، الاقتراب الصيني الصعب.. هل تستدعي الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ مونرو في أمريكا اللاتينية، مجلة السياسة الدولية، صادرة عن مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، المجلد 53، العدد 213، 2018، ص148.

47 المصدر نفسه، ص149.

48 صدفة محمد محمود، مصدر سبق ذكره، ص149.

(49) BP Statistical Review Of World Energy 2020 , Op.Cit , p30&40 ; BP Statistical Review Of World Energy 2011, Op.Cit , p29.

(50) Patricia I. Vasquez , Op.Cit, P6.

(51) Dan Healing , Sale shows big loss in investment value of China-backed Alberta oil project , Op.Cit

(52) BP Statistical Review Of World Energy 2020 , Op.Cit , P40 ; Melanie Hart & Others , Op.Cit , P9.

(53) Patricia I. Vasquez , Op.Cit , P6.

(54) Keegan Elmer , Latin America trade grows as China and US tussle for influence , South China Morning Post , 28 July 2019 , Available At : https://www.scmp.com/news/china/diplomacy/article/3020246/latin-america-trade-grows-china-and-us-tussle-influence , Date Of Visit : 21 July 2020.

(55) Emily Heuring & Others , The U.S.-China "Phase-One" Trade Deal And Latin America , 25 February 2020 , Available At : Https://Theglobalamericans.Org/2020/02/The-U-S-China-Phase-One-Trade-Deal-And-Latin-America/ , Date Of Visit : 21 July 2020.

(56) Sarah Pittman , What Now? Strong Ties: Canada & China's Economic Relationship , Policy Brief , Canada West Foundation , Alberta , 2018 , P2.

(57) Dan Healing , Chinese Companies Commit To Canadian Oil Sands Despite Setbacks, Poor Operating Results , The Canadian Press , The Globe And Mail , 3 September 2019 , Available At : Https://Www.Theglobeandmail.Com/Business/Industry-News/Energy-And-Resources/Article-Chinese-Companies-Commit-To-Oil-Sands-Despite-Setbacks-Poor-Operating/ , Date Of Visit : 20 July 2020.

(58) Kevin Birn , Production cost and the Canadian oil sands in a lower price environment , IHS Markit , 17 February 2016, https://ihsmarkit.com/research-analysis/production-cost-and-the-canadian-oil-sands-in-a-lower-price-environment.html , Date Of Visit : 4 August 2020.
(59) Naomi Powell , Chinese investment in Canada cut by nearly half as diplomatic spats, currency controls take toll , Financial Post , 28 Jan 2019 , Available At : https://financialpost.com/news/economy/chinese-investment-in-canada-off-47-per-cent-as-diplomatic-spats-currency-controls-take-toll , Date Of Visit : 31 July 2020.

الحركات الإجتماعية والمعارضة السياسية في آسيا: دراسة في حركة تشرين العراقية 2019

Social Movements and Political Opposition In Asia: A Study in the Iraqi Tishreen Movement 2019

وليد سلام جميل

كلية الإدارة والإقتصاد، إدارة الأعمال، جامعة كربلاء- العراق

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم المعارضة السياسية والحركات الإجتماعية في الأنظمة الديمقراطية الحديثة ، وأبرز الأحداث والحراكات الشعبية التي أثرت وما زالت تؤثر في الواقع السياسي للنظام العراقي الذي تأسس بعد سنة 2003 م ، خاصة حركة الأول من تشرين لسنة 2019 م والتي ما تزال قائمة إلى الآن ، بحكم أنها أكبر حركة إجتماعية ظهرت نتيجة السخط الشعبي على أداء السلطات. إضافة للعمل على بيان الخلل البنيوي في الدولة العراقية مع ما يتبعها من القضايا المرتبطة بها كالقضايا الإقتصادية والإجتماعية ، من خلال دراسة العوامل والمتغيرات التي تؤثر إيجاباً أو سلباً في مشروع بناء الدولة.

قامت الدراسة على فرضية مفادها : تُعدّ الحركات الإجتماعية الشّعبية و المعارضة السياسية الفعّالة ، ركناً ضرورياً في بنية الأنظمة الدّيمقراطية وعاملاً أساسياً لإنضاج العمل السّياسي والرّقابي ، ولا يوجد حقيقة واقعية لمفهوم الدولة من دونها. وقد اعتمدت الدراسة في سياق إثبات فرضيتها على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي المقارن وذلك بالإعتماد على مصادر علمية متنوعة باللغتين العربية والإنجليزية.

خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الحركات الإجتماعية وقوى المعارضة السياسية ضرورة ملحّة لبناء نظام سياسي ديمقراطي هادف وفعّال وأن الأنظمة التي تصنّف نفسها على أنها أنظمة ديمقراطية ولا يوجد فيها معارضة سياسية وحركات إجتماعية مستقلة نشطة فهي أنظمة غير متكاملة وهشّة وتنسب نفسها زوراً إلى الأنظمة الدّيمقراطية الحديثة وخاصة الأنظمة البرلمانية منها.

الكلمات المفتاحية: المعارضة السياسية ، الحركات الإجتماعية ، الحركة التشرينية ، الإحتجاجات ، النّظام السياسي العراقي.

Abstract:

This study aims to shed light on the concept of political opposition and social movements in modern democratic systems, and the most prominent events and popular movements that have influenced and are still affecting the political reality of the Iraqi system that was established after the year 2003 AD, especially the movement of the first of October of the year 2019 AD and still existing Until now, by virtue of it being the largest social

movement that emerged as a result of popular discontent with the performance of the authorities. In addition to working to explain the structural defect in the Iraqi state with its related issues such as economic and social issues, by studying the factors and variables that affect positively or negatively in the state-building project.

The study is based on the hypothesis that: popular social movements and effective political opposition are a necessary pillar in the structure of democratic systems and an essential factor for the maturity of political and supervisory work, and there is no real reality for the concept of the state without it. In the context of proving its hypothesis, the study relied on the descriptive approach and the comparative analytical approach, by relying on various scientific sources in both Arabic and English.

The study concluded that the social movements and the forces of political opposition are an urgent necessity to build a purposeful and effective democratic political system and that the systems that classify themselves as democratic systems and there are no active political opposition and social movements are incomplete and fragile systems and falsely attribute themselves to modern democratic systems, especially Parliamentary systems thereof.

Key Words: Political Opposition, Social Movements, Tishreen Movement, Protests, Iraqi Political System.

المقدمة:

شهدت دولة العراق الحديثة منذ ولادته في عشرينيات القرن الماضي حالة من الفوضوية وعدم الإستقرار والإضطراب السياسي الدائم. حتى يكاد بالإمكان القول أنه لم تمضي حكومة من حكوماته بدورة كاملة من دون اضطرابات سياسية وإجتماعية وإقتصادية. إلّا أنّ ما يهمنا في هذه الدراسة هو البحث في موضوع نظام الدولة العراقية الذي تشكّل بعد سنة 2003 م وما رافقه من تداعيات على الشّعب العراقي.

تأسس النّظام الجديد بعد شدّ وجذب كبيرين ، وقد أُختير النّظام البرلماني الديمقراطي نظاماً جديداً للعراق بعد حقبة طويلة من نظام الديكتاتورية الشمولية. وهذا ما أُسِّسَ له من منطوق المادة الأولى من الدستور العراقي النّافذ لسنة 2005 م. وكما هو معروف فإنّ الأنظمة الدّيمقراطية والبرلمانية على وجه التحديد ترتكز على ركنين جوهريين يتمثل الأول بالسلطة أو الحكومة والتي تتشكل نتيجة غالبية سياسية لحزب معين أو مجموعة من القوى السياسية المتحالفة لنيل الأغلبية ، يكسبها من خلال صناديق الإقتراعات النزيهة ، فيما يتمثّل الركن الثاني بالمعارضة السياسية وهي القوى التي تقف موقفاً مخالفاً لسياسات وبرامج الحكومة وتراقب سلوكها مراقبة شديدة. ومن دون هذين الرّكنين فإن أي نظام سياسي يدّعي أنه نظام ديمقراطيّ برلماني فهو ينسب نفسه زوراً وبهتاناً إليه.

اتجهت القوى السياسية التي سيطرت على السّلطة إلى الإتجاه التوافقي وتقاسم الحصص وفق التوازن المكوناتيّ بعيداً كل البعد عن المفهوم الوطني وسياقات الدّولة المؤسساتية الحديثة ، مما جعلها تشترك جميعا في السلطات من دون وجود معارضة حقيقية. تقاسمت القوى السياسية المناصب السيادية والمناصب الخاصة والوظيفية والأمنية على أساس الحصص ولم تنظر إلى الكفاءة والنّزاهة مما جعل العراق عبارة عن دولة تذروها الرياح يميناً وشمالاً بلا مؤسسات حديثة رصينة ، وتتقاسم ثرواته أحزاب سياسية فاشلة. منذ تلك اللحظة بقي شكل النّظام السياسي عبارة عن حبر على ورق ومسمّى بلا واقع ، إذ لم تولّد هذه القوى السياسية معارضة رصينة لها رؤى وأهدافاً كبيرة على مستوى الدّولة فسقط النّظام لحظة ولادته!.

حينما غابت المعارضة فإنّ الرقابة والمنافسة السياسية التي تخدم الوطن غابت غياباً ذاتيّاً مما ولّد نظاماً هجيناً لا شكل له. ولو وُلدت حينها لكان المشهد مختلفاً كلياً ولما آل البلد إلى هذا المصير السيء من التراجع على جميع الأصعدة السياسية والإقتصادية والأمنية والتعليمية والإجتماعية. وهذا الأداء السّيء ولّد إستياء شعبياً كبيراً خاصة حينما لم تساهم الحكومات المتعاقبة للعمل على توفير أبسط الخدمات والحقوق للشعب العراقي رغم الواردات الهائلة والميزانيات الإنفجارية التي كانت تذهب إلى جيوب الفاسدين وإمتلأ العراق بمشاريع وهمية وحيتان فساد قد انغمسوا في كلّ مؤسسات الدولة. هذا الإستياء الشّعبي أنتج حِراكاً شعبياً بدأ ضعيفاً ونضج مع الزّمن حتى وصلنا إلى يوم الأول من تشرين لسنة 2019 م ، لنرى بروز حراك شعبي هو الأكبر من نوعه والأكثر نضجاً.

كانت الإحتجاجات في السنوات السابقة تتركز على مطالب تحتية تتمثل عادة بتوفير فرص العمل والخدمات كالكهرباء والماء وما شابه إلّا أنّ الحركة الإجتماعية التّشرينية قد انتقلت نقلة نوعية في الخطاب والأهداف والآليات ، إذ أنّها لم تحمل همّ الخدمات بعد الآن فقد أدرك الضمير الإجتماعي أن الخلل بنيويّ في مؤسسات الدّولة وطريقة الإدارة المحاصصاتية. ومن هذا الوعي نزلت الجماهير بجموع غفيرة تطالب بالإصلاحات الفوقية الكلية ، وهي الإصلاحات البنيوية الشاملة لبناء دولة مؤسسات قادرة على النّهوض بالواقع السيء للبلد رغم ما يتوفر عليه من ثروات طبيعية وموارد بشرية هائلة. وأهمّ ما ميّز الحركة التشرينية أنها طالب بالوطن المسلوب من خلال أبرز شعاراتها وهو شعار (نريد وطن) وامتازت بسلميتها رغم ما شابها من بعض الخروقات وهذا شيء طبيعي في ظل حركة شعبية غاضبة وبجموع كبيرة ومختلفة في الوعيّ ، كما وتميزت بدعم القوى الوطنية من كل التّوجهات في العراق.

من حركة تشرين يمكننا القول بأننا أمام ولادة أكبر حركة إجتماعية تحمل بعداً وطنياً ورؤية بعيدة في الأهداف المعلنة في ظل النّظام الجديد. وهذا ما يحدو بنا للأمل في فرصة جديدة لبناء منظمات مجتمع مدنيّ هادفة ومستقلة وكذلك حركات إجتماعية مناهضة للظلم والفساد وعاملة من أجل بناء دولة المؤسسات. إنّ نضوج الحركات الإجتماعية هو تبشير حقيقيّ بولادة المعارضة السياسية الفعّالة التي تشكّل الركن الأساسي الثاني في الأنظمة الدّيمقراطية. والعراق من أجل أن يعيد بناء الدّولة كما يجب فلا بدّ له أن يرى في ساحاته حركات إجتماعية مستقلة ومعارضة سياسية هادفة ، وتقول القاعدة السياسية: "لا ديمقراطية حقيقية بدون معارضة سياسية" فوجود المعارضة السياسية يؤشر على فاعلية النظام السياسي وكفاءته وقدرته على بناء الدّولة ونضوج سلطاته الثلاث.

مشكلة البحث:

منذ تغيير النظام السابق عن طريق الغزو الأمريكي الشامل للعراق ، يعيش البلد في أزمات متتالية على جميع الأصعدة السياسية والإقتصادية والأمنية والإجتماعية. وبعد مخاضات عسيرة تمّ إقرار الدستور العراقي النّافذ لسنة 2005 م ، بعد شدّ وجذب وخلاف بين المكونات الرئيسية في العراق. ورغم أن الدّستور قدّ شرّع النّظام البرلماني نظاما رسمياً للبلاد إلّا أن القوى السياسية المتصارعة لم تلتزم به إطلاقاً واعتمدت نظاماً توافقياً طائفياً مما أنتج نظاماً عقيماً

لا يحمل من الديمقراطية ومفهوم الأنظمة البرلمانية سوى الاسم. ورغم هذا الفشل الذريع الذي أنتجته القوى السياسية الحاكمة إلّا أن العراق لم ينتج معارضة سياسية وحركات إجتماعية نشيطة تأخذ على عاتقها العمل من أجل التغيير.

وبناء على ذلك ، يمكن تحديد مشكلة البحث في مناقشة هيكلية النظام السياسي العراقي القائم والبحث عن خلق معارضة سياسية وحركات إجتماعية مستقلة لإتمام الركن الثاني للأنظمة الديمقراطية والمفقودة في العراق والكشف عن أهميتها وخصائصها والعوامل المأثرة فيها ومنفعتها في حال قيامها.

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الأساسي لهذا البحث بدراسة أثر الحركات الإجتماعية والمعارضة السياسية على بنية الدولة العراقية. ومن هذا الهدف تتفرع أهدافاً متعددة نرمي الوصول إليها من خلال تتلخص بالتّالي:

1. بيان مفهوم ، أهمية ودور الحركات الإجتماعية.
2. دراسة المعارضة السّياسية وتوضيح دورها الفاعل في زيادة وكفاءة النّظام السّياسي.
3. معرفة الشّروط والأسباب الذّاتية والموضوعية لولادة الحركات الإجتماعية والمعارضة السّياسية.
4. تحديد مفهوم واضح للإحتجاجات العراقية وبالتحديد الإحتجاجات التي انطلقت يوم الأول من تشرين لسنة 2019 م وبيان إمكانية تحولها إلى حركة سياسية فاعلة.

أهمية البحث:

ككل بحث علميّ يكتسب أهميته من أهمية الموضوع الذي يعالجه ، فإنّ هذا البحث يكتسب أهمية كبيرة من خلال ما يعالجه من مواضيع حساسة في الساحة السياسية العراقية. يرى الباحث أنّ للحركات الإجتماعية والمعارضة السياسية دوراً أساسياً وجوهرياً لبلورة نظام سياسي ديمقراطيّ يعمل على الإرتقاء بالدولة وتحقيق مصالح الشعب. فمن دونها يكون أي نظام يدّعي الديمقراطية أعرجاً وغير قادر على إنجاز مسؤولياته كما يجب ولا يمكنه الصمود أمام الأزمات التي تواجه الدولة.

لهذا كان إهتمامنا منصبّاً لتوضيح هذه المفاهيم وتفكيكها تفكيكاً معرفياً من أجل بيان أهميتها وفاعليتها والعوامل المؤثرة فيها كمحرك ضروري لبناء أنظمة ديمقراطية قادرة على التفاعل والتّحدي والتعاطي مع بنية النظام الدولي الفوضويّ القائم ، بما يضمن المصالح العليا للدولة والشعب. وفي ضوء ما تقدم ، يمكن إيجاز أهمية الدارسة بعدة نقاط تتمثل بالتالي:

1. الحاجة لتحري المفاهيم العلمية للحركات الإجتماعية والمعارضة السياسية وتأثيرها في الأنظمة السياسية للدول.
2. إبراز أهمية المعارضة السياسية كجزء لا يتجزأ من الأنظمة الديمقراطية وبالذات البرلمانية منها.
3. إبراز دور الحركات الإجتماعية وما تشكله من أهمية كقوى ضغط فاعلة في المجتمع.
4. تحديد الخلل البنيوي في هيكلية الدولة العراقية ونظامها السياسي.
5. بحث الحركة التشرينية كحركة واعدة يمكن أن تنتظم بشكل أفضل وحتى بإمكانها إنتاج معارضة سياسية قوية.

فرضية البحث:

تعد الحركات الإجتماعية الشّعبية و المعارضة السياسية الفعّالة ، ركناً ضرورياً في بنية الأنظمة الدّيمقراطية وعاملاً أساسياً لإنضاج العمل السّياسي والرّقابيّ. لذا فإنّ أي نظام ديمقراطيّ يحتاج إلى ركني السلطة والمعارضة السياسية ليكون نظاماً قوياً وقادراً على مواجهة التحديات.

منهجية البحث:

لا يخفى ما لأهمية منهجية البحث العلمي من أثر كبير لتمضي الدراسة في سياقات معرفية واضحة ومنطقية ، وهي الأساليب التي يختارها الباحث ويسير على نهجها وقواعدها للوصول إلى حقائق علمية قابلة للقياس والتطبيق ، في مختلف ميادين المعرفة الإنسانية ، النظرية منها أو التطبيقية. وقد إعتمد بحثنا على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي المقارن.وذلك نظراً لشموليتهما وإمكانيتهما على تقديم نتائج مطابقة للواقع بصورة علمية فاحصة وقابلة للقياس.

هيكلية البحث:

على ضوء فرضية البحث التي اعتمدها الباحث في هذه الدراسة ، تمّ تحيدد هيكلية البحث وفق مباحث ثلاث سبقتها مقدمة وخلاصة. جاء المبحث الأول بعنوان: دراسة في الحركات الإجتماعية والذي قُسِّم إلى ثلاثة محاور: تمثّل المحور الأول منه بمفهوم الحركة الإجتماعية ، الثّاني: مراحل الحركات الإجتماعية والثالث فقد تمثّل بمحور: العناصر الأساسية للحركات الإجتماعية. في حين حمل المبحث الثّاني عنوان: الإحتجاجات العراقية والحركة التشرينية الإجتماعية ، وينقسم إلى محورين: الأوّل هو: الإحتجاجات العراقية: نظرة عامة ، والثاني: الحركة التّشرينية الإجتماعية. أمّا المبحث الثالث فقد كان بعنوان دراسة في المعارضة السياسية وشمل توضيح مفهومها ، أهميتها ، أنماط النّظم السّياسية تبعاً لتعاملها مع المعارضة ، إمكانية أن تتحول الحركات الإجتماعية إلى المعارضة السّياسية والخلل البنيوي في الأنظمة السّياسية والنّظام السياسي العراقي على وجه الخصوص . وأُختُتم البحث بتقديم عرض للنتائج والمقترحات ، تليها المصادر.

المحور الأول: دراسة الحركات الإجتماعية

مفهوم الحركة الإجتماعية:

لا يبدو أن هناك تعريفا جامعا مانعا لمفهوم الحركة الإجتماعية ، حيث يتسع حينا ليشمل في طياته مختلف المسارات أو السيرورات الإجتماعية مهما تنوعت أو تعددت ، ويضيق حينا آخر ؛ بحيث يشير فقط إلى سلوك جمعي له فرادة تميزه ، وله بناء وتنظيم وقيادة ، ويهدف إلى تغيير الأوضاع القائمة ، أو تغيير بعض جوانبها الأساسية على الأقل.[1] لاحظنا عند إستعراض الكتابات المفسرة لمفهوم الحركة الإجتماعية أن معظم الذين أسهموا في تقديم تعريف للحركات الإجتماعية قد أجمعوا على وجود عدد من العناصر الأساسية لا بدّ من توافرها فيها حتى تأخذ هذا المسمى ، هذه العناصر هي: جهود منظمة ، مجموعة من المشاركين ، أهداف ، سياسات ، أوضاع ، تغيير ، مكونات فكرية محركة ، ووسائل تعبئة. فالحركات الإجتماعية "هي تلك الجهود المنظمة التي يبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات، أو الهياكل القائمة لتكون أكثر إقترابا من القيم الفلسفية العليا التي تؤمن بها الحركة".[2] فيما يمكن النظر إلى الحركة الإجتماعية على أنها ، كيان يشكله مجموعة من الناس الذين اجتمعوا للإحتجاج على الظلم وتحدي الوضع الراهن.[3] من ناحية أخرى ، يمكن تعريف الحركات الإجتماعية على أنها "تحديات مستدامة لأصحاب السلطة باسم الناس المحرومين، الذين يعيشون تحت سطوة أو نفوذ أصحاب السلطة".[4] إن عدم المساواة والظلم والمظالم هي القوى الدافعة الرئيسية وراء الحركات الاجتماعية ، والتي تهدف إلى تحدي أصحاب السلطة.[5] ويمكن أن تكون الحركات

الإجتماعية محلية أو دولية وقد تتناول العديد من القضايا الاجتماعية. وغالبًا ما تتميز التقليدية منها بحركات ضخمة ومظاهرات في الشوارع.[6] فيما يقدم ماريو دياني تعريفًا متميزا للحركة الإجتماعية ، حيث يرى إن: الحركة الاجتماعية هي شبكة من التفاعلات غير الرسمية بين مجموعة من الأفراد والجماعات و / أو المنظمات، المنخرطة في صراع سياسي أو ثقافي، على أساس الهوية الجماعية المشتركة.[7] ينطلق Diani لتحديد مفهوم واسع وشامل من خلال مفهومه الذي يضم في طياته مختلف الفئات الإجتماعية غير الرسمية التي تجمعها هوية مشتركة ، تسعى من خلالها إلى الإنطلاق ببنيتها الجماعية ، نحو غاية محددة ، منخرطة في صراعها السياسي والثقافي على بنية من التفاعلات ، أساسها الهوية الجماعية المشتركة. يعالج ممثلو الحركة الإجتماعية (الأفراد والمنظمات) المشاكل الاجتماعية من خلال التعبير عن شكاواهم و / أو مخاوفهم من خلال الإنخراط في العمل الجماعي ، من أجل تغيير البنية الإجتماعية للمجتمع.[8] فيما قدم (Tilly) مفهوما دقيقاً للحركات الإجتماعية، عبّر عنها بأنها: سلسلة تفاعلات مستدامة ما بين أصحاب السلطة والممثلين للقواعد الشعبية الجماهيرية ، التي تفتقد للتمثيل الرسمي ، وذلك من خلال قيام هؤلاء الممثلين أو الناشطين بطرح مطالب واضحة ، تسعى لإجراء تغييرات جوهرية في توزيع أو ممارسة السلطة ، والعمل على تدعيم هذه المطالب بمظاهرات تأييدية عامة.[9]

يؤكد العديد من المؤلفين من بينهم (Gusfield ؛ Melucci) على أن الجزء الأكبر الحقيقي من تجربة الحركة الإجتماعية يجب العثور عليه في المجال الثقافي: ما يتم تحديه ليس فقط التوزيع غير المتكافئ للسلطة والبرامج الإقتصادية ، بل المعاني المشتركة اجتماعيًا كذلك ، هذه هي طرق تحديد الواقع وتفسيره. تميل الحركات الإجتماعية إلى التركيز أكثر فأكثر على التحول الذاتي. وتنشأ النزاعات في المناطق التي كانت تعتبر في السابق نموذجية في المجال الخاص ، والتي تنطوي على مشاكل في تعريف الذات والتحديات التي تواجه أنماط الحياة السائدة.[10] إذن ، يمكن اعتبار الحركات الإجتماعية كيانات إجتماعية منظمة ، ولكنها غير رسمية ، تشارك في صراع خارج المؤسسات موجه نحو الهدف المنشود. حيث يمكن أن تهدف إلى سياسة محددة وضيقة أو أن تستهدف على نطاق أوسع التغيير الثقافي.[11] يجدر الإشارة إلى أن الحركات الإجتماعية ، لا سيما عندما تعبر عن نفسها ، من خلال أكثر أشكالها شيوعًا للعمل ، المظاهرات العامة ، توجه رسالتها في وقت واحد إلى هدفين متميزين وهما: أصحاب السلطة والجمهور العام. من ناحية ، يضغطون على السلطات السياسية للإعتراف بها وكذلك لتلبية مطالبهم ، جزئيًا على الأقل. ومن ناحية أخرى ، يسعون للحصول على دعم الجمهور ، ويحاولون توعية الناس بقضيتهم الأساسية. في الوقت نفسه ، فإن الأهداف السياسية الأكثر شيوعًا للحركات المعاصرة هو الضغط على السلطات ، حيث ستولي الحكومات المحلية أو الوطنية ، إهتمامًا خاصًا للرأي العام والتقلبات فيها. كل هذا يجعل هناك دافعاً قوياً ، لأخذ الرأي العام في الإعتبار ، كعامل خارجي مهم في دراسة نتائج الحركات الإجتماعية.[12]

تعمل الحركات الإجتماعية، دائما ، على أن تمتلك التاريخ لنفسها من خلال الدفاع عن هويتها وإستقلالها ، ضد خصومها ، كلما دعت الضرورة إلى ذلك. فأهم ما يميز الحركة الإجتماعية ، هو المرور من الهوية الدفاعية إلى الهوية الهجومية ، فعن طريقها يستطيع المجتمع ، أن ينتصر لوجوده عبر مجموعة من المبادئ التي وضع لها تورين (Touraine) ، تسمى مبادئ الوجود ، حيث تتمثل في ثلاثة مبادئ ، وهي كالتالي:[13]

- مبدأ الهوية: إذ يتعين على الحركة الإجتماعية أن تعلن عن هويتها ومن يمثلها.
- مبدأ التعارض: تحديد الخصم الذي يتعارض مع أهداف الحركة الإجتماعية وتوضيحه بشكل موضوعي.

- مبدأ الكلية: وهو أهم مبدأ عند تورين، حيث يُفترض من الحركة الإجتماعية ، أن تكون مكونة من وعي جمعي وشمولي ؛ بمعنى آخر ، ألا تكون أقلية أو فردية ، لأن هذا المبدأ يساهم بشكل كبير في التأثير على الرأي العام ، وعلى تحقيق المطالب والمكتسبات وضمان الحقوق.

مراحل الحركات الإجتماعية:

كان (Herbert Blumer) من أوائل الباحثين الذين درسوا عمليات الحركة الاجتماعية ، والذي حدد حياتها بأربعة مراحل. المراحل الأربع التي وصفها هي: "التخمر الاجتماعي" ، "الإستثارة الشعبية " ، "إضفاء الطابع الرسمي" و "إضفاء الطابع المؤسسي". منذ عملهم المبكر ، قام العلماء بتنقيح وإعادة تسمية هذه المراحل ، لكن الموضوعات الأساسية ظلت ثابتة نسبيًا. اليوم ، تُعرف مراحل الحركة الإجتماعية الأربع بما يلي: • ظهور ، • اندماج ، • بيروقراطية و • الكمون أو التراجع. على الرغم من أن مصطلح التراجع أو الكمون قد يبدو سلبيًا ، إلا أنه لا يجب بالضرورة فهمه بعبارات سلبية ، فهو يمثل مرحلة طبيعية من مراحل منحنى دورة حياة الحركات الإجتماعية.[14] خلال فترة الظهور ، يلعب ممثلو الحركة دور المحرضين ويأخذون زمام المبادرة لرفع مستوى الوعي الجماهيري. خلال المرحلة الثانية ، وهي الإندماج ، يصبح الممثلون منظمين ، وتظهر القيادة ، وتنضم أعداد كبيرة من الناس إلى الحركة ، وتحدث إحتجاجات أو مظاهرات ضخمة للغاية. في المرحلة الثالثة ، البيروقراطية ، تتواصل الحركات الإجتماعية مع النخب السياسية لتحقيق هدفها. في المرحلة الأخيرة ، تتراجع أو تكمن الحركات الإجتماعية إما بسبب النجاح أو الفشل.[15] ويمكن توضيح هذه المراحل الأربعة ، بتفصيل أدقّ، على النحو التالي:[16]

- المرحلة الأولى: "الظهور" تُعرف المرحلة الأولى من دورة حياة الحركة الإجتماعية بالظهور ، أو ، كما وصفها Blumer ، مرحلة "التخمر الاجتماعي". خلال هذه المرحلة ، تكون الحركات الإجتماعية أولية للغاية ، ولا يوجد تنظيم يذكر. وبدلاً من ذلك ، يمكن إعتبار هذه المرحلة ، بمثابة إستياء واسع الإنتشار... علاوة على ذلك ، قد تكون هناك زيادة في التغطية الإعلامية ، للظروف السلبية أو السياسات غير الشعبية ، التي تساهم في الشعور العام بالإستياء... في مرحلة الظهور ، تعمل الحركات الإجتماعية وأعضائها كمحرضين. يثير المحرضون الوعي حول القضايا ، ويساعدون على تطوير شعور السخط بين عامة الناس.
- المرحلة الثانية: "الإندماج"، في هذه المرحلة التالية ، من دورة الحياة ، تغلبت الحركات الإجتماعية على بعض العقبات ، التي لم يتغلب عليها الكثيرون سابقا. في كثير من الأحيان ، يمر الإضطراب الإجتماعي أو السخط دون أي تنظيم أو تعبئة واسعة النطاق. على سبيل المثال ، قد يشتكي الأشخاص في المجتمع لبعضهم البعض بشأن العدالة العامة ، لكنهم لا يجتمعون للعمل على هذه الشكاوى ولا تتقدم الحركة الاجتماعية إلى المستوى التالي. المرحلة الثانية ، والمعروفة باسم الإندماج ، أو "المرحلة الشعبية" تتميز بشعور واضح بالسخط والإستياء الكبير. لم يعد الأمر مجرد شعور عام بعدم الإرتياح ، ولكنه الآن ، أصبح شعورا عاما ، بما يدور حوله القلق ، ومن هو أو ما هو مسؤول عن ذلك. يقول Rex D. Hopper، في شرح العمليات الثورية ، أنه في هذه المرحلة "لم تعد الإضطرابات خفية ومتوطنة وباطنية. بل تصبح علنيًا وبيناً وغريبًا. لم يعد السخط غير متكافئ وفرديّ ؛ بل يميل إلى أن يصبح منسقا وجماعيا". علاوة على ذلك ، يقول "هذه هي المرحلة التي يصبح فيها الأفراد المشاركون في السلوك الجماعي للمرحلة السابقة ، مدركين لبعضهم البعض". عند هذه النقطة تظهر القيادة ، ويتم وضع إستراتيجيات للنجاح. في هذه المرحلة أيضا ، قد تحدث مظاهرات حاشدة ، من أجل إظهار قوة الحركة الأجتماعية ، وتقديم مطالب واضحة وصريحة. والأهم من ذلك ، أنها المرحلة التي تصبح فيها الحركة أكثر من

مجرد أفراد مستائين عشوائيين ؛ عند هذه النقطة هم الآن منظمون واستراتيجيون في نظرتهم ، و تتواصل الحركات الإجتماعية في هذه المرحلة مع النخب السياسية ، لتحقيق أهدافها المنظورة.

- المرحلة الثالثة: "البيروقراطية"، تتميز هذه المرحلة ، التي حددها Blumer بأنها "إضفاء الطابع الرسمي" بمستويات أعلى من التنظيم والإستراتيجيات القائمة على التحالف. في هذه المرحلة ، حققت الحركات الإجتماعية ، بعض النجاح من حيث ، أنها رفعت الوعي ، لدرجة أن استراتيجية منسقة ضرورية في جميع مراحل الحركة باتت واضحة المعالم والرؤى. وبالمثل ، ستعتمد الحركة الإجتماعية على الأفراد ذوي المعرفة المتخصصة ، الذين يمكنهم إدارة العمليات اليومية المنظمة ، وتنفيذ أهداف الحركة المنظورة. في هذه المرحلة ، لم يعد بإمكان الحركات الإجتماعية ، الإعتماد فقط على التجمعات الجماهيرية أو القادة الملهمين ، للتقدم نحو أهدافهم وبناء الدوائر الإنتخابية ؛ بل يجب ، أن يعتمدوا على الأشخاص المدربين للقيام بالمهام التنظيمية. في هذه المرحلة ، تكون قوتهم السياسية ، أكبر مما كانت عليه في المراحل السابقة ، حيث قد يكون لديهم وصولاً أكثر إنتظامًا إلى النخب السياسية
- المرحلة الرابعة: "التراجع" أو "الكمون" ، وهي المرحلة الأخيرة في دورة حياة الحركة الاجتماعية. على الرغم من ذلك ، لا يعني الكمون بالضرورة فشل الحركات الإجتماعية. فإن الحركات الإجتماعية تتراجع إما بسبب النجاح أو الفشل.

أما من وجهة نظر أخرى ، فأن الحركات الإجتماعية ، بشكل عام ، تمر بثلاث مراحل هي: (1) تبلور الفكر الجديد وإتساع دوائر إنتشاره. (2) حشد التأييد الإجتماعي له. (3) تغيير الواقع ، أو الإسهام في تغييره. ويغلب على كل مرحلة ، نمط خاص من النشاطات والبرامج ، التي من المفترض أن تسهم في تحقيق أهداف الحركة.[17]

ولا بدّ من الإشارة إلى الفاعلين الذين يؤسسون ويديمون هذه الحركات الإجتماعية، حيث تبدأ الحركات الإجتماعية من قبل مجموعة من الفاعلين، وهم الضحايا الأساسيون لقرار أو عمل أو سياسة تدفعهم إلى الإحتجاج وتنظيم المظاهرات. يلعب هؤلاء الممثلون الدور القيادي طوال دورة حياة الحركة لتحقيق أهدافهم. خلال فترة النشاط الأقل ظهوراً للحركة ، تظل الجهات الفاعلة الأساسية نشطة من خلال تعميم المعلومات والتفاعل مع بعضها البعض ، للحفاظ على إستمرارية الحركة ، فهم يبدأون الحركات ويبقون نشطين حتى النهاية. الفئة الثانية ، من الفاعلين في الحركة الإجتماعية هم النخب ، الذين ينضمون عادة إلى الحركات في المرحلة الثانية، إما أن يتأثروا بالجهات الفاعلة الأساسية أو من خلال ملاحظة شعبيتها. يتواصل الفاعلون الأساسيون مع النخب السياسية والإجتماعية ، لأن تغيير السياسة هو أحد الأهداف الرئيسية للحركات الإجتماعية ، التي يمكن ضمانها من خلال مشاركة النّخب ، مثل القادة السياسيين والمسؤولين الحكوميين والناشطين الإجتماعيين والمثقفين وجماعات حقوق الإنسان والصحفيين. إن وجود هذه النخب المتعاطفة ، يقوي الحركات ويدفع إلى زيادة التعبئة. الفئة الثالثة، وهي جهات فاعلة من غير النخب ، وهم ليسوا ممثلين أساسيين ولا نخب. فقد ظهروا كجهات فاعلة رئيسية في عصر وسائل التواصل الإجتماعي بالذات. أظهرت الدراسات أن الأشخاص العاديين يلعبون أدوارًا مهمة في نشر المعلومات ، وتعبئة الجمهور ، وتوسيع الحركة ، و الحفاظ على نشاطها.[18]

العناصر الأساسية للحركات الإجتماعية:

يشير تشارلز دلي إلى أن العناصر الأساسية للحركات الإجتماعية، عبارة عن توليفة إبتكارية تسلسلية قوامها العناصر الثلاثة التالية:[19]

1. الحملة: وهو مجهود عام مستدام ومنظم، يملي مطالب جماعية ، على السلطات المستهدفة.

2. ذخيرة الحركة الإحتجاجية: وهي تلك المجموعة المتكاملة المتغيرة من التحركات ، أو توظيف توليفات من بين أشكال العمل السياسية ، كخلق جمعيات وتحالفات ذات أهداف خاصة ، لقاءات عامة ، مواكب مهيبة ، إعتصامات ، مسيرات ، مظاهرات ، حملات مناشدة ، بيانات في الإعلام العام ، ومطويات أو كراسات سياسية. وتتداخل ذخيرة الحركة الإجتماعية مع ذخيرة تحركات متضمنة في مظاهر سياسية أخرى ، مثل نشاط إتحاد العمال والحملات الإنتخابية.
3. عروض الوقفة: عبارة عن تمثيل المشاركين بالحركة الإجتماعية لجملة من الصفات العامة الموحدة ، وهي كل من: الجدارة ، الوحدة ، الزخم العددي والإلتزام تجاه أنفسهم و / أو تجاه قاعدتهم الشعبية.

فإذا أتينا للحركة نجدها على خلاف المناشدة أو الإعلان أو اللقاء الجماهيري الذي يتم لمرة واحدة وينتهي ؛ فهي تمتد لما بعد الأحداث الفردية. والحملة دائما ما تصل بين ثلاثة أطراف على الأقل ، وهي:[20]

- مجموعة من المطالبين الناذرين أنفسهم،
- المستهدفون الذين تُوجه إليهم المطالب، أي أصحاب السلطة غالبا.
- جمهور من نوع آخر.

إن التفاعل ما بين هذه العناصر الثلاثة ، هو ما يؤسس لحركة إجتماعية. حتى لو نذر عدد من المتحمسين أنفسهم للحركة ليلا نهارا ، فإن ما يديم الحملة ، هو تحرك كتلة المشاركين جيئة وذهابا ، ما بين إملاء المطلب العام وأنشطة أخرى ، من بينها ، فعاليات التنظيم يوما بعد يوم.

تتشكّل الحركات الإجتماعية وتساعد على تكوين توجهات جديدة ، بشأن القضايا القائمة ، وكذلك تعمل على ظهور قضايا عامة جديدة ، بقدر ما تسهم في وجود مفردات وفتح باب الأفكار والأفعال التي كانت في الماضي ، إما غير معروفة أو لا يمكن التفكير فيها.[21] لا يمكن فصل عملية تكوين الهوية ، عن عملية إعادة التعريف الرمزية لما هو حقيقي وممكن ، علاوة على ذلك ، قد تستمر هذه الهوية الجماعية حتى عندما لا تحدث الأنشطة العامة والمظاهرات وما شابه ذلك ، مما يوفر بعض الإستمرارية للحركة بمرور الوقت.[22]

فيما يذهب (McAdam) إلى إمكانية تحديد العوامل الرئيسية بقوله: "ألخص بإيجاز الإجماع السائد بين علماء الحركة الإجتماعية فيما يتعلق بالعوامل الرئيسية ، التي يُعتقد أنها تشكل إحتمالية التعبئة الشعبية في قضية معينة. لقد أكد قدر كبير من الأبحاث على مدى الثلاثين عامًا الماضية ، على دور ثلاث مجموعات واسعة من العوامل ، في تشكيل و ظهور وتطور وتأثير الحركات الاجتماعية الشعبية. هذه العوامل الثلاثة هي: (أ) الفرص والقيود السياسية التي تواجه أي حركة محتملة ؛ (ب) الوسائل التنظيمية المتاحة للحركات الجنينية كمواقع للتعبئة ؛ و (ج) العمليات الجماعية للتفسير والإسناد والبناء الإجتماعي ، التي تتوسط بين الفرصة والعمل.[23] لذا فإن الفرص التي تنتج ذاتها من خلال الحركة الإجتماعية والسياسية تأثر بعوامل خارجية وداخلية عديدة ، تساهم بشكل فعّال في ولادة ونمو الحركات الإجتماعية ، وعلى العكس تماما ، فالقيود التي يفرضها الواقع ، تساهم في تعسّر ولادتها أو ضعف نموها. وحينما تولد الحركة الإجتماعية ، فإنها تحتاج إلى تغذية متواصلة ونقد ذاتي لمواصلة مسيرة البناء التكاملية ، حتى تستطيع أن تثبّت أركانها وجماهيرها ، وتكون قادرة على التعبئة العامة ، حينما تسعى لبناء تغيير في بنية النظام القائم ، أيا كان ذلك النظام. وجنب ذلك، فإن البناء الإجتماعي المدروس حينما تُتحاح الفرص يكون عاملا مهما في ترسيخ جذور الحركات الإجتماعية الوليدة ، مما يكسبها قدرة فعّالة على العمل المتزن، حينما يحين وقته.

ويمكن الإشارة إلى عامل آخر مهم أيضا ، يسهم كثيرا في تطور الحركات الإجتماعية ، والعمل الجماعي من أجل التغيير، وهو العامل الذي يطلق عليه لوبون "الإستياء"، رغم أن لوبون يربط مفهوم الإستياء بالثورات السياسية ، إلا أن ذلك يسهم كثيرا في نمو الحركات الإجتماعية. "تنشأ الثورات السياسية عن معتقدات تأصلت في النفوس ، ولكنها قد تنشأ عن أسباب أخرى تجمعها كلمة الإستياء ، فمتى عمّ هذا الإستياء تألّف حزب قادر على مكافحة الحكومة. ويقتضي أن يتراكم الإستياء ليكون ذا نتائج ، ولهذا لا تكون الثورة في الغالب حادثة لم تلبث أن تنتهي حتى تعقبها ثورة أخرى ، بل هي حادثة مستمرة أسرعت في نشوئها قليلا.[24]

يبقى أن نشوء الحركات الإجتماعية يحمل في كينونته أدوات الصراع ، والتي تتعاظم كلما إزداد الإستياء ، وأتيحت الفرص وضعفت القيود ، إذ "تشارك الجهات الفاعلة في الحركة الاجتماعية في صراعات سياسية وثقافية، تهدف إلى تعزيز أو معارضة التغيير الاجتماعي ، سواء على المستوى النظامي أو غير النظامي.[25] من وجهات نظر مختلفة تمامًا ، فقد ثبت أن الحركات الإجتماعية تستمر حتى عندما ينتهي الإنفعال الجماعي.[26] علاوة على ذلك، قد تتطور الحركات أيضًا دون المرور بمرحلة "الإنفعال الجماعي". بعبارة أخرى ، قد تنشأ هويات جماعية قوية بما يكفي ، لتعزيز العمل الجماعي المستدام ، ولكنها لا تعني "دولة وليدة". [27] وغالبًا ما تستمر الحركات الإجتماعية ، حتى عندما لا تكون نشطة على المسرح العام ، وبدلاً من ذلك تمر بمرحلة "الكمون.[28] وتبقى الحركات الإجتماعية تواصل الظهور والخفاء والنمو والإضمحلال، مع ما يحيطها من متغيرات ، تفرض شروطها الواقعية على الحركة.

نماذج للحركات الإجتماعية والمعارضة السياسية : إيران وتونس إنموذجاً

كانت إيران تخضع لحكم الشّاه قبل إندلاع الثورة ، وهي ثورة نشبت سنة 1979 بمشاركة فئات مختلفة من الناس ، وحولت إيران من نظام ملكي ، تحت حكم الشاه محمد رضا بهلوي الذي كان مدعوما من الولايات المتحدة واستبدلته في نهاية المطاف بالجمهورية الإسلامية عن طريق الاستفتاء في ظل المرجع الديني آية الله روح الله الخميني ، قائد الثورة بدعم من العديد من المنظمات اليسارية والإسلامية والحركات الطلابية الإيرانية[29]. "الثورة الإيرانية" أطاحت بالنظام الملكي في إيران 1979 ؛ شاركت في أحداثها معظم تيارات وشرائح المجتمع، ونقلت البلاد لأول مرة في تاريخها إلى النظام الجمهوري المؤسس على نظرية "ولاية الفقيه" الشيعية. استمرت أحداث الثورة الحاسمة قرابة 16 شهرا، وتجاوز عدد قتلاها ستين ألفا، وشكلت تحولا سياسيا إقليميا وحدثا تاريخيا وإستراتيجياً شغل ولا يزال العالم.

قلبت هذه الثورة كلّ المعادلات السياسية في المنطقة وأعادت إنتاج سرديات مختلفة ما زلنا نعيش تأثيراتها في بلداننا. لم تكن ثورة إسلامية يقودها الخميني وحده وإنّما ثورة إجتماعية كبيرة شارك فيها الشعب الإيراني بمختلف توجهاته الدّينية واللادينية ، كما أنّ القادة الفعليين في السّاحات والشّوارع لم يكونوا من الإسلاميين فقط بل كل القوى المعارضة للشاه والتي تتبنى نهجاً وطنياً قد شاركت وقادت الإحتجاجات التي شارك فيها الفلاح والطبيب والأستاذ الجامعي ورجل الدّين... حتى أسقطوا النّظام ليعود الخميني ويفرض نظاماً مختلفاً تماماً. تمثّل هذه الثورة -سواءً اتفقنا معها أم لا- حركة عظيمة لاقت أصداها في كلّ العالم ، حيث يتجمهر الملايين من الشعب وبصوت واحد رافض لسلطة قمعية قوية ليزيلوها من عروشها في مشهد دراماتيكي رهيب كانت السّلمية والإضرابات العامة سلاحاً له.

وفي تونس قام الشعب التونسي بثورة سلمية عارمة كانت الشرارة الأولى لما يسمّى (الربيع العربي) ، فالثورة التونسية (والتي تعرف أيضًا بثورة الحرية والكرامة أو ثورة 17 ديسمبر أو ثورة 14 جانفي) ، هي ثورة شعبية اندلعت أحداثها في 17 ديسمبر 2010 تضامنًا مع الشاب محمد البوعزيزي الذي قام بإضرام النار في جسده في نفس اليوم تعبيرًا عن غضبه على بطالته ومصادرة العربة التي يبيع عليها ، أدى ذلك إلى اندلاع شرارة المظاهرات في يوم 18 ديسمبر 2010

وخروج آلاف التونسيين الرافضين لما اعتبروه أوضاع البطالة وعدم وجود العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم[30]. كانت من نتائج هذ الحركة الإجتماعية الشعبية أن قامت الحكومة برئاسة زين العابدين بن علي آنذاك بإجراء إصلاحات ، إعتبرها الشّعب إصلاحات شكلية ، فعجّت الشوارع والسّاحات في كل البلاد ، تظاهرات عارمة تطالب السلطة بالرحيل ، مما دفع الرئيس بن علي إلى التنحي والهروب سراً إلى السعودية ومن ثمّ إجراء إنتخابات مبكرة. لقد مثّلت الثورة التونسية صورة مشرقة من صور التكاتف والنّضال السلمي الذي تتوجت نتائجه بإزاحة السّلطة عن الحكم.

المحور الثاني: الإحتجاجات العراقية والحركة التشرينية

الإحتجاجات العراقية: نظرة عامة

إنّ تركيزنا سينصبّ في هذا الجزء، على الحراك الشعبي المدني ، الذي لا يمثل جهة معينة أو حزباً سياسياً محدداً ، أي أننا سندرس الإحتجاجات الشعبية ، التي يقودها ناشطون ومدنيون مستقلون ، من أجل مبادئ عامة ، لا تختص بجهة محددة، أو مطلب معين لفئة محددة.

"شكلت التظاهرات الإحتجاجية ضد قرار مجلس الحكم الانتقالي رقم ١٣٧ في يناير عام ٢٠٠٤م النواة الجنينية التظاهرات المدنية التي اجتاحت العراق في مُددٍ متقطعة فيما بعد ، فتلك التظاهرات أسفرت عن نجاح المنظمات المدنية في إلغاء القرار المذكور ، الذي كان يُلغي قانون الأحوال الشخصية النافذة منذ عام ١٩٥٨م ، ويُحل محله القوانين الدينية لكل طائفة ، وهو ما كان يعني إلغاء كثير من الحقوق التي نالتها المرأة العراقية عبر عقود ، وكان لنجاح المنظمات المدنية في إلغاء هذا القرار تأثير كبير في نمو الثقة بالذات التي غابت عن الطبقة الوسطى المتعلمة وعن المنظمات المدنية التي تشكلت بعد عام ٢٠٠٣م".[31] واستمرت الإحتجاجات بعدها بشكل متقطع وضعيف نوعاً ما، في أجزاء مختلفة من العراق. كانت في غالبيتها ، تظاهرات تطالب بالخدمات وتحسين الواقع الإقتصادي للفرد العراقي ، ولم تكن لها تطلعات كبرى لتغيير بنية وهيكلية النظام ، وإن كان التغيير بأدوات النظام نفسه. إلا أننا يمكننا أن نؤشر لتظاهرات كانت كبيرة، في سنوات محددة ، كانت بدايتها في سنة 2011م. يبدو أن منحنى الإحتجاجات العراقية الشعبية ، قد بدأ في التحول الكمي والنوعي، من الناحية التنظيمية والمطلبية مع حلول سنة 2011م ، مع التفاعل الإحتجاجي الكبير ، والذي حدث في غالبية بلدان الوطن العربي ، والمُسمى ب"الربيع العربي" ، الذي أسقط أنظمة عربية عدّة ، والأمر اللافت هو ما لعبته مواقع التواصل الإجتماعي من دور كبير ، في تغيير الوعي العام ، وذلك من خلال التذمر الكبير من الواقع الخدماتي السيء في البلد ، والعمل على بثّ روح الإستياء العام ، ومن ثمّ القيام بحملات توعية ودعوات للتعبئة العامة ، من أجل تغيير الواقع القائم ، عن طريق النّخب والمثقفين والناشطين المدنيين والأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني ، التي تلعب الدور الأساسي في قيام الحركات الإجتماعية ، وما يتبعها من إحتجاجات وفعاليات. "نتيجة لذلك ، فقد برزت الحركات الإجتماعية والحراك المدني في العراق منذ 2011 م وحتى الآن متجسدا في تظاهرات دورية ذات طابع مطلبي ، كانت نشأتها الأولى على خلفية ً إستعصاء الخدمات في ميدان الكهرباء والماء والصحة والتعليم وسوء ظروف العيش بشكل عام, إلا أن هذا الحراك تبلور في حالة من الوعي الهادف بفعل تأثير النخب المثقفة الأمر الذي قاد المحتجون الى رفع سقف المطالبة لاحقاً من مطالب خدماتية إلى المطالبة بإصالح سياسي شامل يمتد إلى الدستور والقضاء والأجهزة التنفيذية".[32]

لم تحقق هذه الفعاليات والحراكات الشعبية ، تغييراً ملموساً على أرض الواقع ، إلّا أنها كانت تؤسس لنفسها ، وتتطور يوماً بعد يوم ، في مطالبها وتنظيمها وعملها على التعبئة الجماهيرية الكبيرة ، فكانت تظاهرات سنة 2013م ، تحوّلاً نوعياً ، في الإحتجاجات العراقية ، إذ كان الناشطون المدنيون والنّخب ، قد طوّروا من أشكال الإحتجاج

والشعارات والمطالب ، وبدأنا ننتقل بشكل أكبر ، من المطالب الخدماتية إلى الإصلاحية البنيوية ، أي أن النشاط الإصلاحي والتصحيحي بدأ يتطلع إلى البنية العليا للدولة. كانت مطالبات الإحتجاجات في سنة 2013م ، مختلفة ومتطلعة لأهداف عليا ، وطالبت بإلغاء إمتيازات المسؤولين في السلطات العليا ونواب البرلمان والإمتيازات التي يمتازون بها ، بشكل أحدث فروقاً طبقيةً هائلة ، وقد نجحت تلك الإحتجاجات وأرضخت الأجهزة المعنية على الإستجابة لمطالب المحتجين. وهكذا إستمرت الإحتجاجات الشعبية متقطعة بين فترة وأخرى ، متفاوتة بحجمها وسقف مطالبها ، حتى إندلعت مظاهرات البصرة في سنة 2018م ، وكانت أكبر من سابقاتها ، وبدأ التفاعل الشعبي يزداد بشكل ملفت للنظر ، وتخللها سقوط مجموعة من الضحايا ، أدت لزيادة الغضب الشعبي ، وخاصة أن الحكومة في حينها قد حصلت على تفويض شعبيّ كبير في بدايات تشكيلها سنة 2014م ، وكذلك دعوة المرجعية الدينية في النجف لها بالعزم ، والعمل على بناء الدولة وضرب الفاسدين بيد من حديد ، إلا أنها لم تستغل ذلك التفويض الكبير. هذا التطوّر بالحراك الشعبي العراقي ، ولّد وعياً إجتماعياً مختلفاً ، وهو ما أسميه ب "الوعي الصاعد" ، حيث يبدأ من الصفر ، صعوداً عمودياً ، مشكلاً نضجاً جوهرياً ، يتمظهر بالتحول من الجزئيات إلى الكليات ، مستمراً بالصعود ، ومطوّراً أساليبه وفكره ، مع ما التغييرات الإجتماعية ، سواءً الوطنية أو البشرية ، أي أن هذا الوعي ، يمكن تحديد نقطة بدايته ، ولكن من غير الممكن وضع نقطة لنهايته ، لأنه وعي متحرك ومتفاعل مع التغير الحاصل ، في كل مرحلة من مراحل التطورات الإنسانية. فبعدما كانت الإحتجاجات لها مطالب جزئية ، متمثلة بالخدمات ، في أغلب الأحيان ، أصبح الوعي الشعبي في مرحلة من مراحله ، يطالب بالتغيير الذي ينتج الخدمات ، أي التغيير الفوقيّ. وهو ما سيتجلى في الحركة التشرينية لاحقاً.

الحركة التشرينية الإجتماعية:

حينما ننظر إلى العملية الديناميكية للحراكات الشعبية في العراق ؛ فإننا نلاحظ التطور الكبير في الوعي الشعبي والآليات والشعارات وإزدياد نسبة المشاركين بشكل ملحوظ. تبدأ الحراكات الشعبية ، أول ما تبدأ ، عن طريق "الصدمة" ، التي تتشكل نتيجة المخالفات الكبيرة ، ما بين النظرية والتطبيق ، كأن توضع تصورات كبيرة لمسألة ما ، ثم تأتي إلى الواقع ، فتصدم بالنتائج العكسية لممارسات السلطة ، ففي التجربة العراقية مثلاً ، كان الشعب ينتظر في ظل النّظام الجديد ، بناء دولة ديمقراطية ، مبنية على العدالة والتطور ، ثم تفاجأ الشعب ، من بناء نظام ، لا يلتزم حتى بدستوره!. حيث إستأثرت مجموعات وعوائل معينة بالسلطة ، وإنتشر فساد كبير ، مع إنهيار تام لمؤسسات الدولة وسوء الخدمات ، في حين كانت المجموعات التي أمسكت السلطات تعد الشعب بوعود كبيرة ، لم يرَ الشعب منها سوى الإنهيار الكامل لكل مؤسسات الدولة العراقية ، فحدثت الصدمة ، وهي الركيزة الأولى ، التي تشكّل الوعي الإجتماعي ، المؤمن بضرورة التغيير.

كما نلحظ التغيير الكيفي والنوعي ، في المطالب الإحتجاجية ، حيث إنتقلت الإحتجاجات ، من المطالب الخدماتية إلى المطالب المتعلقة بالأبعاد السّياسية ، رغم أنها تتخللها مطالب إقتصادية وإجتماعية ، إلا أنها أدركت أن البداية ، هو بتغيير الواقع الفوقي ، أي السّياسي ، وأصبحت الحركة الإجتماعية الشعبية ، ترى بأن تغيير الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية السيئة ، متعلق بتغيير الوضع السياسي في البلد. وتجلى هذا الصعود في الوعي الشعبي بالمطالب ، في الحراك الشّعبي الكبير ، الذي إندلع في الأول من تشرين لسنة 2019م ، وهو الحراك الأول من نوعه ، من الناحية المطلبية ، في ظل النظام ، الذي تشكل بعد سنة 2003م. لم تحمل مطالب المحتجين ، ما كانت تحمله الحراكات السابقة ، من مطالب خدماتية وإقتصادية ، بل كانت مطالب سياسية بإمتياز. تمحورت هذه المطالب بمطالب رئيسية ، تحمل وعياً تغييرياً ديمقراطياً ، وتمثلت بثلاثة مطالب ، وهي : تعديل قانون الإنتخابات ، تغيير المفوضية ومحاسبة الفاسدين والقتلة ، بشكل سلمي ، وإنتفاضة خالية من العنف المسلّح. من هذه المطالب يتضح أن الحركة الإجتماعية التشرينية ، هي حركة تصحيحية ، وليست ثورة تغييرية ، بل هي تعمل للبقاء على النّظام البرلمانيّ ، والعمل على تصحيح

الإنحرافات - نتيجة التطبيق السيء ، من قبل القوى المهيمنة على السلطة - بنفس أدوات النظام ، حيث أن الحراك الإجتماعي حينما يطالب بتعديل قانون الإنتخابات وتغيير المفوضية ، فهو بهذا يسعى للتغيير من خلال البرلمان ، وليس من خلال إسقاط النظام ، كما حدث في الربيع العربي ، حين تمّ إسقاط أنظمة كثيرة. ومن هنا كانت الحركة التشرينية الإجتماعية ، والتي ما تزال مستمرة ، حركة شعبية تصحيحية ، في ضوء نفس النظام ، أي تعديل الهياكل وليس هدمها تماماً. وبهذا يتضح أن الوعي العام صار مؤمناً بأن تغيير الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية ، يبدأ بمرحلة ثانية ، بعد مرحلة التغيير السياسي ، من خلال تصحيح الإنحرافات في التطبيق العملي لأجهزة الدولة عموماً.

يمثل الحراك الإجتماعي التشريني ، ظاهرة فريدة في الحراكات الإجتماعية العراقية ، فقد عمل على جذب شرائح المجتمع العراقي كافة ، وكأنه يمثل قمة النّضوج في الوعي السياسي والإجتماعي ، وقد كان لمواقع التواصل الإجتماعي ، وللشعارات الموحدة ، دوراً كبيراً ، في توحيد المطالب ، والتوجه نحو بوصلة واضحة ، ساهم في خلقها النّخب والمثقفون والأكاديميون ، إضافة إلى الإستياء العام المتراكم ، حيث نلاحظ الشعار الأول الذي إنطلق يوم الأول من تشرين ، يحمل بعداً وطنياً ، وإيماناً كبيراً بالذات وإسترجاع الحقوق ، رغم الصعوبات الكثيرة ، فحينما إنطلق هذا الشعار وهو "نازل آخذ حقّي" ، نال إجماعاً إجتماعياً كبيراً ، وإنتشر في مواقع التواصل الإجتماعي بشكل ملفت ، لحقه الشعار الثاني الكبير ، يوم الخامس والعشرين من تشرين بعنوان "نريد وطن" ، وقد مثل هذا الشعار ، الحراك التشريني الإجتماعي السّلمي بأفضل ما يكون ، إذ أشار إلى أن المحتجين ، لا يهمهم الخدمات ولا الجوع اليوم ، بل أنهم أدركوا أنهم بحاجة إلى وطن ، قد سُلب منهم ، وعليهم إسترجاعه ، ففدوا أنفسهم من أجل الوطن. رغم القمع الكبير وعدد الضحايا والمصابين ، الذي جوبه به المحتجون ، إلا أنهم حافظوا على سلميتهم ومشروعية مطالبهم ، وكان للطبقة الفقيرة الدور البارز في زيادة زخم ساحات الإحتجاجات ، إضافة ، للدعم اللوجستي الكبير من قبل الطبقة الوسطى للمحتجين.

لقد كان موقف حكومة عادل عبد المهدي موقفاً سيئاً ، ويتضح ذلك من خلال أعداد الضحايا الضخمة والمصابين وهو المسؤول الأول عن القوات الأمنية التي استخدمت العنف المفرط ولم يحاسب أياً من القتلة إلى حين إستقالته. أمّا الحكومة الجديدة التي يقودها مصطفى الكاظمي فهي تعمل للتقرب من المحتجين وزياراتهم وعدم تخوينهم والتّصريح الدّائم بحقّانية الإحتجاجات المشروعة والوقوف إلى جنب عوائل الشهداء والجرحى لنيل حقوقهم ، وقد حدّدت موعد الإنتخابات المبكرة حسب رغبة المتظاهرين في السنة القادمة ، يوم السادس من حزيران. فيما كانت القوى السياسية المتصدّرة للمشهد تدّعي أنّها تقف مع مطالب المتظاهرين المشروعة ، فيما أن تحقيق مطالبهم مرتبطة بقوانين تشرّعها هذه القوى داخل قبة البرلمان!. لقد مارست القوى السياسية الخداع ولم تلبِ مطالب الشعب بل ماطلت وكابرت وسوّفت وعاندت ، حتى أنّها لم تكمل القانون الإنتخابي الذي فرضته ساحات الإحتجاجات إلى يومنا هذا!.

نتائج الحركة التشرينية

أنتجت الإحتجات نتائج عديدة ، من أهمها:

- رفع حاجز الخوف واليأس من القلوب والإستعداد لمحاسبة السلطات حين فشلها.
- ولادة مجتمع مدني عابر للطائفية والقومية ومؤمن بالوطن الذي يحتضن الجميع وإن كانت الهُوية في طور التّشكل حالياً.
- رفض الوصاية الأبوية من جهات أو شخصيات معينة كانت تقود البلد حسب أهوائها وأجنداتها.
- لأول مرّة بتاريخ العراق الحديث ، يطيح الشّعب بالحكومة بطريقة سلمية ، وهذا يمثّل تحولاً كبيراً لافتاً لأثر الشّارع على الواقع السّياسي.

- أنتجت جيلاً يؤمن بالوطن والحياة الكريمة ، وهذا ما نلحظه من أعمار المحتجين الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15-30 سنة والذين شكّلوا الزخم الأكبر في السّاحات.
- أعادت ثقة الشعب بإمكانية التغيير السّلمي عبر صناديق الإقتراع وليس العنف المسلح أو الإنقلابات ، وهذا ما يتجلّى من المطالب الأساسي للمتظاهرين والمتمثل بتعديل قانون الإنتخابات المجحف بقانون إنتخابات عادل.
- أنتج الحراك الشّعبي قادة جدداً ، بعيداً عن الطريقة الكلاسيكية للقيادات التقليدية التي ينتجها الموقع أو الوراثة ، وإن لم يكونوا بارزين تحت هذا المسمّى الآن نتيجة لأسباب عديدة إلّا أنّهم في مرحلة الانصهار والتكامل.
- أنتجت وعياً شعبياً جديداً بأهمية الأعمال التضامنية وذلك ما لاحظناه من فرق المسعفين أو الرّسامين أو صائدي القنابل الدّخانية أو سائقي التكتك (إسعاف التّحرير) الذين كانوا يعملون كالنّحل وبتنظيم ذاتي انبثق من رحم السّاحات.
- الحركة الطلابية التي عادت لمكانها الصحيح كحركة متابعة للواقع العام ومطالبة بالإصلاح من خلال المسيرات الكبيرة التي كنّا نشاهدها كل إسبوع تجوب الشوارع بتنظيم عالٍ وهتافات موحدة تحت مسمّى (المدّ الأبيض).
- تحريك المياه الرّاكدة للعملية السّياسية وإجبار السياسيين على أن يتعاملوا مع شعب يراقب ويتابع ويحاسب.
- إجبار مجلس النّواب العراقي على المثول لقرار الشعب بالتّصويت على قانون الإنتخابات الفردي ذي الدوائر المتعددة مثلما أراد المحتجون ، وهو ما زال غير مكتملٍ إلى الآن بسبب التسويف والخلافات السياسية ، بالإضافة لتغيير المفوضية المستقلة للإنتخابات نتيجة للضغط الشعبي بعد اتّهام المفوضية السابقة بالتزوير والإنحياز للأحزاب السياسية الحاكمة.
- تشكّلت نتيجة الإحتجاجات مجموعات عديدة من الحِراكات الشعبية الهادفة ، ما بين حِراكات غاياتها إجتماعية وما بين حِراكات سياسية ما زالت في طور التكوين حسب متابعتنا.

وفيما يخص التّوزيع الجغرافي للحراك الشعبي فلقد تركّزت التّظاهرات في المحافظات الوسطى والجنوبية دون الغربية والشمالية ولعلّ لهذا ما يبرره ؛ إذ أنّ المحافظات الغربية لم تتعافى من الهجمة الظلامية لعصابات داعش والمجازر التي لحقت بهم ثمّ عمليات التّحرير الخالدة التي تسببت بتهديم البنى التحتية والمنازل كنتيجة طبيعية للحرب. واجه أبناء المحافظات الغربية نكبة كبيرة وهم ما بين نازح ومهاجر وما بين متواجد في مناطق خربة تحكي قصص الأوجاع التي خلّفها داعش الإرهابي ، مما أثّر بشكل كبير على حركتهم ، ناهيك عن التّهمة التي يخشونها وهي تهمة الإنتماء لحزب البعث المحظور أو لداعش في أي حركة يقومون بها.

أمّا فيما يتعلق بالمحافظات الشّمالية فإنّها تعيش تحت ظلّ حكومة شبه مستقلة والخدمات جيدة مقارنة بباقي محافظات العراق ، كما أنّ السّلطات في الإقليم لن تسمح بتحركات جماهيرية بدعوى تقويض الأمن. وهذا مما يجعل الشعب الكردي يقف موقف المتفرج إلّا أننا لاحظنا رغم ذلك دعماً معنوياً وخاصة على مواقع التواصل الإجتماعي.

المواقف الدولية والإقليمية من الحركة الإحتجاجية التّشرينية

منذ تشكيل النظام الجديد في العراق بعد سنة 2003 ، لم يخلُ العراق من التدخل الخارجي وصراعات المحاور التي أربكت العملية السياسية وجعلت منها عملية تفتقد للشفافية والمصداقية بسبب الميولات التي تحملها القوى السياسية في العراق لمحاور خارجية معينة ، تتصارع فيما بينها ليكون العراق دولة تابعة لمحور دون آخر. تجلّت أقصى صور الصراع بالمحورين الأمريكي والإيراني ، فيما كان تأثير الدول الأخرى محدوداً نوعاً ما نتيجة القوة الكبيرة لهاتين الدّولتين والنّفوذ المستحكم بكلّ مفاصل الدّولة. استاطعت إيران أن تسيطر على مراكز صنع القرار بشكل أكبر من الولايات المتحدة الأمريكية ، كما أنها جعلت من العراق سوقاً لها لتصدير بضاعها وكذلك ثقافتها. لعلّ فترة الرئيس

أوبوما كانت فترة ذهبية لإيران ، استطاعت خلالها أن تزرع أذرعاً لها في كلّ مكان بالعراق ، سواءً على المستوى السياسي أو الإقتصادي أو العسكري عبر تكوين ميليشيات مسلحة تابعة لها ومدّها بالمال والسلاح والتّدريب لتكون القوة المواجهة لأمريكا في العراق. ومع وصول ترامب إلى دفّة الحكم تغيّرت اللعبة السياسية ، خاصة بعدما فرض ترامب عقوبات قاسية على الدّولة الإيرانية مما دفعها لضرب المصالح الأمريكية وخاصة على الأراضي العراقية. بالطبع فإنّ أمريكا لم تقف مكتوفة الأيدي وإنّما قامت بعمليات عسكرية نوعية ، تجلّت أخطرها بعملية اغتيال قائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني ، مهندس السياسة الخارجية العسكرية لإيران ، بالقرب من مطار بغداد الدّولي في العاصمة العراقية بغداد بتاريخ 3 يناير 2020 ،ناهيك عن العقوبات الإقتصادية التي أضرّت بإيران كثيراً حسب تصريحات المسؤولين الإيرانيين.

لذا فحينما نتحدث عن المواقف الدّولية بخصوص المظاهرات التشرينية في العراق ، فإننا نهتمّ بالمواقف الأمريكية والإيرانية أكثر من غيرها ، بسبب إنفرادهما في النفوذ والصراع على العراق ، وهذا لا ينفي التدخلات الخارجية الأخرى وخاصة المجاورة للعراق كالتدخلات التركية والسعودية ، ولكنّ نفوذهما الضعيف في العراق -مقارنة بالنفوذ الأمريكي والإيراني- يجعل منهم لاعبين غير مؤثرين بشكل فعّال على كلّ المستويات.

1. الموقف الإيراني

تُعدّ إيران من أبرز وأقوى اللاعبين الخارجيين على السّاحة العراقية ، بنفوذها الواسع وسيطرتها على مراكز القرار بالإضافة لدعمها لأحزاب وفصائل مسلحة كثيرة تدين لها بالولاء المطلق لروابط أيدلوجية معروفة. أثّرت إيران كثيراً على الشعب العراقي بسبب سياستها الدّاعمة لفكرة (اللادولة) في العراق وتجنيدها لميليشيات تصول وتجول في البلاد من غير رادع ، مما أشعل النّقمة والغضب في صدور العراقيين. كان شعار "إيران برّة برّة" من الشعارات التي هزّت السّاحات العراقية أثناء التّظاهرات ، ولم ينتهي الأمر لهذا الحد ، بل قام المتظاهرون بحرق القنصلية الإيرانية في كربلاء ، مركز النّفوذ الإيراني ، تعبيراً عن غضبهم ورفضهم لسياستها المهددة للدولة العراقية ، وقد استغل الرئيس الأمريكي هذا الحدث كفرصة للسخرية من إيران عبر حسابه في تويتر ، من خلال نشر تغريدتين عن حادثة حرق القنصلية .

كان الموقف الإيراني واضحاً وجلياً أكثر من كلّ المواقف الدّولية الأخرى بخصوص تظاهرات تشرين في العراق ، إذ أنّها اتهمت التظاهرات العراقية واللبنانية في آن واحد بالتخريب والشّغب وأبدت إنزعاجها بشكل واضح وصريح ، ففي يوم 30 أكتوبر 2019 قال المرشد الأعلى للثورة الإسلامية السيد علي خامنئي في تغريدة له على منصة تويتر أنّ "أكبر ضربة يُمكن أن يوجّهها الأعداء إلى أيّ بلد هي أن يسلبوه الأمن، الأمر الذي بدأوه في بعض بلدان المنطقة.أوصي الحريصين على العراق و لبنان أن يعالجوا أعمال الشّغب وانعدام الأمن الذي تسبّبه في بلادهم أمريكا والكيان الصهيوني وبعض الدول الغربيّة بأموال بعض الدول الرجعيّة."[33]. وفي تغريدة أخرى له في نفس اليوم وصف الإحتجاجات الشعبية العراقية بأنّها مخطط لها من قبل أيادٍ خارجية "لقد خطّطوا أيضاً لبلدنا العزيز ولحسن الحظّ حضر النّاس في الساحات في الوقت المناسب وأحبطوها."[34].

يتهم خامنئي المظاهرات العراقية بالعمالة لدول أجنبية وأنّها تتلقى تمويلاً خليجياً لديمومتها وقد أكّدت قيادات إيرانية رفيعة المستوى على نفس ما ذهب إليه خامنئي من خلال تصريحات عديدة. قالت صحيفة "كيهان" المحافظة : إن "الأدلة" تشير إلى أن الأميركيين والسعوديين والإسرائيليين متورطون في الاضطرابات في العراق. فخلاصة الموقف الإيراني أنّه كان معارضاً للإحتجاجات بشدّة ويعتبرها مؤامرة خارجية.[35]

2. الموقف الأمريكي

رغم أنّ أمريكا هي المؤسسة للنظام الجديد في العراق ولها علاقات وإتفاقيات استراتيجية معه وكذلك قواعد عسكرية إلّا أنّها لم تبدِ موقفاً واضحاً حينما اندلعت الإحتجاجات في العراق مثلما أوضحت إيران موقفها مباشرة. ولعلّ هذا يعود إلى الصراع الأمريكي الإيراني وتأثيره على معطيات القرارات و التصريحات. فماذا سيكون الموقف الإيراني لو أعلنت أمريكا دعمها المباشر للإحتجاجات العراقية ، خاصة وأن إيران اتهمت أمريكا أساساً بوقوفها خلف الإحتجاجات؟

اتبعت أمريكا سياسة الوقوف على التّل دون التّدخل مباشرة إلى أن تصاعد العنف من قبل السّلطات في العراق وقتل أكثر من 300 محتج وتجاوز أعداد المصابين حاجز ال 15 ألفاً وفقاً للمفوضية العليا لحقوق الإنسان بالعراق ، صرّحت بشكل خجول عبر المتحدثة باسم البيت الأبيض ستيفاني غريشام ، في بيان ، أن واشنطن تريد من الحكومة العراقية "وقف العنف ضد المحتجين والوفاء بوعد الرئيس العراقي ، برهم صالح، بتبني إصلاح انتخابي وإجراء انتخابات مبكرة." وأضافت أن "الولايات المتحدة قلقة للغاية من استمرار الهجمات على المتظاهرين والناشطين المدنيين ووسائل الإعلام ، فضلاً عن القيود المفروضة على الوصول إلى الإنترنت في العراق[36]."

يتضح مما تقدّم أنّ أمريكا رغم أنها الرّاعي الرّسمي للنظام الجديد في العراق إلّا أنها وقفت موقفاً خجولاً جداً أثناء إندلاع الإحتجاجات الكبرى في وسط وجنوب العراق ، وحتى تصريحاتها فيما بعد ، فلم تتجاوز حدّ الصراع مع إيران ، أي أنّ التّصريحات كانت من أجل ضرب إيران وليس دعم الحركة الإحتجاجية أو استنكار الجرائم الشنيعة بحق المحتجين من قبل السلطات وجهات ميليشياوية تعمل في ظلّ السلطات الرسمية.

موقف المرجعية الدينية في العراق من الحركة التشرينية

تمثّل المرجعية الدّينية في النّجف والمتمثلة بآية الله العظمى السيد علي السيستاني مركز ثقل كبير لدى شريحة كبيرة من المجتمع العراقي ويحظى بمكانة عالية في قلوب العراقيين وتُعتبر مواقفه مهمّة جداً من حيث تأثيرها على العملية السياسية والحركة الإجتماعية ، ناهيك عن مكانته العالية بالنسبة للدول والمنظمات العالمية التي تزوره وتأخذ برأيه في كلّ الأزمات التي تعصف بالعراق.

بات اللجوء إلى السيستاني في أوقات الشدّة أمراً شائعاً خلال فترة ما بعد العام 2003، انطلاقاً من الاعتبار أن كلامه سيحظى بطاعة معظم الشيعة العراقيين. وعلى الرغم من إدراكه ذلك تمام الإدراك، إلا أنه حرص بشكل كبير على عدم استنفاد رصيده بالسياسات الهامشية وحصر تدخله على المواقف الأكثر خطورة. لهذا السبب، عبّرت تصريحاته الأخيرة المتعلقة بالاحتجاجات عن مدى إدراكه بجدية للوضع الراهن في العراق[37].

في أول بيان لها بعد إندلاع الإحتجاج وعبر خطبة الجمعة التي يلقيها معتمد المرجعية في كربلاء بتاريخ 04.10.2019 ، قالت: " إنّ المرجعية الدينية العليا طالما طالبت القوى والجهات التي تُمسك بزمام السلطة أن تغيّر من منهجها في التعامل مع مشاكل البلد وأن تقوم بخطواتٍ جادة في سبيل الإصلاح ومكافحة الفساد وتجاوز المحاصصة والمحسوبيات في إدارة الدولة، وحذّرت الذين يمانعون من الإصلاح ويُراهنون على ان تخف المطالباتُ به بأن يعلموا أنّ الاصلاح ضرورةٌ لا محيص منها وإذا خفّت مظاهر المطالبة به مدّة فإنها ستعود في وقت آخر بأقوى وأوسع من ذلك بكثير. واليوم تؤكدُ المرجعيةُ مرة أخرى على ما طالبت به من قبل، وتدعو السلطات الثلاث الى إتخاذ خطوات عمليةٍ واضحة في طريق الإصلاح الحقيقي، وتشدد على ان مجلس النواب بما له من صلاحياتٍ تشريعيةٍ ورقابية يتحمل المسؤولية الأكبر في هذا المجال، فما لم تغيّر ـ كتله الكبيرة التي انبثقت منها الحكومة ـ من منهجها ولم تستجب لمتطلبات الإصلاح

ومستلزماته بصورة حقيقية فلن يتحقق منه شيءٌ على أرض الواقع."[38]. وأكملت بيانها برؤى مقدمة للحكومة والقضاء للعمل على تحقيق الإصلاح.

في خطبة الجمعة التي تلتها بتاريخ 11.10.2020 ، أدانت المرجعية العنف المفرط من قبل السلطات ووصفت ضحايا التظاهرات بأنّهم (شهداء) ولهذا الوصف أهمية كبرى لا تُخفى على المطّلع ، إذ قالت :" وفي الوقت الذي أعلنت الجهات الرسمية أنها اصدرت أوامر صارمة بمنع القوات الأمنية من إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين سقط الآلاف منهم بين شهيد وجريح في بغداد والناصرية والديوانية وغيرها، بالاستهداف المباشر لهم من الأسلحة النارية بمرأى ومسمع الكثيرين، في مشاهد فظيعة تنمّ عن قسوة بالغة فاقت التصور وجاوزت كل الحدود. إن الحكومة وأجهزتها الأمنية مسؤولة عن الدماء الغزيرة التي أريقت في مظاهرات الأيام الماضية، سواء من المواطنين الأبرياء أو من العناصر الأمنية المكلفة بالتعامل معها، وليس بوسعها التنصل عن تحمل هذه المسؤولية الكبيرة."[39]. وهذا البيان يدين السّلطات والقوات الأمنية التي شاركت في قمع الإحتجاجات بشكل مباشر.

كما طالبت في بيانها بتاريخ 25.10.2019 ، القوى الأمنية والمتظاهرين بالحفاظ على السّلمية وعدم الإنجرار إلى أعمال الشغب والإعتداءات المتبادلة وحفظ المال العام. كما أكّدت على أن التغيير عبر الحراك السّلمي ممكن إذا ما اتّحد الشعب وطالب بمطالب محددة ، وحددت أهم المطالب التي يطال بها الشعب العراقي بشكل واضح وصريح حينما قالت: " وهناك العديد من الاصلاحات التي تتفق عليها كلمة العراقيين وطالما طالبوا بها، ومن أهمها مكافحة الفساد وإتّباع آليات واضحة وصارمة لملاحقة الفاسدين واسترجاع أموال الشعب منهم، ورعاية العدالة الاجتماعية في توزيع ثروات البلد بإلغاء أو تعديل بعض القوانين التي تمنح امتيازات كبيرة لكبار المسؤولين واعضاء مجلس النواب ولفئات معينة على حساب سائر أبناء الشعب، واعتماد ضوابط عادلة في التوظيف الحكومي بعيداً عن المحاصصة والمحسوبيات، واتخاذ اجراءات مشددة لحصر السلاح بيد الدولة، والوقوف بحزم امام التدخلات الخارجية في شؤون البلد، وسنّ قانون منصف للانتخابات يعيد ثقة المواطنين بالعملية الانتخابية ويرغّبهم في المشاركة فيها."[40].

واصلت المرجعية بياناتها ودعمها للمحتجين ووصفت الدّماء التي سالت بالأيام الأخرى بأنها زكية وعزيزة وحذّرت من إنفلات الوضع ونشوب حرب داخلية بسبب العنف المفرط غير المبرر وأكدت على حرية العراقيين في خياراتهم عبر بيانها الصادر بتاريخ .01.11.2019 ، الذي أكّدت على أن العراق للعراقيين بألوانهم كافة " ما يلزم من الاصلاح ويتعين اجراؤه بهذا الصدد موكول أيضاً الى اختيار الشعب العراقي بكل اطيافه وألوانه من اقصى البلد الى اقصاه، وليس لأي شخص أو مجموعة أو جهة بتوجه معين أو أي طرف اقليمي أو دولي أن يصادر إرادة العراقيين في ذلك ويفرض رأيه عليهم."[41].

فالمواقف الداعمة من قبل المرجعية والتوجهات المتوالية استمرت ، وخاصة أنّها دعمت فكرة التوجه لإنتخابات مبكرة وإقالة الحكومة ومحاسبة قتلة المتظاهرين وحثّت القوى الشعبية أن تنظّمم نفسها لتدخل إلى الإنتخابات في معركة إصلاحية ديمقراطية. من المهم هنا التّذكير بأن التوجهات العامة لكبار رجال الدّين تكون دائماً بالضد من فكرة الدّيمقراطية ومتعلقاتها بمفهومها الحديث وربط السياسة بالدّين ، أي أن السياسة مرتبطة بالسماء وليس بالأرض إلّا أن السيستاني كسر هذه القاعدة عبر قوله: " إنّ الحكومة إنما تستمد شرعيتها - في غير النظم الاستبدادية وما ماثلها - من الشعب، وليس هناك من يمنحها الشرعية غيره، وتتمثل إرادة الشعب في نتيجة الاقتراع السري العام إذا أُجري بصورة عادلة ونزيهة"[42]. وبهذا فهي تجعل خيار النذظام السياسي خياراً بشرياً يقرره الشعب كيفما يشاء ضمن أطر العقد الإجتماعي.

المحور الثّالث: دراسة في المعارضة السّياسية

المعارضة السّياسية:

عبر التطور التاريخي للمجتمعات البشرية ، كان التعارض بين وجهات النّظر أمرا طبيعيا ، وعليه يمكن القول ، إن المعارضة كانت مفهومة عند المجتمعات عبر التاريخ ، وقد عرفتها الإنسانية ومارستها بشكل أو بآخر ، غير أن مفهومها بقي متغيرا تبعا للمكان وللزمان ، وذلك بسبب إرتباطها الوثيق بمبدأ الحريات العامة ، وبما أن الحريات من المفاهيم النسبية وتسير في خط التّطور المستمر ، فقد تطورت المعارضة وتغيرت أفكارها وممارساتها تبعاً لذلك ، وبقيت المعارضة ضرورية وصحية ، خاصة في جانبها السياسي. إذ أن الدولة وُجدت لألا تكون هناك حريات مطلقة ، فإن المعارضة وُجدت لألا يكون هناك إستبداداً أو حكماً مطلقاً ، على حساب حريات وحقوق المجتمعات.[43] في الواقع ، إن أحد القواعد الأساسية لتطوير الديمقراطية هو الإعتراف بحقوق الفاعلين السياسيين والإجتماعيين في إنتقاد وتحدي الحكومة وأفعالها وسياساتها علنًا.[44] من هذا المنظور ، فإن من يهتم بدراسة الديمقراطية يُضطر إلى معالجة مسألة المعارضة السياسية بطريقة أو بأخرى. وبالتالي ، ليس من المستغرب أن يكون الموضوع قد لفت إنتباه العديد من العلماء الذين تعاملوا مع الموضوع من وجهات نظر مختلفة.[45] وتشير المعارضة السياسية إلى مجموعة من الفعاليات والنشاطات ، تمارسها المجتمعات لبيان معارضتها لسياسات ووظائف مجموعة أخرى ، أو للدفاع عن رأي أو موقف سياسي أو إجتماعي معين. فالمعارضة السياسية ، تعني العمل الذي تقوم به القوى السياسية ضد السلطات ، وعليه فإنها تُعتبر مظهراً من مظاهر الحكم الذي يتقاسمه طرفان ، وهما كل من "الحكومة" أي السلطة ، و"المعارضة". أي إن المعارضة تشير إلى القوى التي تقف موقف الضد أو الرفض للحكومة القائمة.[46] أو يمكننا التعبير عنها بأنها ، خلاف مع الحكومة أو سياساتها ، أو النخبة السياسية ، أو النظام السياسي ككل ، يتم التعبير عنه في المجال العام ، من قبل ممثل منظّم من خلال طرق عمل مختلفة.[47]

في سائر المجتمعات الحديثة ، التي أنجزت ثورتها الإجتماعية وأقامت الدولة الوطنية فيها ، يُنظر إلى المعارضة السياسية نظرة تتجاوز إطار الحق والقانون إلى إطار السياسة والمصلحة العامة للوطن والدولة والأمة ، بعد إشباع الحق طبعا. إن الهدف الذي يدفع للطلب المتزايد على دور المعارضة هو : صون الحياة السياسية من الإضطراب ومدُّها بأسباب الإستقرار. وبهذا المعنى ، تصبح المعارضة - في عُرف هذه النظرة – قوة توازن ضرورية في المجال السياسي بوصفه مجالاً عمومياً ، وليست عبئاً على السلطة أو مصدر إزعاج لإستقرارها.[48] وكلما إستطاعت المعارضة الكشف عن مواطن الضعف والخلل في أداء الحكومة ونقدها ، فإنها تكون قد أسست إجتماعيا لطرح نفسها بديلا سياسياً لتسلم السلطة.[49] ويمكن القول أن المعارضة السياسية تمثل القوى والمجموعات والأحزاب التي تعارض النظام السياسي العام في إطار عملية التداول السلمي للسلطة ولا تقتصر المعارضة على الجانب السياسي ، بل تتعداه إلى الجانب الإقتصادي والإجتماعي والثقافي، وقد تشمل مجالات الحياة كافة أو جانبا منها، وهذا يتوقف على طبيعة الحكم وطبيعة المعارضة في آن واحد.[50] من هنا فإنها تُعتبر ملازمة ومكملة لأية سلطة سياسية ، وتعمل من أجل التقويم الذاتي للقرارات الخاطئة التي تصدر من السلطة ، والعمل على تصحيحها حينما تكون محل خلاف ، وبشكل آني وسريع ، وذلك من أجل الوصول إلى إتفاقات مشتركة ، تخدم الصالح العام وتحافظ عليه. إذاً فهي حارسة للحريات ومانعة للإستبداد والتسلط.[51] ومع الحاجة السياسية لوجود المعارضة ، يُفترض وجود حاجة إجتماعية أيضا ، لتمدّها بالشرعية. والهدف النهائي لكل معارضة سياسية ، في كل زمان ومكان ، هو الوصول إلى السلطة ، ولا وجود لمعارضة هدفها الحصري ، التبشير بأفكار سامية ، ورؤى ثقافية وإجتماعية عالية ، إلا بمقدار ما تقدمه هذه الرؤى من فرص للمعارضة للوصول إلى هدفها السياسي المتمثل بحيازة سلطة الدولة.[52] وللمعارضة لدى فقهاء القانون الدستوري والنظم السياسية معنيان ، أحدهما عضويّ (شكليّ) والآخر ماديّ (موضوعيّ) ، والمقصود بالمعارضة الشكلية ، القوى والهيئات المراقبة والمنافسة

للحكومة ، والتي تكون مستعدة للحلول محل السلطة القائمة عن طريق الفوز في الإنتخابات أو طرق أخرى ، فيما تشير المعارضة الموضوعية إلى تلك القوى والهيئات والأفراد الذين يراقبون عمل الحكومة وخططها ، ويقيّمون النشاطات والفعاليات المعارضة لسياساتها ، ويتمثلون بقوى الضغط المدني أو حتى القوى السياسية المشاركة في السلطة نفسها.[53] ولتصنيف المعارضة السياسية بعدان أساسيان ، يتمثل الأول ، بحرية المنافسة العامة أو الليبرالية ، وفي هذا البعد يوجد هامش كبير من الحرية السياسية ، يتمثل بتوفير مؤسسات عامة أو مفتوحة أمام المعارضة. ويتمثل البعد الآخر بالمشاركة ، وتقاس بنسبة الأفراد الذين يتساوون بحق المشاركة في معارضة سياسات وسلوكيات السلطة.[54]

وعليه يمكن تصنيف النظم السياسية تبعاً لتعاملها مع المعارضة إلى ثلاثة أنماط ، وذلك عبر التصنيف التالي:[55]

- نظم الهيمنة: وهي النظم الإستبدادية التي تتميز بالتضييق الشديد على حرية التعبير.
- النظم التعددية: وهي النظم التي تسمح بتشكيل التنظيمات السياسية للأفراد تحت قيود محدودة ، وتتيح حق المعارضة من دون اللجوء إلى العنف.
- النظم المختلطة (الأوليغاركية المتنافسة): وهي النظم التي تسلك منهجاً وسطاً معتدلاً ما بين الهيمنة والتعددية ، أي أنها تخلط ما بين الحرية والتقييد عليها.

وتتميز المعارضة السياسية بخصائص عامة توضح ذاتها وهي:[56]

أ -النسبية :- إذ إن المعارضة ظاهرة سياسية نسبية تتحدد مدياتها وفق الظروف والحدود المسموح لها بالعمل.

ب -التناوبية :- بمعني تبادل الأدوار بين الحكومة والمعارضة ، فكل طرف قد نجده تارة في السلطة وتارة أخرى خارجها.

ت -الوضوح :- أي وضوح عمل المعارضة أو غموضها ، حسب حرية العمل المتاح لها.

ث -عدم إستقرار المعارضة :- فهي تتأرجح بين القوة والضعف وفقاً لدرجة تماسكها وتنظيمها ، فينعكس ذلك على أدائها وسلوكها.

يوجد هناك رأيان في تحديد المعارضة السياسية ، حيث يذهب الرأي الأول إلى أن المعارضة لا تقتضي بالضرورة أن تتمثل بالحزب السياسي المعارض ، بل تذهب أبعد من ذلك إلى مجموعات الضغط ومجموعات المصالح ، وهي بذلك تشمل كل الجماعات التي لها وجهات نظر معارضة للسلطة قادرة على طرحها عملياً ، فيما يذهب الرأي الآخر إلى حصر المعارضة بالقوى السياسية أو الأحزاب السياسية التي تمتلك منهجاً واضحاً وهدفاً محدداً ، وكذلك تمتلك الأدوات التي تمكّنها من تحقيق هدفها المتمثل بالوصول إلى السلطة وتقديم نفسها بديلاً عن الحكومة القائمة.[57]

من الجدير الإشارة إلى إمكانية أن تتحول الحركات الإجتماعية إلى العمل السياسي المعارض لاحقاً ، ويوجد شواهد كثيرة على هذا النوع من التحول الفني والتنظيمي ، كما بيّن (كاسوجو) على سبيل المثال في بحثه " الحركات الإجتماعية ومطلب الديمقرطية في ليبيريا " حيث درس الحركة من أجل العدالة لأفريقيا وتحولها من حركة إجتماعية إلى حزب سياسي ، كما ذكرمجموعة من الحركات الإجتماعية الأخرى ، خاصة في البلدان الأفريقية والتي انتهجت النهج نفسه. وقد ناقش المسألة من جوانب عديدة ، وأكد على أن التحول يتعلق بركائز عديدة ، أهمها شكل النظام السياسي القائم وطبيعة المعارضة ورؤية المجتمع لها ، أي أن هناك محددات عديدة تختلف من بلاد لأخرى ومن مجتمع لآخر ، تساهم بشكل أو بآخر بهذا التّحول سواء كان تحولاً إيجابياً أو سلبياً.[58]

يبدو أن واحدة من أكبر المشاكل التي يعانيها أي نظام سياسيّ ، هو إنعدام المعارضة أو ضعفها ، إذ أن ذلك سيمنح مساحة كبيرة للسلطات بأن تفرض سيطرة ديكتاتورية حتى وإن كان شكل النظام ديمقراطياً ، وذلك بإستخدام وسائل عديدة ، كالمال والسلاح والإعلام ، مما ينعكس على الواقع الإجتماعي والسياسي والإقتصادي للبلد ، فحينما تختفي المعارضة سيختفي معها النّقد والمراقبة ، وفي هذه الحالة تتمادى السلطة وتتناسى الشّعب وهمومه ، ما دامت تشعر بالأمان من عدم زوال السلطة ، إلى أن تنفجر الأوضاع في لحظة من الزمن ، فتفيق السلطة الحاكمة من سباتها من دون أن تتمكن -في أحيان كثيرة- من تدارك الأزمة التي تنفجر ، كما شاهدنا ذلك جلياً في أحداث الربيع العربي على سبيل المثال. لذا فإن وجود معارضة سياسية ضرورة ملحة لتقويم وتقييم الأنظمة السياسية ، خاصة الديمقراطية منها. وهذه هي الأزمة التي يعاني منها النظام العراقي الجديد منذ 2003م حتى الآن ، إذ أننا لم نلحظ أي شكل من أشكال المعارضة السياسية الحقيقية التي تجعل التنافس على خدمة الشعب وإدارة الدولة بشكل يخدم المصالح العليا للدولة ، منهجاً وشعاراً ، لنتحول من التوافقات وتقسيم الحصص إلى المنافسة في البناء والتّطور. من هنا صار من الضروري أن تعمل القوى الوطنية للتحول من الحركات الإجتماعية الإحتجاجية إلى العمل السياسي المنظّم ، ليكتمل الجانب الآخر من النظام الديمقراطي البرلماني القائم في العراق ألا وهو المعارضة السياسية ، لأن جوهر النظام الديمقراطي البرلماني قائم على حكومة الأغلبية في قبال المعارضة ، والتي لم تتبلور إلى الآن رغم ضرورتها. وفيما يتعلق بالتشريع الدستوري الذي يسمح بتكوين المعارضة وممارسة عملها ، فإن الدستور العراقي النافذ لسنة 2005م قد وصف نظام الحكم في العراق بأنه "جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي"[59] ، وطبقاً لهذه المادة فأن التشريع الدستوري متحقق ضمناً ، لأن الضمانات الدستورية في الأنظمة البرلمانية هي نفسها التي تسمح بتكوين المعارضة وممارسة أنشطتها السياسية والإجتماعية بغية الوصول إلى السلطة عن طريق الإنتخابات الديمقراطية ومبدأ التداول السلمي للسلطة.[60]

الخاتمة والنتائج:

إنّ النّظم السياسية الديمقراطية الفاعلة ترتكز على ركنين جوهريين لا يمكن أن ينضج أي منهما من دون وجود الآخر رغم التقاطعات. يتمثل الرّكن الأول بالسلطة التي تدير الدّولة وفق فلسفة سياسية معينة وخطط وإجراءات واضحة وقابلة للقياس والتّطبيق. وقابلية القياس هذه تتضح من الواقع المنجز فعلاً وعلى ضوئه يمكن للمفكرين والسياسيين المعارضين وعموم المواطنين قياس أداء حكوماتهم وكفائتها. وأهم أبعاد القياس في الوعي المجتمعي ، حفظ (سيادة الدّولة) ، الأمن ومستوى الأداء الإقتصادي والخدماتي. فإن كان الأداء جيداً في نظر المجتمع فإنهم سيتوجهون لتجديد ثقتهم بالحكومة عن طريق صناديق الإقتراع -على فرض نزاهة العملية الإنتخابية وإستقلالها- والعكس صحيح. فيما يتمثل الرّكن الثّاني للأنظمة الدّيمقراطية النّاضجة بالمعارضة السياسية ، وهي القوى الشعبية والسياسية التي تختلف مع الحكومة أو السلطة وسياساتها وبرامجها وتطرح مشروعاً سياسياً ، إقتصادياً ، أمنياً وخدمياً بشكل مختلف تعتقد أنه الأفضل والأصلح فيما لو تمّ تطبيقه. ومن أجل ذلك تبذل المعارضة قصارى جهودها لتوضيح رؤاها أولاً ولإقناع الجماهير بها ثانياً والعمل على إظهار الخلل في أداء السلطة القائمة للحلول محلها ثالثاً.

عندما تفشل الحكومات في أدائها وينتشر الفساد والظلم الإجتماعي وإختلال الأمن وما شابه يحصل (الإستياء) عند المواطنين مما يدفعهم إلى إتخاذ أساليب عديدة لإجبار السلطات من أجل تغيير سلوكياتها وأدائها. تتمثل هذه الأساليب بالإحتجاجات والتّظاهرات والإعتصامات والإضراب وما شابه من أساليب تصعيدية سلميّة غير عنيفة. قد يكون نتيجة الإستياء حركة إجتماعية عفوية ليس لها قيادة واضحة أو جهة معارضة للسلطات ولها مطالب محددة ، تبرز وتتمظهر بأشكال مختلفة إلّا أنّها تمثل حاجات معينة لجهة أو لمجموع المواطنين. فقد تحدث حركة ما لجهة معينة لمطلب معين يخص هذه الجهة بالتحديد ،وهي بالتالي حركة جهوية لا تمثل عموم المجتمع ، كتظاهرات يقوم بها مجموعة من الطلاب في قسم معين للمطالبة بالتعيين مثلاً ، فهذه الإحتجاجات هي إحتجاجات مطلبية تمثل جهة بعينها وليس

المجتمع بأكمله. وهناك حركات إجتماعية بارزة تتحرك تحركاً كلياً شاملاً ، غاياتها عامّة وليست خاصة ومثالها الحركة الإجتماعية التشرينية في العراق. فلم تكن هذه الحركة ممثلة لمجموعة بعينها وليس لها مطالب فئوية ، بل إنّها تمثل حركة إجتماعية كبرى وقياس كبر حجمها من عدمه هو مطالبها وأهدافها. ويكفي أن نذكر شعارها الأساسي ، شعار (نريد وطن) ليتضح بُعدها وهدفها المتمثل ببناء الدولة.

في الغالب ، لا يمكن للحركات الإجتماعية أن تنتصر إلّا إذا كانت أهدافها سامية ، تمثّل شرائح المجتمع كافة. ولكنّها قد تفقد حيويتها من دون تنظيمها ووضوح أهدافها وآلياتها. وفي هذه الحالة ، قد يمكن في بعض الأحيان أن يكون التّوجه العام نحو فكرة معينة ويتحقق تنظيم ذاتيّ إلّا أنّه نسبيّ. وكلما أسرعت النّخب في تنظيم حراكاتها وتعيين إداراتها فإنّها ستتماسك وتتطور وتجذب أكبر عدد داعم ممكن لها. وفي الحقيقة أنّ الإحتجاجات والتّظاهرات لا يمكن أن تكون بلا قيادة أو مجالس إدارية ، حتى وإن ادّعت ذلك ، فالحقيقة أنّ القيادة موجودة ولكنها قد تبرز للواجهة أو قد تتوارى حسب الظروف القائمة. فالذين يكتبون الشّعارات ويحددون الأهداف والآليات قادة فعليون لكنّ تسمية القيادة لم تُطلق عليهم ولربما تُطلق أوصاف معينة مختلفة كوصف (النّاشط المدني) وهو بالحقية قائد ، ولا نقصد كلّ من أطلقوا عليه صفة ناشط فهو قائد ، فكما أنّ هناك مَن يُنسبون للقيادة كذباً فهذا كذلك...

إنّ وجود حركات إجتماعية هادفة ضرورة مهمة في الأنظمة الدّيمقراطية لتحقيق العدالة الإجتماعية والضغط على السلطات لتصحيح المسارات المعوجّة والقرارات الخاطئة. فهي بذلك تحمي المجتمع من إنحراف السّلطات وإبتعادها عن أداء واجباتها كما يجب أن يكون ومن جهة أخرى فهي تنفع الحكومات إذ أنّها تبرز أخطائها وترفع صوت الشّعب حينما تسير الدّولة في المسار الخاطئ. ومن المهم أيضا أنّ وجود الحركة الإجتماعية بإمكانه أن يتطوّر إلى حركة سياسية فاعلة ومعارضة تمثل الشّعب وتعمل من أجل الوصول إلى السّلطة لتطبيق برامجها ورؤاها ، كما أنّها يمكن أن تنفع في دعم جهات سياسية معارضة ، إن لم تكن راغبة بالعمل السّياسي ، وهي بذلك توجّه الجماهير لإنتخاب المعارضة وإسقاط الحكومات عن طريق الإنتخابات العامة.

لا يمكن أن يكون النّظام نظاماً ديمقراطيا -وخاصة البرلمانيّ منه- من دون وجود معارضة فاعلة. وإن لم تكن موجودة فهذا النّظام ، أي نظام ، منسوب إلى الأنظمة الدّيمقراطية زوراً وبهتاناً. لذا فإننا نقترح ولادة معارضة سياسية حقيقية فاعلة من هذا الحراك الشّعبي التشرينيّ ليكون نظامنا السّياسي حقّاً نظاماً برلمانياً ديمقراطياً تتنافس فيه القوى السّياسية من أجل بناء الدّولة وخدمة الشّعب.

أنضجت الحركة التشرينية الوعيّ الشعبي بحقيقة المطالب وانطلقت الجماهير من رؤية واضحة تطالب بتحقيق الإصلاح في الهيكل البنيوي للنّظام. كما أنتجت مجموعات مدنية متنوعة لها أهداف مدنية مختلفة استقطبت الكثير من طبقات المجتمع مما يمكن أن يحولّها مستقبلاً إلى مجموعات ضاغطة كبيرة. استطاعت الحركة التشرينية إرباك الأحزاب السياسية الفاسدة التي لم تكت تتصوّر أن ينهض الشعب بهذا العدد الهائل والصمود الفريد ، وهذا ما دفع القوى السياسية تتسابق في الدّفاع عن المحتجين والعمل على تبني نشاطات وإصلاحات لمصّ الغضب الشعبي إلّا أنّها واجهت رفضاً كبيراً بعدما ثبت للشعب ألاعيبها وخدعها. وفرضت الجماهير إرادتها حينما أزاحت حكومة عادل عبد المهدي ، وهي خطوة لم تحدث سابقاً أبداً ، أن يفرض الشعب على القوى السياسية وحكومته إراداته بطريقة سلمية ، كما أجبرت القوى السياسية على تبني قانون الإنتخابات الذي طرحته السّاحات والتّصويت عليه تحت قبة البرلمان ، وكذلك تغيير أعضاء المفوضية المستقلة للإنتخابات بعدما رفضت الجماهير بقاءهم وكذلك الإطاحة بالشخوص السياسية التي كانت ترشحها الكتل السياسية خلفاً لعبد المهدي.

تتعدد الأقوال والرؤى فيما يخص السيناريوهات المحتملة للإحتجاجات الشعبية ، وكلّ الرؤى تبقى في دائرة الإحتمالات الممكنة. ربّما يمكننا القول بأنّ السيناريوهات المحتملة للإحتجاجات لا تخرج عن خمسة إحتمالات وكما يلي:

الأول: تلاشي الإحتجاجات وموتها ككلّ الإحتجاجات السّابقة ، وهذا مستبعد ، فلم تنتهي الحركة التشرينية ، ولا أعتقد أنّها ستنتهي ، ربّما تبرد لكنّها لن تموت ومن المحتمل أن يكون يوم الأول من تشرين ويوم الخامس والعشرين منه أياماً وطنية ، تتجدد فيها الإحتجاجات والذكرى في كلّ عام.

الثاني: الإستمرارية بعفوية ، وهو مواصلة المسيرات والإحتجاجات الشعبية من دون أن تنضج وتتحول للعمل المنظّم المدروس.

الثالث: الإستمرارية والتنظيم؛ وهو مواصلة الإحتجاجات مع بروز تنظيم وإدارة ناضجة للتحول من العمل الشعبي إلى السياسي ، وهذا ما نلمسه من خلال بروز تجمعات مدنية عديدة وكيانات سياسية في طور التّشكّل.

الرابع: الصراع الدّاخلي: وهو الصراع الذي يمكن أن يحدث بين المحتجين لأسباب قد تتعلق بالتنظيم أو المنافع أو الرؤى وغيرها أو أن تدفع الجهات المعارضة للحركة الإحتجاجية بجمهورها لزرع فئتين متصارعتين داخل ساحات الإحتجاج نفسها.

الخامس: التّدخل الخارجي عبر التغيير المباشر كما فعلت أمريكا في سنة 2003 أو القيام بإنقلاب أبيض كما حدث في السّودان بالإنقلاب الأبيض الذي قاده عبد الفتاح البرهان لإسقاط نظام عمر البشير أثر الإحتجاجات الشعبية. إنّ سيناريو التدخل الخارجي المباشر مستبعد تماماً أمّا الإنقلاب الأبيض فهو ممكن الحدوث بدعم من دول كبرى فيما إذا أرادت ذلك.

ربّما تبرد الإحتجاجات أو تتوقف لفترات إلّا أنّنا لا نحتمل أن تنتهي التظاهرات التشرينية بشكل نهائيّ من دون تحقيق مطالبها وفرض إرادتها على القوى السياسية ، إضافة إلى أنها من المحتمل أن تزيح الطبقة السياسية الحاكمة إذا ما قامت إنتخابات نزيهة عادلة بمشاركة شعبية واسعة في حال تكوّنت أحزاب سياسية ممثلة للحراك الجماهيري الشعبي.

لم تكن حركة تشرين الإجتماعية حركة مطلبية بل حركة ناضجة سياسياً ، وهذا النّضج لم يكن وليد لحظة تاريخية بل كان نتيجة جهود وطنية بذلتها النّخب والقوى المؤمنة باليمقراطية وإمكانية الإصلاح والتغيير عبر سنوات متعددة ، ولقد نجحت في كسب القوى الوطنية إلى جنبها واستطاعت أن تشكّل وسيلة ضغط لم تكن في حسابات السّلطات والأحزاب الحاكمة. كما أنّها رسمت صورة من صور التّحدي والصمود والإباء وحب الوطن ، فرغم الظلم الكبير وعدم إستجابة السلطات فقد برز الشعب مواجهاً مواجهة سلمية بصدور عارية ، هذه المواجهة السلمية مثّلت إنعطافة تاريخية في الواقع الإجتماعي والسياسي في العراق. وإن لم تحقق جُلّ أهدافها إلّا أنّها مهدت الطّريق نحو ولادة المعارضة السياسية الفعّالة وكذلك رسّخت مفهوم الرّقابة الشّعبية والنّظال من أجل الحقوق المسلوبة.

التوصيات:

1- البحث النظري بشكل أكثر ومكثّف لموضوعي المعارضة السياسية والحركات الإجتماعية ومدى إمكانية إنسجامها وتطبيقها على الواقع العراقي ، لتتبلور بشكل واضح ودقيق.

2- العمل على تأسيس حركات إجتماعية واضحة الأهداف والرؤى من القوى الوطنية المخلصة لتكون ركناً أساسياً لمراقبة أداء السلطات والضغط عليها والعمل على رفع مستوى الوعي المجتمعي.

3- أن تعمل القوى الوطنية والنّخب العراقية من المثقفين والأكاديميين على تشكيل معارضة سياسية عابرة للطائفية والإثنية لتعمل على بناء دولة المؤسسات الحديثة عبر تأسيس أحزاب سياسية وطنية.

4- تأسيس مراكز أبحاث رصينة ، تعتمد المنهج العلمي لدراسة الحراكات الشعبية العراقية المتواصلة وبالخصوص الحركة الإجتماعية التشرينية الأخيرة ، بأبعادها السياسية والإجتماعية والإقتصادية ، بشكل دقيق و عمل مشترك يقوم به مجموعة من الأكاديميين المتخصصين بعلوم مختلفة ، لتقديم دراسات علمية للأسباب التي تؤدي إلى هذه الحراكات المتواصلة ووضع حلول ناجعة يمكن إعتمادها لبناء دولة المؤسسات الحديثة.

الهوامش:

1 البيومي، غانم. الحركات الاجتماعية.. تحولات البنية وانفتاح المجال ، 2014 ، مركز الوفاق الإنمائي للبحوث والتدريب.

2 تلي، تشارلز. الحركات الاجتماعية (1768 -2004)، ترجمة: ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، ط1 ، مصر، 2005 ،ص13.

3 Ranney, K. R. (2014). Social media use and collective identity within the occupy movement (Doctoral dissertation, [Honolulu]:[University of Hawaii at Manoa],[December 2014]).

4 Tarrow, S. (1994). Power in movement: Collective action, social movements and politics.

Tarrow, S. (1996). Social movements in contentious politics: A review article. American Political Science Review, 90(4), 874-883.

Tilly, C. (1984). Social Movements and National Politics. S. 297-317 in: Bright, C./Harding, S.(Hrsg.), Statemaking and Social Movements. Ann Arbor: University of Michigan Press.

5 Barnartt, S. N. (2014). The Arab Spring Protests and Concurrent Disability Protests: Social Movement Spillover or Spurious Relationship?. Studies in Social Justice, 8(1), 67-78.

6 Giugni, M. G. (1998). Was it worth the effort? The outcomes and consequences of social movements. Annual review of sociology, 24(1), 371-393.

7 Diani, M. (1992). The concept of social movement. The sociological review, 40(1), 1-25.

8 Bauermeister, M. R. (2016). Social capital and collective identity in the local food movement. International journal of agricultural sustainability, 14(2), 123-141.

McCarthy, J. D., & Zald, M. N. (1977). Resource mobilization and social movements: A partial theory. American journal of sociology, 82(6), 1212-1241.

9 Tilly, C. (1993). Social movements as historically specific clusters of political performances. Berkeley Journal of Sociology, 38, 1-30.

10 Diani, M. Ibid.

11 Christiansen, J. (2009). Four stages of social movements. EBSCO Research Starters, 1248.

12 Giugni, M. G. Ibid.

13 فرح، عبد الإله. آلان تورين ودينامية السوسيولوجيا، 2018 ، موقع مؤسسة مؤمنون بلا حدود .

14 Christiansen, J. Ibid.

15 Isa, D., & Himelboim, I. (2018). A social networks approach to online social movement: Social mediators and

mediated content in# FreeAJStaff Twitter network. Social Media+ Society, 4(1), 2056305118760807.

16 Christiansen, J. Ibid.

17 البيومي، غانم. مرجع سابق.

18 Isa, D., & Himelboim, I. Ibid.

19 تلي، تشارلز. مرجع سابق، ص 37-38-39.

20 تلي، تشارلز. مرجع سابق، ص 39.

21 Gusfield, J. R. (1981). Social movements and social change: Perspectives of linearity and fluidity. Research in social movements, conflict and change, 4, 317-339.

22 Melucci, A. (1989). Nomads of the present: Social movements and individual needs in contemporary society. Vintage.

Turner, R. H. (1987). Killian. LM Collective Behaviour.

23 McAdam, D. (2017). Social movement theory and the prospects for climate change activism in the United States. Annual Review of Political Science, 20, 189-208.

24 غوستاف لوبون، روح الثورات والثورة الفرنسية، ترجمة: عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2012. ص28.

25 Diani, M. Ibid.

26 Melucci, A. (Ed.). (1984). Altri codici: Aree di movimento nella metropoli. Soc. Ed. Il Mulino.

Melucci, A. Ibid.

Tarrow, S. G. (1989). Democracy and disorder: protest and politics in Italy, 1965-1975. Oxford University Press, USA.

27 Diani, M. (1990). The Italian ecology movement: from radicalism to moderation. Green Politics, 1, 153-76.

28 Melucci, A. Ibid.

Melucci, A. (Ed.). Ibid.

[29] الثورة الإسلامية الإيرانية، موقع ويكيبيديا. https://2u.pw/bTsCT.

[30] الثورة التونسية ، موقع ويكيبيديا. https://2u.pw/cy66x.

31 الحمود، علي طاهر. حركة الإحتجاج المدني في العراق بعد 31 يوليو 2015 : آليات التشكل ومآلات المستقبل، 2015، مجلة مسارات، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

32 وسن محسن حسن. (2018). الحركات الاجتماعية والأمن الانساني: احتجاجات البصرة عام 2018 أنموذجاً. Journal of the College of Education for Women, 29(7).

33 تغريدة للسيد علي خامنئي المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران، 30.10.2019. https://2u.pw/ZGoUW.

[34] تغريدة للسيد علي خامنئي المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران، 30.10.2019. https://2u.pw/bvBvQ.

[35] الربيعي، أحمد. إيران : مظاهرات العراق مؤامرة أمريكية ،سعودية إسرائيلية، 08.10.2019، وكالة مونت كارلو الدولية. https://2u.pw/XaTV6.

[36] US calls on Iraq to hold early elections after weeks of deadly protests,The telegraph, at: https://2u.pw/vn0mo.

[37] حارث حسن. سلطة السيستاني الحاذقة ،مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، 2019. https://carnegie-mec.org/diwan/80366.

[38] نص الخطبة الثانية التي ألقاها ممثل المرجعية الدينية العليا فضيلة العلاّمة السيد أحمد الصافي في يوم الجمعة (5/ صفر/ 1441 ه) الموافق (2019/10/4م). موقع السيستاني، https://www.sistani.org/arabic/archive/26344/.

[39] نصّ الخطبة الثانية التي ألقاها ممثل المرجعية الدينية العليا فضيلة العلاّمة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في يوم الجمعة (12/ صفر/ 1441 ه) الموافق (2019/10/11). موقع السيستاني، https://www.sistani.org/arabic/archive/26350/.

[40] نص الخطبة الثانية التي ألقاها ممثل المرجعية الدينية العليا فضيلة العلاّمة الشيخ عبد المهدي الكربلائي في يوم الجمعة (26/ صفر/ 1441 ه) الموافق (2019/10/25م). موقع السيستاني ، https://www.sistani.org/arabic/archive/26351/.

[41] نص الخطبة الثانية التي ألقاها ممثل المرجعية الدينية العليا فضيلة العلاّمة السيد أحمد الصافي في يوم الجمعة (3/ ربيع الأول/ 1441 ه) الموافق (2019/11/1). https://www.sistani.org/arabic/archive/26354/.

[42] نص الخطبة الثانية التي ألقاها ممثل المرجعية الدينية العليا فضيلة العلاّمة السيد أحمد الصافي في يوم الجمعة (17/ربيع الأول/1441ه) الموافق (2019/11/15). موقع السيستاني ، https://www.sistani.org/arabic/archive/26359/.

43 وفيق، أشرف. المعارضة - الأصول والممارسة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013. ص19-20.

44 Helms, L. (2008). Studying parliamentary opposition in old and new democracies: Issues and perspectives. The Journal of Legislative Studies, 14(1-2), 6-19.

45 Weinblum, S., & Brack, N. (2011). 'Political Opposition': Towards a Renewed Research Agenda. Interdisciplinary Political Studies, 1(1), 69.

46 الدليمي حافظ علوان حمادي. المعارضة السياسية دراسة تحليلية لشروطها ووظائفها، المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية، 2018.

47 Weinblum, S., & Brack, N. (2011). 'Political Opposition': Towards a Renewed Research Agenda. Interdisciplinary Political Studies, 1(1), 69.

48 بليقزيز، عبد الإله. المعارضة والسلطة في الوطن العربي ، مجموعة باحثين ،أزمة المعارضة السياسية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، 2011، ص11.

49 م. وليد سالم محمد. (2009). المعارضة السياسية في التحليل السياسي الرسمي العربي. مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية, 16(11), 329-306.

50 د. عامر حسن فياض وعلاء هادي الحطاب. (2017). مفهوم المعارضة السياسية في الفكر الانساني. مجلة التراث العلمي العربي, 3(3), 60-37.

51 م. وليد سالم محمد. مرجع سابق.

52 بليقزيز، عبد الإله. مرجع سابق.

53 اميدي، سربست مصطفى رشيد. المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها (دراسة- قانونية- سياسية -تحليلية- مقارنة) ، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر ، ط1 ، 2011، ص31-32.

54 عبد الله، ثناء فؤاد. الدولة والقوى الإجتماعية في الوطن العربي ، علاقات التفاعل والصراع، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، 2011، ص. 289.

55 المرجع نفسه، ص. 289.

56 الدليمي حافظ علوان حمادي. مرجع سابق.

57 د. عامر حسن فياض وعلاء هادي الحطاب. مرجع سابق.

58 محمود ممدانى و وامبا ديا وامبا، دراسات أفريقية عن الحركات الاجتماعية والديمقراطية فى افريقيا والعالم العربى، إشراف: جابر عصفور ، مجموعة مترجمين، المركز القومي للترجمة، القاهرة ، ط1 ، ج2 ، 2010، ص. 225-237.

59 دستور جمهورية العراق النافذ لسنة 2005، الباب الأول، المبادئ الأساسية، المادة (1)، الموقع الألكتروني للبرلمان العراقي.

60 اميدي، سربست مصطفى رشيد. مرجع سابق.

التجربة التكاملية في جنوب شرق آسيا: بين محاولات الاختراق الأمريكي والمواجهة الصينية

integral trial in Asia south east : between American efforts and breakthrough and Chinese confrontation

محمد الأزهر العبيدي باحث في العلوم السياسية / الجزائر

أحمد زرقين باحث في العلوم السياسية/الجزائر

الملخص:

دفع الصراع القائم منتصف الستينات بين بعض دول إقليم جنوب شرق آسيا -في ظل قطبية ثنائية - إلى البحث على نهج يضمن استقرار المنطقة داخليا ويحد من تغلغل أحد أقطاب النظام الدولي خارجيا، فكان ميلاد الآسيان ونموها الاقتصادي سابقا لنهاية الحرب الباردة، وبنهاية هذه الأخيرة كانت الرابطة تمتلك عددا من "شركاء الحوار" كالولايات المتحدة الأمريكية والصين حيث تحاول الدراسة التعريج على تأثير هذه العلاقات على المنطقة عموما وعلى التكتل الآسيوي بوجه خاص.

الكلمات المفتاحية: جنوب شرق آسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين.

Abstract:

The conflict that occurred in the mid-sixties between some countries of the Southeast Asian region - in light of bilateral polarity - pushed to search for an approach that guarantees the stability of the region internally and limits the penetration of one of the poles of the international system externally. It owns a number of "dialogue partners" such as the United States of America and China, as the study tries to outline the impact of these relations on the Asian bloc.

Keywords: ASEAN, Economic Relations, United States of America, China.

مقدمة:

إنَّ ما ميَّز النصف الثاني من القرن العشرين ظاهرة "التكتلات الإقليمية" سواء من خلال بعض المحاولات التنظيرية لمنظري التعاون الدولي من جهة، أو الممارسات التطبيقية من خلال قيام بعض التكتلات من جهة ثانية، متخذة في ذلك المصلحة المشتركة كمعيار للعملية التعاونية متعددة الأطراف.

إنَّ القراءة التاريخية للكيفية التي أدت إلى قيام بعض التكتلات الإقليمية، تُبين الدور البارز للنطاق الجغرافي كدافع أولي لنشأتها،إضافة إلى التقارب الحضاري، فالتناثر الجغرافي مثلا داخل القارة الأسيوية من جهة، والتغيرات المتسارعة على صعيد البيئة الدولية (كالحرب الباردة) من جهة ثانية، أفرز بروز تكتلات إقليمية وشبه إقليمية بين بعض الدول النامية في نفس القارة على شكل تكامل اقتصادي بدرجة أولى.

إن التجارب التي يمكن الأخذ بها- في هذا الصدد- تلك الرابطة التي قامت بين دول جنوب شرق آسيا، أو ما يُعرف باختصار «الآسيان Asean» الذي أضحى من الأقطاب الاقتصادية ونموذجا يُحتذى به في للتعاون الإقليمي نظرا لما تحوزه دول هذه الرابطة من عوامل تؤهلها لتلك المكانة، إلا أن البيئة الدولية الراهنة تفرض مزيدا من العلاقات التعاونية لتكون الدول أو التكتلات على حد سواء أكثر ديناميكية ومرونة مواكبة لجيوبوليتيكية القرن الحالي بوجه عام التي ترى من القارة الأسيوية محورا لها، فالانتعاشة الاقتصادية لمنطقة جنوب شرق اسيا من جهة والموقع الجغرافي الاستراتيجي من جهة ثانية يجعل المنطقة من أهم الأولويات الاستراتيجية للفواعل الاقليمية والدولية المؤثرة .

الإشكالية:

كيف ساهمت العلاقات الاقتصادية والسياسية لرابطة الآسيان في إنجاح العملية التكاملية في ظل تقاطع المصالح الأمريكية الصينية في المنطقة ؟

خطة الدراسة :

مقدمة :

- ❖ المحور الأول : الإطار التأسيسي لرابطة دول جنوب شرق آسيا.
- ❖ المحور الثاني : المؤشرات الاقتصادية لرابطة دول جنوب شرق آسيا.
- ❖ المحور الثالث : محاولات الاختراق الأمريكي للمنطقة.
- ❖ المحور الرابع : إستراتجيات المواجهة الصينية للانخراط الأمريكي.

خاتمة :

المحور الأول: الإطار التأسيسي لرابطة دول جنوب شرق آسيا

أولا / الآسيان للحفاظ على السلام (السياق التاريخي للنشأة):

في الفترة الممتدة(1963_1966) شهدت منطقة جنوب شرق آسيا المواجهة (الاندونيسية_الماليزية) أو ما يُعرف كونفرو_نتاسي Konfrontasi وكان بمثابة صراع بدأته أندونيسيا بسبب معارضة الرئيس « **سوكارنو**» تشكيل الاتحاد الماليزي[1]، حيث قامت القوات الاندونيسية بأعمال تخريب واسعة من خلال بعض التفجيرات لضرب الاستقرار في المنطقة، كما تعرضت سنغافورة للقصف، مخلفة خسائر مادية وبشرية، أعنفها كان تفجير مقر ماكدونالد في 10 مارس 1965.[2]

"تعزيز **السلام** و الاستقرار الإقليميين من خلال الاحترام الدائم للعدالة وسيادة القانون في العلاقة بين بلدان المنطقة والالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة" (إعلان الأسيان1967)

بالتزامن مع الصراع سابق الذكر، شهدت أندونيسيا صراعا سياسيا داخليا (خفضَّ من حدة الصراع الخارجي)، في (01) أكتوبر 1965 إثر محاولة انقلابية باختطاف كبار الجنرالات وقتلهم نفذها -كما يُزعم- الحزب الشيوعي الأندونيسي (I.C.P)، لكن سرعان ما تم القضاء عليها بقيادة الجنرال « **سوهارتو**» ليتولى هذا الأخير حكم البلاد في مارس 1966، بعد حملة التشويه التي طالت الرئيس السابق لارتباطه بالشيوعية، وبتولي "سوهارتو" الحكم تم - وبشكل رسمي- التخلي عن سياسة "كونفرو_نتاسي" في معاهدة سلام في 12 أغسطس 1966 بين اندونيسيا وماليزيا.[3]

كتعقيب لما سبق، لا يمكن إغفال الظرف الدولي السائد في نفس الفترة (الحرب الباردة) والتي كان من أبرز إفرازاتها على المنطقة بداية التغلغل الشيوعي، هذا الأمر الذي سيدفع فيما بعد دول الجنوب الشرقي في التفكير في حل عملي لصدَّ الامتداد الشيوعي من جهة، ولتحقيق السلام والحفاظ على استقرار المنطقة من جهة ثانية.

ثانيا / التأسيس والتطور:

رابطة دول جنوب شرق آسيا أو الآسيان Asean عبارة عن منظمة حكومية دولية تهدف بالأساس إلى: تعزيز النمو الاقتصادي، والاستقرار الإقليمي بين أعضائها، يبلغ عدد أعضائها الحاليين (10) دول: (اندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، فيتنام، الفيليبين، ماينمار، لاوس، كمبوديا، تايلاند و بروناي)[4]

الشكل رقم (01): الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا.

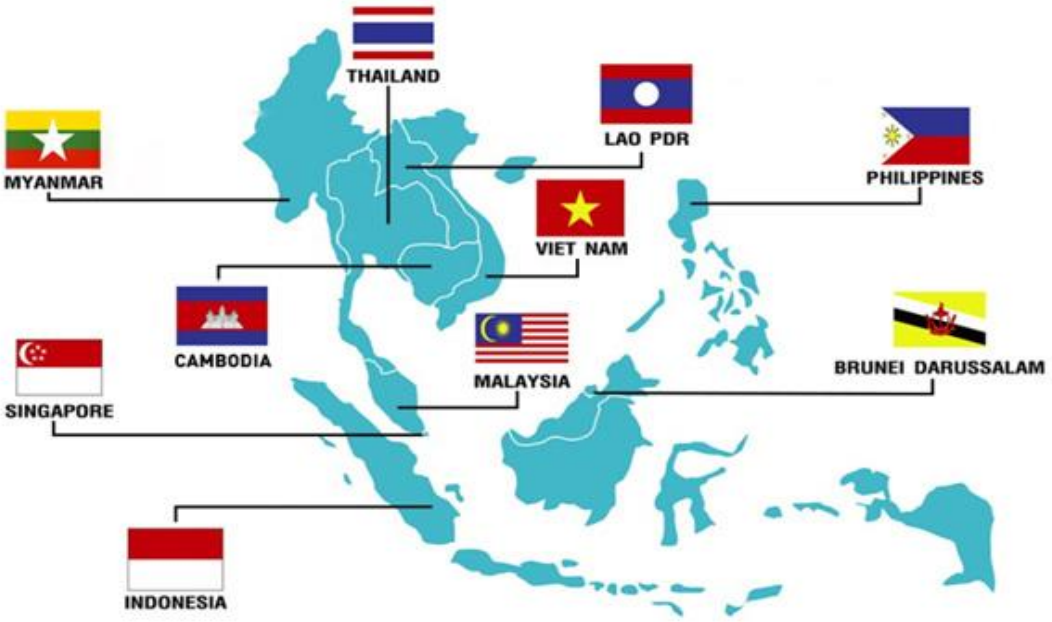

Source: Ministry of Foreign Affairs of the Kingdom of Thailand, **Mapping south– south cooperation in ASEAN,** septemper 2018, p 01**.**

في 08 أغسطس 1967 عُقد اجتماع في مقر وزارة الخارجية في بانكوك بتايلاند، جمع وزراء الخارجية الخمس[5] لدول (اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند) وفيه تم التوقيع على الوثيقة التي بموجبها ولد تكتل الآسيان أو ما يعرف بـ"إعلان الآسيان"، ما ميَّز هذه الوثيقة أنها قصرية من حيث الصياغة.[6]

ما ميّز التكتل الآسيوي على باقي التكتلات السائدة آنذاك، حياده علن المنهج التقليدي للتكامل، فالدول الخمس المؤسسة للتكتل لم تحدد تاريخا معينا للوصول إلى مرحلة معينة ومحددة للتكامل، بل اتبعت منهجا تعاونيا اقتصاديا/ وظيفيا.[7]

في ظل التوترات المتصاعدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وقّع الأعضاء سنة 1976 معاهدة للصداقة والتعاون تُلزم وتؤكد على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وبنهاية الحرب الباردة من جهة وحل الحرب الأهلية في كمبوديا سنة 1991 من جهة ثانية، وتطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثالثة، اتسعت العضوية لتطلق الرابطة مجموعة من المبادرات أبرزها كان التوقيع على معاهدة سنة 1995 للامتناع عن امتلاك أو تطوير الأسلحة النووية.[8]

ليشهد التكتل سنة 2004 نقطة مفصلية في تاريخه، من خلال توقيع اتفاقية للتجارة الحرة (FTA) مع الصين[9]، والتي تنص على إقامة أكبر منطقة تجارية حرة في العالم، والتي تشمل 1.8 مليار/نسمة (534.8 م/ن لدول الأسيان، 1.29 مليار/ن للصين (إحصاء 2002)).[10]

بحلول سنة 2007 تم الاعتماد وبشكل رسمي وبموافقة الأعضاء الـ (10) ميثاق الآسيان الذي شكل الإطار القانوني للرابطة، وفيه تم تبيان شروط العضوية، كما اشتمل على مخطط لمجتمع الآسيان يتكون من ثلاث مؤسسات:[11]

_ الجماعة الاقتصادية لرابطة دول جنوب شرق آسيا (AEC)

_ جماعة الأمن السياسي للرابطة.)APSC(

_المجتمع الاجتماعي والثقافي للآسيان. (ASCC).

ثالثا / الفرق بين الآسيان والإتحاد الأوروبي.

إنّ أي إشارة للتكتلات الاقتصادية العالمية تقود إلى مقارنات بين التكامل الأوروبي ونظيره الآسيوي نظراً للتشابه الكبير من حيث الخصائص وحتى المقومات، إلا أنّ جوهر الاختلاف يكمن في الهدف الأساسي للتكتل ككتلة واحدة؛ فرابطة الآسيان لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء كما أنها لا تطمح في أن تغدو(الإتحاد الأوروبي لآسيا)، فكل التركيز ينصب على تعزيز وتسريع النمو الاقتصادي.[12]

المحور الثاني: المؤشرات الاقتصادية لرابطة دول جنوب شرق آسيا

الآسيان-وعلى غرار الاتحاد الأوروبي- يشهد هو الأخر تفاوتات بين اقتصاديات الدول الأعضاء إلاّ أن ما يُخفف منها من وجهة نظرنا:

1. عدد الأعضاء مقارنة بالتكتل الأوروبي، الذي سهّل على الرابطة سد هذه الفروق وكان الوضع أشبه بالسير على النهج الاقتصادي «التخصص» و«تقسيم العمل».
2. تحاشي قادة الدول الأعضاء الخوض أو التعمق في المسائل السياسية على عكس الاتحاد الأوروبي.

تتعدد وتتنوع المؤشرات الاقتصادية للتكتل والتي جعلت منه أحد أكبر الأقطاب الاقتصادية في العالم، ومن بين هذه المؤشرات نذكر:

أولا / المؤشر الديموغرافي الاجتماعي :

خلال الفترة (1980-2018) زاد عدد سكان الآسيان من (355.1) مليون نسمة إلى (649.1) نهاية 2018، متأثرًا في ذلك بالزيادة الطبيعية والعضوية داخل الرابطة، فبعد انضمام أخر دولة (كمبوديا 1999) قدرت نسبة الزيادة بـ (1.6٪)[13]، و بحلول سنة 2000 كان حوالي (14٪) من سكان الآسيان تحت خط الفقر الدولي لتتراجع هذه النسبة سنة 2013 إلى (03٪) فقط.[14]

الشكل (02): ترتيب النمو الديموغرافي للرابطة عالميا (نهاية 2018).

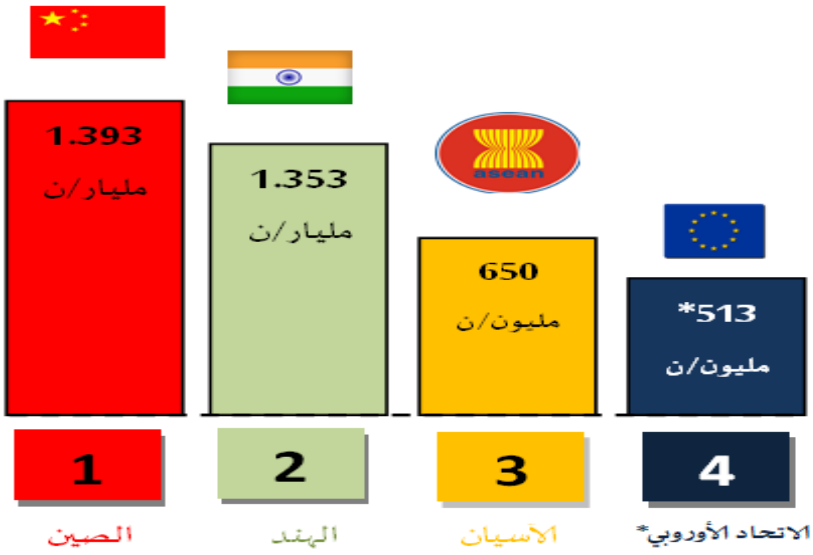

*عدد سكان **الاتحاد الأوروبي** انخفض بحوالي 66.5 مليون بعد بداية الخروج البريطاني

المصدر: تصميم الباحثان.

وبهذا يُشكل سكان الآسيان ما نسبته (09٪) من عدد السكان في العالم فهو بذلك من أكبر الأسواق التجارية في العالم، و للإيضاح أكثر على دور المؤشر الديمغرافي في التنمية الاقتصادية للتكتل الآسيوي، يمكن إدراج الجدول الآتي:

الجدول(01): بعض مؤشرات التنمية الديموغرافية والاجتماعية .

المؤشر	الأرقام
الفئات العمرية:	*56.7 مليون أقل من (05) سنوات (2018) *156.4 مليون شخص مابين (15-29) سنة *48.7 مليون شخص (65) سنة فأكثر.
خط الفقر:	*مابين (0.4_24.8) ٪ يعيشون تحت خط الفقر الوطني (اما الدولي 03٪ سنة 2013 كما سبق الاشارة)
معدل البطالة	4.1٪ عام 2016 3.8٪ عام 2017
التعليم الإبتدائي	*مابين (89.6_100) ٪ يلتحقون بالتعليم الابتدائي
محو الأمية لكبار السن	*مابين (82.5_97.2) ٪ عام 2017
الصحة	*76.2٪ من السكان يحصلون على الرعاية الصحية (2017) *82.7٪ يحصلون على مياه صالحة للشرب.

إعداد الباحثان.

1- مؤشر الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product :

قُدّر الناتج المحلي الإجمالي لرابطة الآسيان سنة 2018 بـ (03) تريليون دولار أمريكي، مما وضع التكتل خامس أكبر اقتصاد في العالم.[15]

الشكل (03): الاقتصاديات العشر الأوائل من حيث الناتج المحلي سنة 2018.

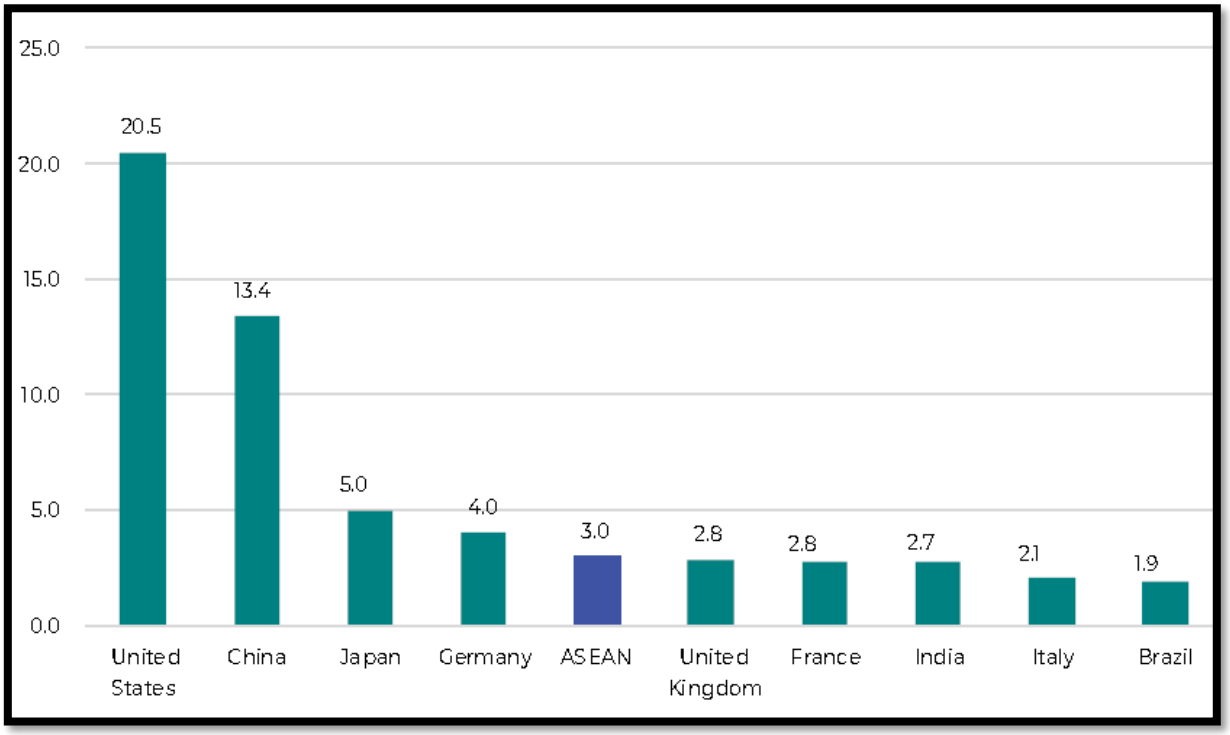

Source : ASEAN Key Figures 2019, Jakarta: ASEAN Secretariat, p:29

طوال الفترة الممتدة بين (2000_2018) كان الناتج المحلي الإجمالي للآسيان في اتجاه إيجابي وهذا بالرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية سنة (2009/2008)، ففي سنة (2000) كان في حدود (0.6) تريليون/دولار، وبحلول (2008) وصل إلى (1.6) تريليون/دولار أمريكي، وبالمقابل تضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 1.195 دولار سنة 2000 إلى 3.299 دولار سنة 2010 و4.601 دولار سنة 2018 .[16]

وإذا أخذنا سنة 2010 كسنة أساس؛ فمن المتوقع أنّ يزيد اقتصاد التكتل إلى أكثر من الضعف (3.8) تريليون/دولار أمريكي بحلول عام 2025 وبهذا سيصل نصيب الفرد إلى 6000 دولار.[17]

وبالرغم من ذلك لا يمكن أخذ النقطة الأخيرة (نصيب الفرد من الناتج) كمعيار ومقياس بأن الشعوب ..... تعيش رفاه اقتصاديا، فهذا متوقف بدرجة أكبر على مدى العدل في توزيع الثروة.

الجدول (02): نسبة مساهمة كل قطاع لكل دولة في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2017.

*المصدر: إعداد الباحثان

الدول الأعضاء	الزراعة	الصناعة	الخدمات	نسبة مساهمة الدولة
بروناي (دارالسلام)	1.1	58.7	40.2	100
كمبوديا	20.6	33.1	39.3	93
لاوس	15.3	35.1	39.4	89.8
تايلاند	6.3	36.0	58.1	100.4
ماليزيا	8.2	38.4	52.0	98.6
ما ينمار	23.3	36.3	40.4	100
الفيليبين	8.5	34.0	57.5	100
سنغافورة	0	24.4	67.1	91.5
فيتنام	14.8	35.0	38.8	88.6
اندونيسيا	12.7	40.1	47.1	99.9
معدل مساهمة كل قطاع	11.08	37.11	47.99	96.18 (المجموع)

إن أول ما يمكن ملاحظته هو تدني معدل مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي، ولعل ذلك يعود للطبيعة الجغرافية في المنطقة، وبالرغم من ذلك إلا أن دول جُزرية كأندونيسيا استطاعت الاستفادة نسبيًا من باقي الأراضي كأبسط مثال على عكس سنغافورة.

وعليه؛ يمكن القول أن رابطة دول جنوب شرق آسيا كتلة واحدة، فلا يوجد مثلاً دولة يُمكن اعتبارها عبئا على باقي دول التكتل، فدولة كبروناي مثلا هي الأخرى تشهد تدني في مساهمة القطاع الزراعي في)GDP(لكنها تتصدر المساهمة في القطاع الصناعي، سنغافورة أيضًا لا تُساهم زراعيًا لكنها تتصدر المساهمة في القطاع الخدماتي، وهذا ما يُساعد الرابطة على سد بعض الفروق.

2- مؤشر التجارة:

الشكل (04): إجمالي تجارة الآسيان من حيث الدول/الأقاليم لسنة 2017 (مليار/دولار)

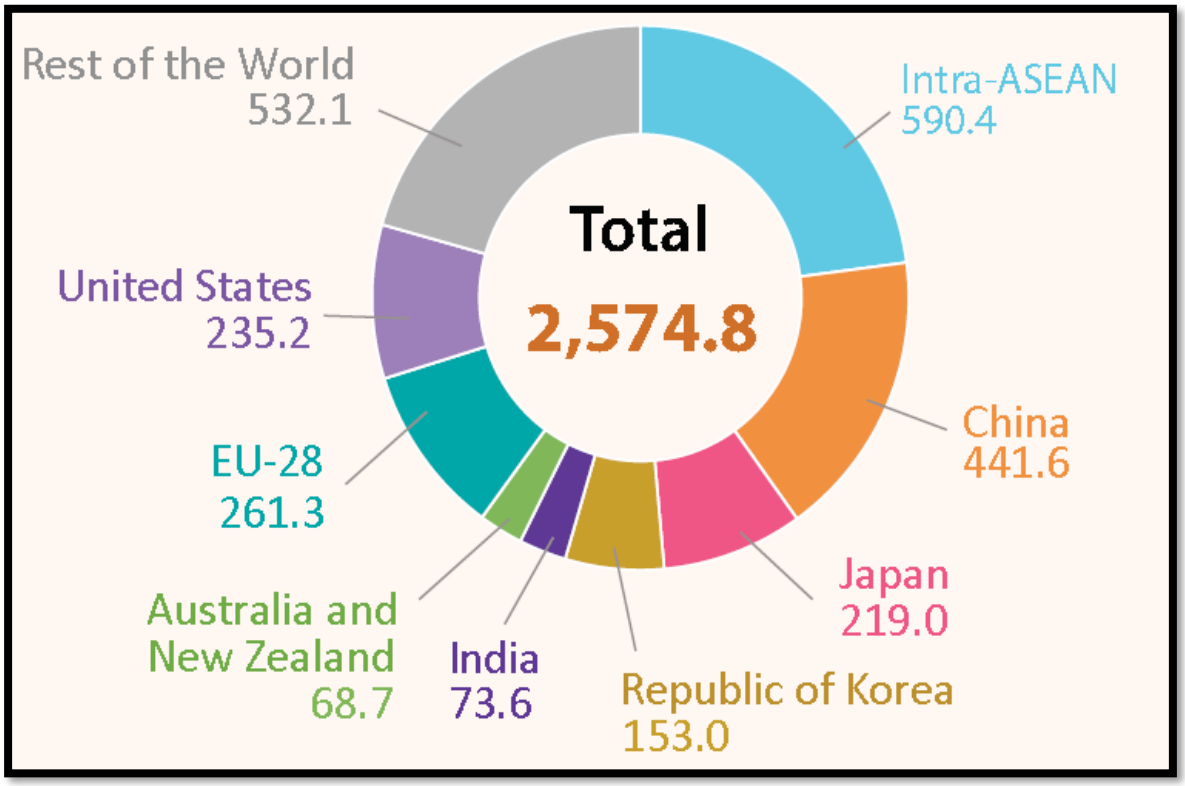

Source : ASEAN Statistical_Highlights_2018, p 06.

تشهد التجارة داخل الرابطة نشاطا واسعًا بإجمالي تجارة بلغ (590.4) مليار /دولار سنة 2017 والذي يدل مما لا شك فيه على مدى تقدم عملية تحرير التجارة من خلال التكتل التجاري بين الدول الأعضاء المعروف بـ (AFTA) والذي يهدف بشكل رئيسي إلى زيادة الميزة التنافسية للمنطقة ككل (بما فيها شركاء الآسيان)عالميًا.

المحور الثالث: محاولات الاختراق الأمريكي للمنطقة.

الآسيان وكغيره من التكتلات الإقليمية الأخرى، لا يمكن منح العضوية فيه لدول من خارج النطاق الجغرافي، إلا أنَّ الميثاق ينص على إمكانية انضمامها من خلال إقامة العلاقات الخارجية مع الرابطة مانحاً إياها لقب "شريك الحوار"[18]، شريطة إجماع الأعضاء على قبول أي شريك خارجي[19] فقد كان اتساع عدد الشركاء الخارجيين سابقا لاتساع العضوية في الرابطة بعقود، ففي فترة السبعينيات وبالتوازي مع ما يعرف بالتوسع الوظيفي للرابطة تم عقد العديد من الشراكات الخارجية[20] مع الفواعل الدولية الاقتصادية خاصة على اختلاف مستوياتهم ومن أهم هذه الشراكات أو العلاقات التي عقدها الآسيان (مع دول كبرى أو مع تكتلات إقليمية) نذكر منها:

أولا: لمحة تاريخية على العلاقات الثنائية:

تعود بداية العلاقات بين الآسيان والولايات المتحدة الأمريكية إلى عام (1977)، لتشهد العلاقات مطلع التسعينات زيادة في التعاون الإنمائي من خلال إطلاق بعض البرامج الاقتصادية التي تستهدف التجارة، الاستثمار، نقل التكنولوجيا وكذا التعليم.[21]

تاريخيًا، وبالرغم من كون منطقة جنوب شرق آسيا منطقة لتقاطع إستراتيجيات القوى العظمى إلاّ أن الاهتمام الأمريكي بالمنطقة شهد تراجعاً طيلة فترة التسعينات، لتشكّل أحداث (11) سبتمبر 2001 عودة الاهتمام بالمنطقة، وذلك لسببين بارزين:[22]

أ. اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية المنطقة "**جبهة ثانية**" في حربها العالمية ضد الإرهاب.

ب. الطفرة الاقتصادية التي شهدتها المنطقة.

في عام (2008) كانت (الو.م.أ) أول دولة غير آسيوية تُعين سفيرا لها، وفي عام (2010) انفردت بكونها أول دولة من خارج القارة تنشئ بعثة مخصصة للآسيان في "جاكرتا"، لتعين بعدها أول سفيرة مقيمة سنة 2011، وفي (03) نوفمبر (2014) تولت السفيرة «نينا هاشيجيان» مهامها بعد تقديم أوراق اعتمدها إلى الأمين العام لرابطة الآسيان «لو لونغ مينه» آنذاك.[23]

بالإضافة إلى ما تقدم لا يمكن إنكار **العامل الشخصي** في موضوع التوجه الآسيوي (Asia-paviot) فالرئيس "باراك اوباما" يعتبر أول رئيس "آسيوي" للولايات المتحدة الأمريكية حيث ولد في هاواي، وأمضى سنين النشأة الأولى في أندونيسيا، ومما لاشك فيه أن لهذه التجارب الذاتية آثارها على توجهات السياسة الخارجية من جهة، ورغبة "أوباما" في محو تعثرات "جورش بوش"الابن من جهة ثانية.[24]

ثانيا / المؤشرات الاقتصادية للعلاقات بين الطرفين:

من الناحية التجارية، تعتبر (الو.م.أ) رابع أكبر شريك تجاري لرابطة الآسيان بعد كل من: (الصين، الإتحاد الأوربي واليابان)،[25] فمنذ التوقيع على اتفاقية إطار لتحرير التجارة والاستثمار (TIFA) عام 2006 والو.م.أ في سعي دائم لتعزيز الروابط التجارية والاستثمارية.

الجدول رقم (03) : تجارة السلع الامريكية مع الآسيان (مليار/دولار).

	2008	2013	2016	2018
الصادرات الامريكية	**66.9**	**79.0**	**74.6**	**85.8**
الواردات الامريكية	**110.1**	**126.9**	**158.4**	**185**
الميزان التجاري (الامريكي)	**–43.2**	**–47.9**	**–83.8**	**–99.2**

Source:Office of the United State trad representative: https://ustr.gov

الجدول رقم (04): التجارة الزراعية الأمريكية مع الآسيان (مليار/دولار)

	2008	2013	2016	2018
الصادرات الأمريكية	7.0	**10.7**	**11.2**	**14.2**

الواردات الأمريكية	8.4	9.5	9.6	13.2
الميزان التجاري (الأمريكي)	-1.4	1.2	1.5	1.0

Source:Office of the United State trad representative: https://ustr.gov

ما يمكن ملاحظته من الناحية الاقتصادية هو العجز الدائم للميزان التجاري الأمريكي (الواردات تفوق الصادرات) بالنسبة لتجارة السلع ، كما أن الو.م.أ وبتعداد سكانها الذي يفوق (350) مليون نسمة سوقا مهما للسلع القادمة من جنوب شرق آسيا، أما سياسياً وبالرجوع إلى الأرقام المبينة في الجداول السابقة تدل على أن الاتفاقية الخاصة بتحرير التجارة والاستثمار TIFA ناجحة نسبيا رغم الأفضلية الآسيوية .

ثالثا / التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة.

إن الشرعية الداخلية لحكومات دول جنوب شرق آسيا المتأثرة بالأساس "بالنمو الاقتصادي المستدام" خلق نوعا من الاستقرار الأمني إقليمياً، فمثلا لا يوجد خطر اندلاع حرب كبرى بين الدول على عكس ما كان حتى العقد الأول من الألفية، وبالمقابل تشكل الجرائم العابرة للحدود والكوارث الإنسانية التي تتطلب المزيد من الجهود تحدياً أمنيا للرابطة وموضع تساؤل في الوقت ذاته حول قدرتها في مواكبتها للتغيرات المتسارعة،والذي تستغله الولايات المتحدة الأمريكية لتوطيد وتوسيع التواجد المادي في المنطقة بالموازاة مع احتمالية المواجهة مع الصين المتزايد بخصوص بحر الصين الجنوبي (scs).[26]

ولمسايرة هذا "التحدي الجيوبوليتيكي" الأكثر أهمية منذ نهاية الحرب الباردة وفق "روبرت أوبراين"مستشار الأمن القومي للرئيس "دونالد ترامب"، شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في تخفيض قواتها المتمركزة بشكل دائم في ألمانيا من 34500 جندي إلى 25000 وإعادة نشرها في مناطق أخرى، وعليه فقد أصبح من الواضح أن العمليات العسكرية الأمريكية عموما أخذت ثلاث اتجاهات:[27]

1. التحول الجغرافي من أوروبا والشرق الأوسط إلى منطقة أسيا والمحيط الهادي.
2. التحول من أسلوب القتال البري الى "معركة جوية -بحرية"
3. والأهم وهو ما ميّز إدارة "ترامب"؛ الرغبة في تقليل حجم الإنفاق الدفاعي.

وعلى هذا الأساس تستهدف واشنطن من خلال إعادة تمركز القوات العسكرية في هذه المنطقة (04) أهداف :

1. تعزيز القدرات الدفاعية للدول الشريكة في المنطقة لمواجهة التحديات الأمنية التقليدية/غير التقليدية، الأمر الذي يستلزم توسيع نطاق البرنامج العسكري ليشمل دول أخرى إلى جانب الحليف الأول الفيليبين (وهو ما يحدث فعلياً مع اندونيسيا وتايلاند والرابطة عموما وكان أحدث مثال سنة 2018 حيث قدمت الو.م.أ 291 مليون دولار كمبلغ إضافي موّجه للتمويل العسكري الخارجي)
2. إبرام اتفاقيات جديدة لزيادة نشر قوات التدخل السريع ذات المهام الموّجهة في المنطقة، والتي يمكنها إزالة العقدة حيال التدخل العسكري من جهة ومنح الجيش الأمريكي عموما فرصة أكثر للتواجد الإقليمي.
3. المساعدات التي تُقدم من طرف القوات العسكرية المتواجدة أوقات الكوارث الطبيعية.

4. والأهم مما سبق؛ استخدام إحدى الدول الشريكة كطريقة من خلال السعي إلى توفير بنية تحتية في مسارح العمليات المحتملة، الأمر الذي يرفع بشكل كبير التكاليف المحتملة على بكين في حال انتهاج أي سلوك عدواني.[28]

على سبيل المثال؛ دفع النزاع في بحر الصين الجنوبي بين "الصين" و "الفلبين" على بعض الجزر إلى "إيقاظ" ذلك الارتباط التقليدي بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول المنطقة من خلال إعادة بعث الحلف الدفاعي، بغض النظر على المساعدات العسكرية المقدمة لسنغافورة، وكذلك هو الحال للحلف التايلاندي الأمريكي.[29]

كقراءة لما تقدم؛ يمكن القول أن مرحلة التأرجح الإستراتيجي التاريخي التي دخلتها السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية عقب نهاية الحرب الباردة، والتي بدت معالمها بإعادة ترتيب الأولويات على سبيل المثال التراجع التدريجي لمكانة أوروبا وحتى منطقة الدراسة (غلق القواعد العسكرية المتواجدة في بعض دول المنطقة مطلع التسعينيات) على حساب منطقة الشرق الأوسط كمحور ارتكاز جديد ومبرر للحرب الكونية على الإرهاب، إلا أن جيوبوليتيكة القرن الحالي فرضت منافسين جُدد؛ فالامتداد الصيني مثلا داخل المنطقة الآسيوية خاصة من جهة والانتعاش الاقتصادي لدول منطقة الجنوب الشرقي من جهة ثانية فرض على الولايات المتحدة الأمريكية إعادة ترتيب الأولويات والتفكير في محور ارتكاز جديد وبذلك تعميق الانخراط في المنطقة بمزيج من القوتين؛ الناعمة لاحتواء المزيد من الدول كتايلاند، الفيليبين ..الخ، والصلبة من خلال الانتشار العسكري المتواصل لطمأنة الدول الشريكة من جهة وردع ومنع صعود أي قوة مهيمنة في المنطقة خصوصا فيما يتعلق بتلك المطالب المتصاعدة في بحر الصين الجنوبي.

المحور الرابع: إستراتجيات المواجهة الصينية للانخراط الأمريكي.

أولا / لمحة تاريخية على العلاقات الثنائية:

شهد عام 1991 انطلاق الحوار بين الطرفين و استمر لغاية 1996 لتصبح الصين من شركاء الحوار، وفي سنة 1997 عُقدت أول قمة غير رسمية في "كوالا لمبور" بماليزيا والتي تقرّر من خلالها إقامة شراكة موّجهة للقرن الحادي والعشرين قائمة على أساس حسن الجوار والثقة المتبادلة بين الآسيان والصين.

في عام 2003 وبعد مفاوضات بادرتها الصين انضمت إلى معاهدة الصداقة والتعاون، وفي ديسمبر 2008 عينت الصين أول سفير لها في الآسيان وفي 2011 أثمر تعميق العلاقات على إنشاء مركز الآسيان-الصين (ACC) والذي يهتم بجمع المعلومات وتقديم مقترحات للطرفين بشأن العلاقة التعاونية.[30]

جنوب شرق آسيا منطقة ضخمة مجاورة للصين برا وبحريا من خلال بحر الصين الجنوبي، وتركز الصين في علاقاتها مع الآسيان على التعامل معها ككتلة واحدة بدلا من العلاقات الثنائية

ثانيا / التعاون الاقتصادي والتجاري:

يبذل الطرفان جهودًا دبلوماسية لتعزيز الروابط بين الجانبين اقتصاديا، فلقد نما التعاون نمواً سريعا، ففي عام 2018 بلغ إجمالي التجارة بين الصين –الآسيان (587.8) مليار/دولار أمريكي، الرقم الذي جعل الآسيان أكبر شريك تجاري للصين متفوقة على الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة.[31]

وفقا لإحصائيات وزارة التجارة الصينية لعام 2019، فقد بلغت التجارة الثنائية بين الطرفين (641.46) مليار/د.أ بنسبة نمو بلغت (9.2٪) على العام السابق، وبهذا ظلت الصين الشريك التجاري الأول للآسيان لمدة (11) سنة متتالية .

أما بخصوص الاستثمار بلغت الاستثمارات الصينية في الآسيان (112.3) م/د.أ في حين بلغت استثمارات الرابطة في الصين (124.61) م.دأ.[32]

بالرغم من ايجابية الأرقام السابقة.

ثالثا / العلاقات الآسيوية و مشكلة بحر الصين الجنوبي :

أبرمت الصين والآسيان عددًا من الاتفاقيات التي –حسب وجهة نظر الصين- تدعم السلام والأمن في المنطقة من جهة والازدهار والتنمية من جهة ثانية، ففي (04) يونيو 2002 وقّع الطرفان بمثابة إعلان (DOC) بشأن سلوك الأطراف الموحد في بحر الصين الجنوبي وكانت هذه الوثيقة بمثابة رسالة طمأنة للعالم بأنّ المنطقة ستكون منطقة صداقة بدلاً من الحرب أنّ الآسيان والصين قادران على حل النزاعات سلميًا عن طريق الحوار.[33]

رابعا / المحدد العسكري الصيني في التوجه نحو المنطقة: يعتبر صعود القوة البحرية الصينية نتيجة طبيعية لتوسيع و تعدد مصالحها الاقتصادية و الجيوستراتيجية في المحيط الإقليمي و في مناطق أعالي البحار بالإضافة إلى تراجع التهديد البري بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ، وسعيها الدائم نحو تأمين مواردها الطاقوية، و فرض نفسها كقوة كبرى في منطقة جنوب شرق آسيا جعلها تدخل في نزاعات مباشرة مع دول المنطقة خاصة في بحر الصين الشرقي و الجنوبي، و إن محاولات الصين فرض سياسة الأمر الواقع عبر توسعها البحري و احتلالها للعديد من الجزر خلف تخوف كبير من قبل دول المنطقة و هذا ما أدخلها في سباق تسلح بحري قد يعمل على وجود صدام مباشر معها خاصة في ظل الوجود العسكري الأمريكي الدائم و الداعم لها و الذي تعتبره الصين تهديدا مباشرا لأمنها القومي[34].

خامسا / التكامل الإقليمي بين الصين ورابطة الآسيان وتحول الأولويات :

سرعت الأزمة الوبائية الراهنة من وتيرة الأحداث السياسية المتصاعدة في آسيا بالخصوص، باعتبارها موطن الوباء، فبعدما وقعت الفواعل الدولية ضحية لانتشار الفيروس، ولم تنجح التقديرات السياسية الأحادية في احتوائه، تبنت العديد من الدول المتجاورة خططا مشتركة قصد الحد من آثارها المدمرة، مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، التي تتحد لمواجهة الجائحة من خلال تعزيز التعاون في مجال تطوير البحوث وتبادل المعلومات، والاتفاق على خطوات مشتركة وسياسات منسقة للتعامل مع التداعيات الاجتماعية للوباء وحماية المواطنين كأولوية قصوى، كما تعهدت الصين واليابان وكوريا الجنوبية بالتعاون فيما بينها لمحاصرة الأزمة الراهنة في إطار ما يسمى(آسيان +3) من خلال إنشاء صندوق المساعدات والإمدادات الطبية، وهذه المقاربة تساعد الصين على خلق بيئة تعاونية متعددة الأقطاب مواتية لها ومعادية للهيمنة الأمريكية .

ما يلاحظ أن سياسات التكامل والاندماج في آسيا تأخذ منعطفا آخر ، وترسم للدول الداخلة في نظام التكامل الإقليمي دورا يتوافق مع متطلبات المرحلة الراهنة المتمثلة في تضافر الجهود لمحاربة الجائحة، وتعطي بذلك دفعة قوية في سبيل تدعيم الدور الأمني المنوط بظاهرة الشراكات بدل الأحلاف في آسيا ، والتعاون بدل الهيمنة، وترسيخ ثقافة القيادة الأخلاقية والواقعية الأخلاقية والسلطة الإنسانية بدل القوة العسكرية .

خاتمة:

يتمتع الآسيان دون غيره وكما لاحظنا بقدر كبير من المرونة في الجانب الاقتصادي ولعلى من بين أهم الأسباب عدم تحديد سنوات معينة مثلا لبلوغ مرحلة ما، كما أنّ التركيز على الدخول في علاقات اقتصادية ساهم في الرفع من مستوى التنمية للرابطة ككل وحتى داخل الدول، الاّ ان ما يهدد الرابطة تلك المشاكل السياسية داخليا والتي يتحاشى القادة الآسيويون الخوض فيها، أما التهديد الخارجي يتمثل في محاولات الاحتواء الضمني من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وعليه يمكن استخلاص النقاط الآتية:

1. يشترك الآسيان مع أغلب التكتلات على المستوى العالمي، كونه وليد صراع إقليمي المواجهة الاندونيسية الماليزية والذي كان لها تأثير على إقليم الجنوب الشرقي للقارة.
2. يتميز التكتل الآسيوي عن نظيره الأوروبي في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء وحتى بعض الخلافات بين دول التكتل، كما أنه لا يطمح لزعامة آسيا بل لتعزيز النمو الاقتصادي وتسريعه.
3. تتمتع دول الآسيان بمؤشرات تنموية إيجابية تؤهله للمنافسة الخارجية اقتصاديًا
4. ساهمت العلاقات الاقتصادية والتي من ضمنها التجارية في جعل الآسيان عملاق تجاري، وهذا نتيجة المتابعة المستمرة وسياسات التحديث.
5. يسعى كما أسماه إعلان الآسيان شركاء الحوار إلى محاولة احتواء بعض دول التكتل الأمر الذي أدى إلى إنفراد بعض الدول بقراراتها بعيدا عن مجالس الرابطة مما يعني صعوبة أو استحالة تخلي الدول الكامل على فكرة الدولة القومية، ومع ذلك فهذه النقطة لا يمكن اعتبارها مهددة لوحدة التكتل طبعا إذا ما نظرنا إلى أن الهدف الرئيسي تعزيز النمو الاقتصادي.

وأخيرا يمكن القول أنه في الوقت الذي ترتكز فيه الولايات المتحدة الأمريكية على عامل الحرب باعتبارها محور انتقال القوة،و تراهن على سياسة المجابهة و إستراتيجية الاختراق ومنطق الأحلاف، فإن الصين ترفض أدبيات انتقال القوة وفق النظرية الغربية، وتطرح بالمقابل محور الشراكات الإستراتيجية المبنية على أساس التعاون والمصالح المشتركة، وتراهن بذلك على مرونة الانتقال السلس والسلمي لها، مع القبول بمبدأ القيادة الدولية المشتركة للعالم، باعتبارها أكثر الخيارات عقلانية للصين، وهذا الطرح يتلاءم مع سياسة أعضاء رابطة جنوب شرق آسيا ذات الطابع الاقتصادي والتجاري البحت لا السياسي، لتكون بذلك المستفيد الأول من هذه الإستراتيجية الصينية.

الهوامش :

[1] يتكون اتحاد ماليزيا من: (سنغافورة، ملايا وساراواك، شمال بروناي).

[2] Lee, Kuan Yew, Konfrontasi (or Confrontation) ends 12th Aug 1966 http://eresources.nlb.gov.sg., seen: 17.12.2019 at 20.45.

[3] Ibid.

[4] Johnny Wood, " **What is ASEAN?",** 09 May 2017 on: https://www.weforum.org/, seen: 18.12.2019 at 15:30pm.

[5] الوزراء هم: آدم ملك (إندونيسيا)، تون عبد الرزاق (ماليزيا)، نارسيسو رامو (الفلبين)، راجاراتنام (سنغافورة)، ثانات خومان (تايلاند)

[6] الموقع الرسمي للآسيان : https://asean.org/asean/about-asean/history/ تم الاطلاع عليه: 18.12.2019 على الساعة: 18:45م.

[7] خالقي علي، رميدي عبد الوهاب، "**رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان asean) "نموذج الدول النامية للإقليمية المتفتحة**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، (ع: 06)، 2009، ص 82.

[8] Eleanor Albert, Lindsay Maizland, " **What is ASEAN**", last update: 20 décember 2019 on **https://www.cfr.org/backgrounder/what-asean** , seen: 19.12.2019 at 18:30 pm.

[9] سبق هذه الاتفاقية اتفاقية "التعاون الاقتصادي " بين الصين ورابطة الاسيان، التي شكلت اللبنة الاولى لاتفاقية التجارة المذكور.

[10] رميدي عبد الوهاب، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية(دراسة تجارب مختلفة)**،اطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006_2007 ص 215.

[11] Eleanor Albert, Lindsay Maizland**, op.cit.**

[12] **Alex Gray, " ASEAN is 50, and it's come a long way. Here's why you should care",** 16 Jan 2017, https://www.weforum.org/.

[13] ASEAN Key Figures 2019, Jakarta: ASEAN Secretariat, October 2019, p: 01.

[14]**"9 things you need to know about ASEAN**",April 16, 2019 : https://www.db.com/newsroom_news/2019/9-things-you-need-to-know-about-asean-en-11469.htm

[15] **Source :** ASEAN Key Figures 2019,**op.cit** , p:29

[16] **Ibid**, p:29

[17] Michael G. Plummer**, "US-ASEAN Relations in a Changing Global Context**", Panorama 28.05.2017, p. 141.

[18] ومن الأمثلة :في 05 أغسطس 2017 من خلال البيان المشترك الصادر عن الاجتماع الوزاري ال(50) للرابطة في مانيلا.أُعلن عن قبول تركيا كشريك جديد للحوار القطاعي للرابطة.

[19] Louie Dane C.Merced, "'**Partners' for change: understanding the external relations of ASEAN**",cirss commentaries,(center international relations & strategic studies,) vol (05), N (20), August 2017.

[20] Ekaterina Koldunova, **"Dialogue partner" ships in ASEAN External relations",**International Trends (Russia). Vol (15). N 03(50), July-September 2017**, p 47.**

[21] **"History of the U.S. and ASEAN relations",** https://asean.usmission.gov/our-relationship/policy-history/usasean/, seen: 29.09.2020 at 20:30.

[22] ابتسام رمضاني، "**التنافس الاستراتيجي الصيني–الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا**"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد (13)، جويلية (2018)، ص 105.

[23] **History of the U.S. and ASEAN relations, op.cit.**

[24] محمود حمد، "أهداف وتوجه الاستراتيجي شرقا ..الغرض والطموحات"، مركز الجزيرة للدراسات، 24.02.2013: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/02/201322411521920549 1.html تم الاطلاع عليه: 02.10.2020.

[25] Eleanor Albert, Lindsay Maizland**, op.cit,** p 48

[26] Peter chalk, **"The U.S. Army in Southeast Asia (Near-Term and Long-Term Roles)",** RAND Corporation, p vii.

[27] Tsuyoshi Nagasawa and Shotaro Miyasaka, "**Thousands of US troops will shift to Asia-Pacific to guard against China**",05.07.2020https://asia.nikkei.com/Politics/International-

relations/Thousands-of-US-troops-will-shift-to-Asia-Pacific-to-guard-against-China, 01.10.2020 at 21:30.

[28] **Ibid**, p vii.

[29] بلسام رضواني، **مرجع سبق ذكره**، ص 106.

[30] ASEAN-China relation, on: http://www.asean-china-center.org/

[31] Huang Xilian**, "Building stronger ASEAN-China relations in new era"**,on: **https://www.thejakartapost.com/academia/2019/11/02/building-stronger-asean-china-relations-in-new-era.html , seen: 28.06.2020, 20.30 pm.**

ASEAN-China relation, **op.cit.**[32]

[33] Guo Xinning, "**Anti-Terrorism, Maritime Security, and ASEAN-China Cooperation: A Chinese Perspective**", Trends in Southeast Asia Series: (15), Institute of Southeast Asian Studies, 2005, p 18.

[34] إبراهيم مشعالي، عبد المالك حطاب، "**الصعود البحري الصيني و تأثيره على الأمن الإقليمي في جنوب شرق آسيا**"، مجلة المعيار،عدد52،جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، قسنطينة، سبتمبر 2020، ص 1.

"دور العامل العسكري في توجيه السلوك الإسرائيلي في آسيا"

دراسة حالة الشرق الأوسط.

The role of the military factor in the Israeli approach in Asia
A case study of the Middle East

الباحث عبد الحق بن فرشيش

باحث في الدراسات الاستراتيجية والامنية

جامعة الجزائر 3

ملخص:

تلعب المؤسسة العسكرية في إسرائيل دورا حيويا في حفظ بقاء هذا الكيان، فهي تعتمد بشكل أساسي على الجانب العسكري في توجهاتها الخارجية وترتيبات ساحتها الداخلية. والدارس لتاريخ هذا الكيان، يعلم جيدا أن هذا النوع من التفكير العسكري البحت لم يأت عبثا، وإنما بناء على عقدة مخاوف كانت ولازالت تعاني منها إسرائيل تتعلق بخطر الزوال والتهديد الوجودي الذي تواجهه مع العرب.

ورغم أن جيش الدفاع الإسرائيلي والمؤسسة العسكرية بشكل عام واصلت إنتهاج مسار التطوير والعصرنة في مجال التسليح والتدريب وإقتناء وإنتاج أحدث التكنولوجيات العسكرية والأسلحة الحديثة، إلّا أنها لازالت تعاني من تبعية خارجية وضعف جيوإستراتيجي نابع من موقعها الجغرافي الذي فرض عليها خيارات عسكرية محدودة وتوجهات تكتيكية صارمة.

وبالتالي، ظلّ المحدّد العسكري يلعب دورا رئيسيا في توجيه السلوك الإسرائيلي تجاه دول الجوار، وأصبحت الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية تُصمّم بناء على المعطى العسكريّ، سواء فيما يخص التوجه التعاوني تجاه دول القارة الآسيوية أو التوجه الصراعي تجاه دول الشرق الأوسط.

الكلمات المفتاحية: جيش الدّفاع الإسرائيلي، الشّرق الأوسط، الحرب الإستباقيّة، الحرب الشّاملة.

Abstract

The military establishment in Israel plays a vital role in preserving the existence of this entity, as it relies mainly on the military side in its external orientations and internal arena arrangements. The one who studies the history of this entity knows very well that this type of purely military thinking did not come in vain, but rather based on the complex of fears that Israel was and still suffers from, related to the risk of demise and the existential threat it faces with the Arabs.

Although the IDF and the military establishment in general continued to follow the path of development and modernization in the field of armament, training, acquisition and production of the latest

military technologies and modern weapons, it still suffers from external dependence and geostrategic weakness stemming from its geographical location, which imposed on it limited military options and strict tactical directions.

Consequently, the military determinant continued to play a major role in directing Israeli behavior towards neighboring countries, and the Israeli security strategy became designed based on the military given, whether with regard to the cooperative approach towards the countries of the Asian continent or the conflict orientation towards the countries of the Middle East.

Keywords: The Israel defense forces (IDF), the Middle East, pre-emptive war, total war.

مقدمة:

رغم الولادة الحديثة لما يسمى بدولة "إسرائيل" ومحدودية القوة البشرية والعسكرية لها آنذاك، إضافة إلى عقدة القيود الجغرافية التي تعاني منها الدولة العبرية، والتي فرضت عليها خيارات جيواستراتيجية قد تتعارض مع أهدافها القومية. إلّا أننا لا يمكن أن نغفل التطور السريع والمتنامي للقوة العسكرية الإسرائيلية وتدعيمها لأقصى الحدود بالعنصر البشري، سعيا منها لتصدير مفهوم الردع لدى الدول العربية المعادية.

في مقابل ذلك، فإن القادة الإسرائيليون يعلمون تمام العلم أن هذا التقدم غير كاف على الإطلاق، مادامت الدولة لا تزال تعتمد على الدعم الخارجي، وبالتالي بقاء منطق العسكرة كمحرك رئيسي في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي.

بناء على ما سبق، فإن السلوك الإسرائيلي تجاه القارة الآسيوية والشرق الأوسط خصوصا سواء كان توجها صراعيا أو تعاونيا، فإنه يعتمد بالأساس على المعطى العسكري كمحدد رئيسي لتوجيه السياسة الأمنية الإسرائيلية، فمن غير المعقول لدى القادة الإسرائيليون الدخول في حرب أو صدام مباشر لا يكون فيه الطرف الإسرائيلي على كامل استعداداته وتفوقه العسكري على الأطراف المعادية.

الإشكالية:

ما مدى تأثير العامل العسكري في توجيه السلوك الإسرائيلي تجاه القارة الآسيوية ودول الشرق الأوسط؟

خطّة البحث:

- المحور الأوّل: قدرات ومقوّمات المؤسّسة العسكرية الإسرائيلية.
- المحور الثاني: الإختراق الإسرائيلي للجبهة الآسيوية والأهمية الاستراتيجية لدول القارّة في تحقيق الأهداف القوميّة لإسرائيل.
- المحور الثالث: توجّهات السّلوك الإسرائيلي في الشرق الأوسط بناء على المعطيات العسكرية الإسرائيلية.

المحور الأول: قدرات ومقوّمات المؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

إن كلّ زائر لإسرائيل يخرج بانطباع لابد منه، وهو أن الأشياء العسكرية لها الأفضلية في كل شيء: منظمّات الشباب، الجنود النّظاميون، البحارة، الطيارون، القوات الاحتياطية العسكرية، الرجال على الحدود وقوّات الشرطة ... كلّ شيء يشير إلى أن إسرائيل تضع تأكيدا كبيرا على أجهزة ومعدات الحرب. وبالتالي، تنفق إسرائيل مبالغ طائلة على

الشّؤون الدّفاعية، ويبلغ حجم ما تنفقه 10 بالمئة من مجموع إنتاجها القومي، ولكي لا تتضاعف نفقات إسرائيل العسكرية وتحصل على الفائدة المرجوّة من المبالغ التي تنفقها على قواتها المسلحة فإنها تعتمد على العسكريين الإحتياط (الجنود المدنيّين citizen soldier)، فهي تدفع الرّواتب للعسكريين النّظاميين فقط الذين يكونون العمود الفقري لجيش الدفاع الإسرائيلي في وحدات ثابتة مهيكلة.[1]

ولقد استطاع الصّهاينة إنشاء قوّة حربية في فلسطين، لها نظامها وقيادتها وسلاحها وخبرتها، قبل أن يكون لهم دولة ولا حكومة ولا أي مظهر من مظاهر الاستقلال والحكم الوطني. وفيما يلي جدول بالقوة العسكرية لدولة إسرائيل عند إعلان مولدها 1948:

القوّة البشرية	64000
البنادق	22000
الرّشّاشات الخفيفة والمتوسطة	12500
مدافع الهاون 2 عقدة و 3 عقدة	800
مدافع ضد الدبابات	75
مدافع ميدان	4

ولكي ندرك مدى تطور هاته القوّات، فإنّ الجدول المذكور تطوّر كثيرا في أقل من خمسة أشهر من مولد إسرائيل، وتم البدأ في تكوين جيش الدفاع الإسرائيلي فأصبح هذا الجيش في منتصف أكتوبر 1948 على هذا الشّكل:

القوّة البشرية	80000
البنادق	67500
الرّشّاشات الخفيفة والمتوسطة	21300
مدافع الهاون 2 عقدة و 3 عقدة	1200
مدافع ضد الدبابات	675
مدافع هاون 120 ملم	12
مدافع هاون 6 عقدة	33
مدافع ميدان	250

إلى جانب عدد من الطّائرات الخفيفة والزوارق الحربية.[2]

اهتمت الصّهيونية بتحويل المجتمع الإسرائيلي إلى مجتمع عسكري تشكّل القوى العاملة نصفه، وينخرط أكثر من نصف هذه القوى العاملة في تشكيلات القوّات المسلحة الإسرائيلية، وهي أكبر نسبة تحمل السلاح بين مختلف دول العالم، والتي أدت إلى الإعتماد على قوات نظامية وإحتياطية محدودة والتعويض عن ذلك بالتقدم التكنولوجي لجيش الدفاع الإسرائيلي وإقناع الخصوم بعدم جدوى الدخول في صراع مسلّح، مما نتج عن ذلك كلّه ضرورة إتباع أساليب الحرب القصيرة الخاطفة والإستباقية وسرعة نقلها إلى أراضي العدو.[3]

وبما أن إسرائيل صغيرة نسبيا، وأعداءها يطوّقونها، فمن الضّروري أن يكون نفيرها فعّالا وقويا، لذلك يقتضي أن يكون ضباطها وضباط صفها وجنودها الإحتياط قادرين خلال ساعات قلائل من دعوتهم أن يكونوا تحت السلاح فعلا. بالإضافة إلى ذلك فإن سكّان إسرائيل قليلون نسبيا، لذلك فهي لا تتحمّل أعباء جيش نظامي ثابت وكبير يكفي للدّفاع عنها ولصدّ هجوم مفاجئ عليها، لذلك عالجت هذه المشكلة بالعسكريين الإحتياط رجالا ونساء، المدرّبين على واجباتهم العسكرية.[4]

نظام إسرائيل الذي وضعته حيز التنفيذ في تشكيل قواتها المسلحة يتلخص فيما يلي:

أ- الإحتفاظ بقوّات نظامية عاملة ذات حجم صغير نسبيا، ولكن على مستوى عال من التدريب وقابلية حركة جيدةمع الإحتفاظ بقوة جوية فعالة.

ب- تشكيل قوات إحتياطة كبيرة على شكل وحدات هيكلية.

ج- إلقاء أعباء حراسة الحدود على المدنيين في المستعمرات.[5]

مكانة السلاح النووي في الفكر العسكري الإسرائيلي:

وبحسب إحصائية مهمّة صادرة عن معهد أبحاث السلام فإن إسرائيل إمتلكت ما بين 1948الى 1991 من 60 إلى 100 سلاح نووي وكمية البلوتونيوم تتراوح ما بين 240 كيلوغراما إلى 415 كيلوغرام وتتجلى أهمية هذه المعلومات في جانبين:

1- حجم ما وصلت إليه اسرائيل في هذا المجال.

2- ما تشكله الترسانة النووية من مشكل يضاف إلى المشاكل الكبرى المطروحة في المفاوضات الآنية.[6]

كما عرفت إسرائيل تطورا على صعيد الأسلحة النووية وتنقسم إلى:

1- الرؤوس الذرية: وهي أول ما امتلكته إسرائيل، و تشبه نكازاكي من زنة 20 طن.

2- الأسلحة النّووية التكتيكية: من خلال الدراسة المذكورة تبين أن سعي إسرائيل لامتلك هذا النوع منذ بداية السبعينات شبه مؤكد وأن هذه الرؤوس لها قوة تدميرية محدودة.[7]

الفكر العسكري الإسرائيلي:

إن الفكر العسكري الأمني الإسرائيلي قد استمد شرعيته السياسية من الأفكار والتّعاليم التي جاءت بها الدّيانة اليهودية، وذلك في إطاره العام الذي صاغه "ديفيد بن جوريون" أحد مؤسّسي دولة إسرائيل، وأول رئيس وزراء للدّولة العبرية، وذلك إلى الحدّ الذي يمكن القول فيه أن الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية ماهي إلّا الإطار الفكري والتّطبيقي للعقيدة الدّينية، سواء في الدّعوة للاستيلاء على الأرض "تنفيذا لوعد الرب"، أو من خلال القناعات اليهودية الصهيونية. وأبرز ما يميز به الفكر العسكري (الأمني) لليهود القديم والمعاصر، هو ذلك التّرابط الوثيق بين "حروب إسرائيل" وبين "ربّ الجنود"، فالحرب عمل مقدس في ذلك الفكر، لأن قائدها هو الله "يهوه إله إسرائيل"، وهو في الوقت نفسه رب الجنود، محارب شديد يقود شعبه بعنف وغلظة وترتيبا على ذلك فكل حروب إسرائيل قديمها وحديثها إنما هي حروب مقدسة. وفي

هذا المعنى يقول "موشي ديان" حاخام جيش الدفاع الإسرائيلي، إبان الجولة الثالثة في يونيو 1967"أن حروب إسرائيل الثّلاثة مع العرب في سنوات 1967،1956،1948، إنما هي حروب مقدسة، إذ دارت أولاها "لتحرير إسرائيل" ومن أجل تحرير وتثبيت وتحقيق أمن إسرائيل نؤمر بالقتال"[8]

ولتحقيق ذلك، بذلت المؤسّسة العسكرية الإسرائيلية الجهود لترسيخ تعاليم الديانة اليهودية التي تحض على القتال، وتحث على تعبئة الموارد والأعداد للحرب، كما تعمل بلا ملل على نشر الوصايا الدّينية العسكريّة لتصبح جزءا من حياة الجنود وزادهم اليومي، ثقة منها بأن ذلك هو السّبيل الأمثل نحو خلق الشخصية العسكرية المقاتلة المتحلية بصفات المبادأة والتعرض المشحونة بروح الهجوم والرغبة في القتال. وهنا يمكن القول أن مفهوم الأمن الإسرائيلي إرتبط دراماتيكيا بالنظرة الإسرائيلية إلى الذات ونظرة اليهود إلى أنفسهم، وهو الأمر الذي يؤدي إلى توظيف التفوق العسكري لتحقيق التوازن والاستقرار كما تراه المؤسسة العسكرية الحاكمة في إسرائيل.[9]

معادلة الأمن القومي الإسرائيلي:

رأى "إيجال آلون" أن الأمن القومي يتعدّى الدّفاع عن شعب ضد جميع أنواع الأعمال (العدائيّة) من الخارج إلى كونه: "محصّلة إتّصالات للدّولة مع بيئتها القريبة والبعيدة، والتي قوّتها وجاهزيتها ووسيلتها وقدرتها على التّنفيذ من أجل حماية مصالحها الحيويّة وتحقيق أهدافها وغاياتها القومية". وبإمعان النّظر في التّعريف "توجد علاقة وطيدة بين ما تريد الدّولة تحقيقه من جهة (الغاية القوميّة) وبين قدرتها على إنجاز ذلك من جهة أخرى (القدرة القومية)، أي مطابقة الهدف مع الإمكانيات. وفي إطار ما سبق فإنه من الممكن دراسة هذا التّعريف وتحليله كنموذج يشبه المعادلات الرّياضية، إذ يُطلق عليها إسرائيليا مصطلح (معادلة الأمن القومي الإسرائيلي)، وتكونت هذه المعادلة من ثلاثة متغيرات لا يمكن قياسها كمّيّا بل كيفيا وهي :

القدرة القوميّة: (المقوّمات) الموجودة كطرف في المعادلة – والغايات القوميّة (الأهداف) كطرف آخر وبينهما - الوسائل المتبعة (الركائز) لتحقيق هذه الغايات.[10]

وبالتالي يمثل العامل العسكري الإسرائيلي المقومات أو القدرة القومية كطرف أول في المعادلة يقابله الهدف أو الغاية القومية الإسرائيلية التي تتحدد كيفية الوصول إليها (السلوك) بناء على القدرة القومية المتمثلة أساسا في المعطيات العسكرية.

المحور الثاني: الإختراق الإسرائيلي للجبهة الآسيوية والأهمية الاستراتيجية لدول القارّة في تحقيق الأهداف القومية لإسرائيل.

في آسيا نستطيع القول أن إسرائيل استخدمت صناعتها العسكريّة للتوغّل في القارّة، وتجدر الإشارة إلى أن توسّع السّلوك الإسرائيلي في القارة الآسيوية كان بمثابة استراتيجية لتجاوز الطّوق العربي والحصار الدّولي على إسرائيل بالاعتماد على "سياسة القفز فوق الحواجز الاقليمية".[11]

دوافع الوجود الإسرائيلي في آسيا:

إلى جانب ذلك فإن إسرائيل سعت للتّغلغل في القارة الآسيوية لدوافع كثيرة أهمها:

أولا: تعتبر إسرائيل أن وجودها في القارة الآسيوية يكسبها عاملا من عوامل القوّة في المجال الدّولي، ويساعدها على نيل تأييد وتعاطف ومساندة هذه الدول لمواقفها السّلبية ضد الحقوق العربية الشرعية في فلسطين، وحاجتها الماسّة إلى أصواتها في المنظمات الدولية، وفي طليعتها منظمة الامم المتحدة.

ثانيا: إن نجاح العدوّ الإسرائيلي في إختراق جبهة آسيا يكسبه ميدانا مهما لنشاط متعدد الوجوه، لا يقتصر على مسألة العلاقات الدبلوماسية فقط، بل لتكون مسرحا يمكن أن تلعب فيه إسرائيل أدوارا إقتصادية وسياسية وعسكرية.

ثالثا: تسعى الدّولة العبرية من خلال إختراقها لجبهة آسيا إلى تفتيت أو إضعاف علاقات تلك الدّول الآسيوية بالعالم العربي، بحيث تشل من فاعليتها إلى أقصى حد ممكن، إنطلاقا من مبدأ حرمان العرب من أي مكسب معنوي سياسي أو مادي، في أية بقعة من بقاع العالم.[12]

كما أن نجاح إسرائيل في إختراق جبهة آسيا يكسبها ميدانا مهما لنشاط متعدد الأوجه لا يقتصر على العلاقات الدبلوماسية فقط، بل لتكون مسرحا يمكن لإسرائيل أن تلعب فيه ادوارا اقتصادية، سياسية وعسكرية.[13]

وللإحاطة بشكل أكبر بالإختراق الإسرائيلي لجبهة آسيا علينا ان نعمد إلى ذكر السّلوك الإسرائيلي تجاه الدول الآسيوية على حدى:

السّلوك الإسرائيلي تجاه الهند:

بعد عديد المحاولات الإسرائيلية غير الناجحة للتقرب من الهند في عهد "الماهاتما غاندي" حدث تحول كبير في الموقف الهندي خلال الفترة ما بين عامي 1991 و 1992، نتيجة العوامل التي أفرزتها المتغيرات الدّولية خلال تلك الفترة، وكان أول هذه المتغيرات الأزمة الإقتصادية التي دفعت الهند إلى طرق ابواب واشنطن والسعي للعمل بالخرافة القائلة بأن الطريق إلى بورصة نيويورك يمر عبر تل أبيب، وثانيها الوقوف في وجه مساعي باكستان لصناعة القنبلة النووية، وثالثها الوضع العربي العام وبدء العملية السلمية في المنطقة. أما بالنسبة للأهداف الإسرائيلية من التقارب مع الهند نجملها في 3 أسباب:

1- إقامة تحالف هندي – إسرائيلي في مواجهة باكستان التي تعتبرها تل أبيب دولة مواجهة مثل إيران وتعتقد أن مجالها الحيوي يمتد حتى الحدود الباكستانية وهي تخشى مما تسميه "القنبلة النووية الإسلامية"

2- الحصول على دعم الهند للموقف التفاوضي الإسرائيلي مع العرب والسّعي إلى الحدّ من تأثير العلاقات العربية – الهندية.

3- الحصول على دعم الهند للدور الإسرائيلي في آسيا، وتقوية علاقات تل أبيب بعدد من الدول الآسيوية.

السلوك الإسرائيلي تجاه الصين:

شهد عقد السبعينات من القرن الماضي متغيّرات عدّة في سياسة الصين تجاه الشرق الأوسط، ما أسهم في توطيد التفاهم بين الصين وأمريكا، وعندما أدركت الدولة العبرية مغزى هذا التحول أجرت العديد من الإتصالات السرية مع بكين إلى أن يتم في 24 جانفي 1992 الإعلان رسميا عن قيام العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين. ومن بين الأهداف الحقيقية للدولة العبرية من وراء إعادة العلاقات مع الصين الخروج من العزلة الدولية، وجاء ذلك على لسان رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق "اسحاق شامير" الذي قال إن "عزلة إسرائيل الدولية قد انتهت الآن" على إعتبار أن تل أبيب لديها علاقات مع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، فضلا عن هدفها من الاستفادة من سوق الصين الضخمة، والضغط عليها من أجل عدم الاستقرار في بيع أسلحة متطورة، ونقل التّقنية النّووية إلى دول الشرق الأوسط. وقدّرت مجلة "جينز ديفينس ويكلي" حجم صادرات إسرائيل التقنية والعسكرية للصين خلال العقد الماضي بنحو 5 مليارات دولار. وإن شهد عام 1980 البداية الحقيقية للتعاون العسكري بين الجانبين إلا أن جذوره تعود إلى أواخر الستينات من القرن الماضي، حينما إكتشف الصينيون أن العديد من الأسلحة التي يستعملها الفيتناميون الشّماليون كانت أقل في مستواها التقني مما يماثلها من الأسلحة الامريكية الحديثة التي كانت بحوزة الجنوبيين، فتوجهوا إلى تل أبيب لتعويض النقص في المستوى التقني العسكري وبدورها نقلت تل أبيب التكنولوجيا الأمريكية إلى الصّين.

أهمية كازاخستان:

تحتل جمهورية كازاخستان الإسلامية موقعا خاصا في استراتيجية إسرائيل كونها تمتلك قدرات نووية. ومبعث ذلك الإهتمام هو تخوف تل أبيب من إحتمالات تسرب رؤوس نووية أو معدات نووية إلى إحدى الدول العربية.

السلوك الإسرائيلي تجاه تركيا:

لم تبرز العلاقات العسكرية الإسرائيلية التركية فجأة ودون أهداف ومبرّرات لها، بل كانت نتيجة للأوضاع السياسية والإقتصادية والعسكرية لكلّ من تركيا وإسرائيل وعلاقاتهما مع دول جواريهما. وقد سعت تل أبيب إلى إنتهاج هذا السّلوك تجاه تركيا بهدف فتح سوق جديدة لمنتجاتها العسكرية، الضغط على كل من سورية وإيران، الاستفادة من المميزات العسكرية والاستراتيجية لتركيا، إضافة إلى جوانب أخرى لا يتسع المجال لذكرها. وأسفرت هذه العلاقة عن رسم الخطوط الرئيسية للشراكة الاستراتيجية وتوقيع إتفاقية الدّفاع المشترك، وبالتّالي وضع قطار التحالف على سكة العمل العسكري المشترك ضد كل من سورية والعراق وإيران، ولتعطي هذا التحالف بعدا إقتصاديا توّج بتوقيع إتفاقيات للتّبادل التجاري بين البلدين بعد ذلك.

السوك الإسرائيلي تجاه دول آسيا الوسطى الإسلامية:

حيث خلقت التحولات الكبرى التي أدت إلى تفتّت الإتحاد السوفييتي وتحويله إلى جمهوريات ومقاطعات منفصلة، الأرضية الخصبة للتغلغل الصّهيوني في جسم العديد من هذه الدّول. وقد وجدت الدولة العبرية أبواب هذه الدول مفتوحة على مصاريعها لممارسة نشاطها الإقتصادي والسّياسي، وحتى العسكري والاستخباراتي. وبحسب مسؤول الوكالة اليهودية

السابق في الإتحاد السوفياتي المنحل "مناحيم آبشتاين"، فإنّ اليهود هم أوّل من نظّموا أنفسهم وشرعوا بالعمل في جميع الجمهوريات السوفييتية قبل تفكك الدولة الكبرى، إذ قرّرت الدولة العبرية على حد قوله، الإتصال مباشرة مع دول الرابطة المستقلة التي خلفت الدولة المنهارة، وهذا يفسر إعتراف إسرائيل السريع والمباشر باستقلال جمهوريات آسيا الوسطى الست.[14]

خريطة رقم 01: إسرائيل تخترق جبهة آسيا

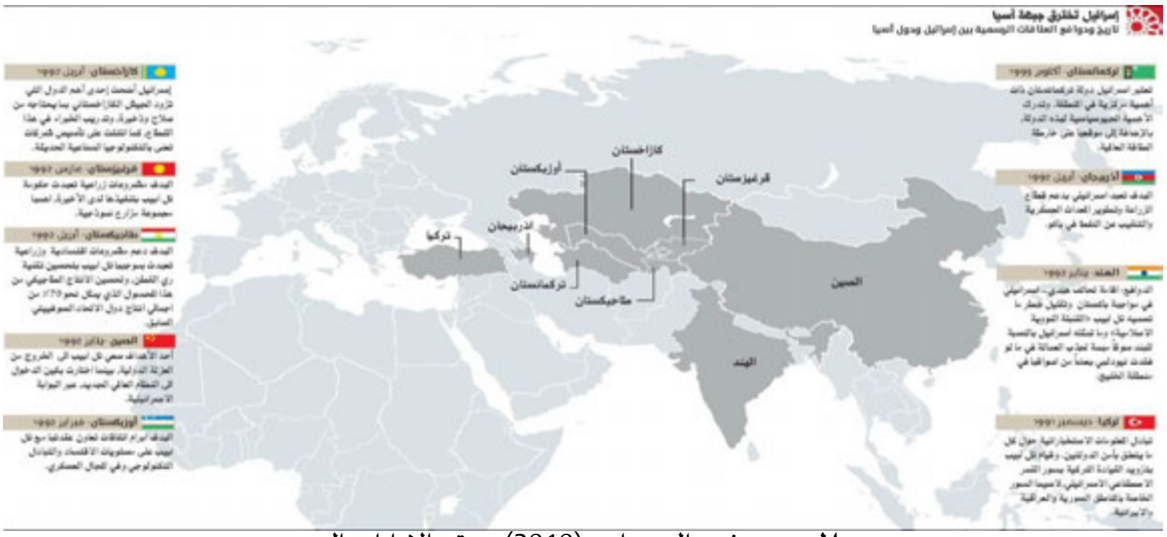

المصدر: رفيق الجرجاوي (2010): موقع الإمارات اليوم

المحور الثالث: توجهات السلوك الإسرائيلي في الشرق الأوسط بناء على المعطيات العسكرية الإسرائيلية.

السلوك الإسرائيلي تجاه محور المقاومة: حركة حماس وحزب الله كأهم تهديد لإسرائيل في الشرق الأوسط.

زادت ضرورة التغيير في مبادئ الأمن القومي الإسرائيلي وأهمية التّركيز على البعد الاستخباراتي لمواجهة تطوّرين يشكلان خطرا بالغا على أمن إسرائيل، وهما بروز ظاهرة حرب العصابات وظاهرة الصواريخ متنوعة المدى، وذلك في ضوء القناعة السائدة إسرائيليا أنه لا يمكن حسم الصراع مع حزب الله وحماس من خلال معركة بشكل تام.[15]

نلاحظ هنا أن العامل العسكري الإسرائيلي المتمثل في عدم إمتلاك إسرائيل للقدرة الكافية الكفيلة بإنهاء الصّراع مع حماس وحزب الله في معركة حاسمة، كان سببا مباشرا في توجيه السلوك الإسرائيلي نحو تغيير استراتيجية المواجهة من خلال الاعتماد على سياسة النفس الطويل والحرب الاستباقية.

تعيش الآلة الإعلامية والدوائر البحثية الإسرائيلية منذ سنوات، وبدعم من المؤسستين الأمنية والسياسية والعسكرية حالة دؤوبة من قراءة طبيعة القدرات العسكرية لكل من حزب الله وحركة حماس، وربما يرتبط ذلك بالتوجه الإسرائيلي القاضي بتوجيه ضربات استباقية لتلك القوى مخافة أن تصل إلى مرحلة من القوة يصبح من الصعوبة بمكان الوصول معها إلى مرحلة الحسم. أيضا، وتماشيا مع استراتيجيات حروب العصابات التي ينتهجها المقاتلون في حركة حماس،

فقد اضطر الجيش الإسرائيلي إلى إعلان قيامه بحفر أنفاق لتدريب جنوده على القتال داخلها إنطلاقا من أن تهديد الأنفاق سيزداد في مواجهات مقبلة. كما تعتمد إسرائيل في أية مواجهة مفترضة مع قوى المقاومة على البعد الأمني والاستخباراتي من خلال تشابك العلاقات بين مركباته الثلاث:

1- الإنذار والتّحذير من تهديدات متوقعة.

2- توجيه الرّسائل الرّدعية اللّازمة للقوى المعادية.

3- الوصول لمرحلة الحسم الميداني مع المنظّمات في ساحة المعركة.[16]

إنطلاقا من القدرات العسكرية الميدانية والاستخباراتية لإسرائيل، يضع الباحثون الإسرائيليون توصيات ومقترحات لتحسين ظروف المواجهة مع قوى المقاومة ومن أهمها:

1- تكثيف النار وتوسيع رقعتها ضد العدو بحيث يتم توجيه ضربات موجعة ومؤلمة للعدو والإضرار بكل مكونات قوته السّياسية والعسّكرية.

2- الاستفادة من الكارثة الإعلامية والسّياسية التي ألمّت بإسرائيل عقب تقرير "غولدستون" ومطالبة الجيش بأن يقوم أوّلا بعملية إخلاء كاملة لمناطق القتال المتوقّعة، وعدم منح الفرصة للمقاتلين أن يقاتلوا بين المناطق السّكنية وهو ما من شأنه تحقيق هدفين مهمّين هما:

- توجيه ضربات قاتلة للعدو منفردا.

- تجنّب الوقوع في شرك استدراج الجيش لارتكاب جرائم حرب بحق المدنيين.

- التقليل من الأضرار التي قد تلحق بإسرائيل، وتوفير الرّعاية للجبهة الداخلية من خلال:

1- توفير ملاجئ محصّنة للإسرائيليين قبل إصدار قرار المواجهة.

2- العمل على إختصار زمن المعركة لأن إطالتها يخدم العدو، وهنا يبدو من المجدي التّفكير مليّا بالتّوصية الأولى المتعلقة بتكثيف النّار، وتوسيع رقعتها ضد العدو. كما دعت الأوساط البحثية في إسرائيل سنة 2010 لإستبعاد مسألة الحسم العسكري من النّقاش، أي "يجب على كلّ الحوارات التي تشهدها المحافل السّياسية والأمنية والعسكرية في إسرائيل حول طبيعة الحرب القادمة أن تحذف من نقاشاتها فرضية "الإنتصار الحاسم" لأنها باتت من فرضيات الماضي في ظلّ التّهديدات المستجدة على السّاحة شرق الأوسطية بفعل تواجد منظمات المقاومة".[17]

البيئة الاستراتيجية شرق الأوسطية:

أدّى الغموض الذي يكتنف مستقبل الصّراع بين إسرائيل وحركات المقاومة حول الحدود الجغرافية التي يمكن أن تصل إليها الحرب خاصة في ضوء الإعتقاد الإسرائيلي ب تشابك الساحات الاقليمية بدءا من طهران ومرورا بدمشق وبيروت وانتهاء بغزة الى ضرورة طرح بعض الافكار العملياتية ومنها:

1- تواجد ميداني مكثف لقوات الجيش في المناطق للالتحام بصورة مكثفة بالعناصر المعادية.

2- الحيلولة دون فتح اكثر من جبهة عسكرية في ان واحد معا

3- تفعيل عمل الوحدات الخاصة لتكون جاهزة ومتأهبة للتحرك على كلا الجهتين:

- التنسيق العملياتي مع الوحدات والالوية

- تنفيذ العمليات التكتيكية بالتزامن التام مع العمليات بعيدة المدى المخطط لها سلفا

كما كشفت الحروب السابقة لإسرائيل في لبنان وغزة العديد من مواطن الضعف في إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي، حيث ركزت منظمتا حزب الله وحماس مواردهما العسكرية على مهاجمة الجبهة الداخلية، في حين إعتبرتها إسرائيل ثانوية من حيث الأهمية ولم تعرها إهتماما كافيا، ورغم تكليف قيادة ما يُعرف بالجبهة الدّاخلية التي تضم البلديات والسلطات المحلية وقيادة الشّرطة والدّفاع الوطني بالاستعداد لأي مواجهة مفترضة ومنحها كافة الموارد المادية والبشرية اللازمة، إلا أن هناك توافقا إسرائيليا واسعا على أن النجاح النسبي في هذه الساحة لا يشير بعد إلى استعدادها لحرب شاملة، ويعود السبب في ذلك الى المجال الضيق للمساحة وللسكان الذين كانوا عرضة لهجمات حزب الله وحماس. وتبعا للتوصيات التي قدمتها الأوساط الفكرية والاكاديمية، فإنه لابد على الجيش الإسرائيلي من ضمان القدرة النارية الإسرائيلية على خوض الحرب في ثلاثة إتجاهات، لبنان وسوريا وغزة في آن واحد معا، باعتبار انه يجب النظر الى هذه المسارات كقطاعات جبهة واحدة مع ما يتطلبه ذلك من تامين الطاقة العسكرية اللازمة لإنهاء الحرب والفوز بها في ايام معدودات كما تدعو التوصيات الى ضرورة العمل على الحيلولة دون تلاشي الشعار الاسرائيلي القائل بان الجيش الاسرائيلي هو الاكثر اخلاقية في العالم والدفع بأوساط نافذة في تل ابيب للمطالبة باتخاذ اجراءات ميدانية من شانها تقديم كشف حساب يومي لكل ما قد يتورط به الجيش من انتهاكات بحق الفلسطينيين واللبنانيين اثناء المواجهات نتيجة التخوف من تبعات تقرير غولدستون.[18]

السلوك الإسرائيلي تجاه المحور السوري-اللّبناني والمصالح الإسرائيلية في سوريا (بين تجنّب الصّدام مع روسيا والتوتر الحاد مع إيران):

بالرغم من موقع إسرائيل القريب من منطقة الصّراع في سوريا، إلا أن المصالح الإسرائيلية في سوريا تختلف كثيرا عن مصالح الدول الغربية هناك ففي الوقت الذي تركز فيه الولايات المتحدة واوروبا بالأساس على التأثير الإقليمي للمتطرفين ينصب تركيز إسرائيل في المقام الأول على التأثير الذي تمارسه إيران على مناطق قريبة من الحدود الاسرائيلية.[19]

لا تملك إسرائيل سوى قدرة محدودة للتأثير على الوضع الاستراتيجي في سوريا، فلا يمكنها ردع سلوكيات إيران أو منع قواتها من تنفيذ عملياتها على طول الحدود الإسرائيلية، وهو أكبر مخاوفها الاستراتيجية، وأما التدخل الروسي لدعم حكومة الأسد فقد مهد الطريق لتحظى إيران بالمزيد من الحرية في تنفيذ عملياتها بالمنطقة، بما في ذلك قدرتها على نقل الاسلحة الى حزب الله بغرض استهداف اسرائيل. ليس امام اسرائيل سوى القليل من الخيارات السانحة للتدخل في الصراع

السوري ويرجع ذلك في الاساس الى انها لا تتوقع نتيجة أكثر ملاءمة لها من الوضع الحالي القائم على العنف.إن نجاة "الأسد" من هذه الازمة ستعطي ضمان استمرار حرية إيران في تنفيذ العمليات، في حين أن سقوطه سيؤدي على الأرجح إلى تقسيم البلاد إلى عدة إقطاعيات ليس من المستبعد أن يكون بعضها معاديا لإسرائيل. وأما خيار تسليح الدروز السوريين وهم أكثر مجموعة دعما لإسرائيل، فسيجعل من إسرائيل طرفا في الصراع، وقد يعود عليها بعواقب سلبية على المدى البعيد، ولعلّ استمرار جمود الوضع في سوريا هو الخيار الكفيل بتحقيق مصالح إسرائيل أكثر من أي نتيجة حاسمة.

وعليه من المرجح أن تحافظ إسرائيل على مسارها الحالي القائم على الدّفاع عن النفس استباقيا، وستستمر في شن الغارات الجوية لإيقاف عمليات نقل الأسلحة إلى حزب الله وضرب الاراضي الاسرائيلية. على الرغم من المجزرة التي تحدث في سوريا والإهتمام الدولي المكثف الذي تحظى به تواجه اسرائيل تهديدات اكبر لامنها القومي مثل احتمال استمرار البرنامج النووي الايراني ومساعدة ايران لحركة حماس في قطاع غزة والاضطرابات الفلسطينية في الضفة الغربية وفي اسرائيل نفسها هذا في حال لم يمتد العنف في سوريا الى الحدود الاسرائيلية بشكل خطير او تلوح تهديدات بحدوث ذلك في المستقبل القريب فمن غير المستحل ان تضطر اسرائيل او ترغب في تركيز انتباهها او بذل مواردها على الصراع السوري.[20]

في اطار إجراءات رفع الجاهزية لمواجهة سيناريوهات التصعيد وحتى حالة نشوب حرب في المنطقة الشمالية على الحدود اللبنانية السورية، خصّصت وحدات الجيش الإسرائيلي تدريباتها لمواجهة سيناريوهات المنطقة الشمالية، واشتملت التدريبات على ما يعرف بامتحان "السقف" لفحص الجاهزية للقيادة الشّمالية لكافة الكتائب النّظامية في اليابسة للتّعامل مع السّيناريوهات المتوقّعة في الحرب على الحدود الشمالية، بالإضافة الى اقامة بنى تحتية ومنشئات تدريب تحاكي حالة حرب في المنطقة ، وتجدر الإشارة أن امتحان تحديد سقف الجاهزية في الجيش الإسرائيلي يستمر 72 ساعة، ويطبق في قاعدة تدريبات قيادة المنطقة الشمالية وفي هضبة الجولان على شكل طواقم كتائب قتالية تدمج بين قوات المشاة والهندسة والمدرعات بالإضافة الى غطاء من قوات مدفعية واسعة وسلاح الجو واللوجستيك والاتصالات وغيرها. وتأتي عملية رفع الجاهزية وتطوير الوسائل والقدرات في إطار خطة التدريبات السنوية للجيش الاسرائيلي لعام 2020.[21]

والملاحظ من هذا الإجراء أن إسرائيل لم تكن لتنوي تفعيل وضع الاستعداد الفعلي الميداني للحرب لو لم تكن تملك مقومات بشرية وقوات برية على تدريب عالي واستعداد دوري للحرب التي يمكن ان تنشب في اي لحظة، كما ان المبدأ العسكري الإسرائيلي القاضي بتجنب الدخول كطرف حرب في سوريا لتفادي الصدام المباشر مع موسكو وإيران لا ينطبق على الحدود الشمالية للحدود اللبنانية السورية التي حسب اسرائيل تتطلب التدخل المباشر إذا دعت الضرورة أو رأت اسرائيل في ذلك تهديدا مباشرا لها.

انعكاسات مقومات القوة العسكرية على الاستراتيجية الإسرائيلية في إدارة الصّراع:

ولقد اعتمد "بن جوريون" في أطروحاته النظرية الأمنية على فرضية "أن إسرائيل لا تستطيع ولن تستطيع حسم الصّراع مع العرب بالوسائل العسكرية، بمعنى أنها لا تستطيع أو تتمكن من تحقيق من تحقيق حسم عسكري يؤدي الى

فرض شروط إسرائيلية لأية تسوية أو اتفاقية سلام في اعقاب اي مفاوضات. كما أن الوضع الجغرافي لاسرائيل أرغم المخططين العسكريين في بداية الامر على التوصل الى استنتاج وهو ان اسرائيل لا تستطيع ان تخوض حربا شاملة او حربا مهما صغرت على اراضيها. وقد خلق هذا التناقض بين المساحة الاجمالية وطول الحدود بعض المشاكل الاستراتيجية وكان أشدها خطرا على أمنها الوطني هو الافتقار إلى العمق الاستراتيجي الذي حرمها من حرية المناورة وسهولة تمزيق أوصال الدولة الاسرائيلية بضربات منسّقة تشن ضدها على الإتجاهات التعبوية الكثيرة، التي تتجه كلها إلى قلب الدولة.[22]

يرى المخططون العسكريون أن افتقار إسرائيل إلى العمق الاستراتيجي يجعل الحرب الصغرى التي قد تدور رحاها على الأراضي الإسرائيلية ستضر كثيرا بالمجتمع الإسرائيلي في حين أن الحرب الشاملة ستقوض وستعرض بقاء الدولة للخطر، هذا التفكير هو الذي ولد لديها مفهوم" نقل الحرب الى الاراضي العربية " مهما يكن الامر ولقد أثر هذا جدا على أسس الفكر العملياتي والتكتيكي الخاص بالجيش الاسرائيلي من حيث الحرب الشاملة حيث تستطيع قواتها المسلحة ان تمارس الهجوم دون قيود بالاقتراب غير المباشر والاندفاع السريع الى الاعماق للإخلال بالاتزان الاستراتيجي للأعداء والسيطرة على محاور التحرك في العمق. ولأن الجيش الاسرائيلي لا يملك الطاقة البشرية ولا الموارد المادية التي تساعدها على احكام اغلاق حدودها ضد متسللين مسلحين، لذلك حاولت اسرائيل ارغام الدول العربية على وقف اعمال التسلل هذه وذلك عن طيق فرض ثمن يمكن ان تدفعه شعوبها وجيوشها من وراء الرد على اعمال اتسلل هذه "الردع".[23]

وقد كان الردع من بين أهم الاهداف الإستراتيجية للتسلّح النّووي الإسرائيلي حيث أورد "شاي فليدمان" ثلاث خيارات إسرائيلية في هذا المجال:

1- الخيار النووي: معناه أن سلاحا نوويّا لم ينتج بعد على الرغم من توفر القدرة على إنتاجه في غضون وقت قصير نسبيا.

2- قنبلة في القبو: يعني أن السلاح النووي تم انتاجه بالفعل في حين لا يزال امر انتاجه سرا. وقد شكل المفهومان السابقان المنطق الاستراتيجي لاسرائيل قبل 1973.

3- الردع النووي: يعني أن وجود السلاح النووي قد أعلن عنه على الملأ وأصبح جزءا مما يعرفه الجمهور، وهذا هو مسار السّياسة الاستراتيجية لما بعد1973، حتى ولو لم يتم الإعلان عن إمتلاك السلاح النووي بصفة رسمية.

كما ان للردع العلني أربع ميزات يمكن تلخيصها في:

- أن الردع يمنح صدقا أكثر لتهديدات الردع الاسرائيلي

- يوفر امكانية خلق نظرية لاستخدام السلاح النووي ويعلّل إحتمال استعمال غير صحيح لهذا السلاح.

- يوفر إمكانية البدء بحوار استراتيجي بين أطراف النّزاع، حوار يؤدّي إلى تفاهم ويجعل العدوّ يدرك أي الخطوات يجب الإمتناع على القيام بها حتى يوفّر على نفسه تلقّي ضربة نووية.

- الرّدع العلني يوفّر إمكانية تعليم الطبقات المتزعمة في الشرق الأوسط وتكييفها مع واقع الحياة في محيط نووي ومع القيود التي يفرضها هذا السّلاح على تحديد الأهداف السّياسيّة وعلى إمكانيات تحقيقها. وبالتالي فإن هذا المنطق يوضح اتجاه إسرائيل إلى الخيار النووي كآلية تخدم مطامعها في إطار الصّراع الدائر بالمنطقة، من أجل تقوية مركزها الأمني والاستراتيجي لردع كل التدخلات العربية بالمنطقة.[24]

على صعيد إسرائيل كان هناك تغير في المجال الاستراتيجي حسب خصوصيات كل مرحلة فقد كان مصطلح حرب الخيار بمثابة ركن أساسي في نظريات بيغن الأمنية وتجلّى ذلك في رفضه لفكرة الدّفاع أو ما يدعى بالرّد الإنتقامي ودعا إلى ضرورة تبني الهجوم من أجل تحقيق انجازات أكبر مع خسائر اقل وهذا الفكر كان مضادا لتوجه بعض القادة الاسرائيليين الهادف الى انتظار الضربة العربية الاولى.[25]

الخاتمة:

يعتقد الكثير أن إسرائيل حاليا تتمتع بقدر كبير من القدرات والمقومات العسكرية التي تسمح لها بأن تدير الحرب حسب أغراضها وأهدافها القومية، إلا أن الحقيقة خلاف ذلك، فإسرائيل وكما استعرضنا فيما سبق، حتى و إن أظهرت بعض الأرقام المتعلقة بجيش الدفاع الإسرائيلي حجم التطور المتسارع الذي تسير على نهجه الدولة العبرية، إلا أن ذلك بالنسبة للقادة الإسرائيليين غير كاف للقول بأن إسرائيل أصبحت على استقلالية تامة عن الدعم والمواقف الخارجية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يمكن القول أيضا بأن إسرائيل تجاوزت مرحلة الخوف المستمر من تهديد زوال الدولة، وذلك يتضح جليا في المواقف الإسرائلية تجاه الطرف الإيراني أو الطرف الروسي في الشرق الأوسط باعتبار ان القدرات الإسرائيلية غير كافية للتصدي بشكل مباشر للتهديد الإيراني، أو حتى اللجوء لصيغة إتفاقيات السلام مع الطرف العربي بدل صيغة الحرب التي قد تضر الجانب الإسرائيلي أكثر مما تنفعه، وانتهاء بصيغة التقارب والتعاون مع الدّول الآسيوية لكسب الشّرعية والتأييد في المواقف الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية.

الهوامش:

[1] - محمود شيت خطاب (1968): العسكرية الإسرائيلية، الطبعة الأولى، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص 102،108،109.

[2] - المرجع نفسه، ص 119،121.

[3] - عمر الشيخ (2019): محددات إستراتيجية الأمن الإسرائيلي، مجلة دراسات إستراتيجية، المعهد المصري للدراسات، مصر، ص 27.

[4] - محمود شيت خطاب، مرجع سبق ذكره، ص 109.

[5] - المرجع نفسه، ص 124،125.

[6] - كريمة غراض: التسلّح النووي الإسرائيلي بالشّرق الأوسط، برامج بحثية، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، ص 05.

[7] - المرجع نفسه، ص 09.

[8] - عمر الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 3،5.

[9] - المرجع نفسه، ص 9،14.

[10] - المرجع نفسه، ص22،23.

[11] - رفيق الجرجاوي (2010): إسرائيل تحاصر العرب وتبعدهم عن آسيا، مأخوذ من موقع الإمارات اليوم:
file:///C:/Users/hako/Desktop/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%20%D8%A7%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84/%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D9%88/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%20%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%B5%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%20%D9%88%D8%AA%D8%A8%D8%B9%D9%80%D9%80%D8%AF%D9%87%D9%80%D9%85%20%D8%B9%D9%86%20%D8%A2%D8%B3%D9%8A%D8%A7%20-%20%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9%20-%20%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D9%88%D8%AA%D8%B1%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%AA%20-%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85.htm بتاريخ 18-09-2020 على الساعة 22.00.

[12] - أحمد محمود معين (2009): إسرائيل وإختراق جبهة آسيا: رؤية استراتيجية، باحث للدراسات، بيروت، لبنان، ص 10،09.

[13] - رفيق الجرجاوي، المرجع نفسه.

[14] - المرجع نفسه.

[15] - عدنان أبو عامر (2010): قراءة في تقرير إسرائيلي: إستراتيجية الجيش الإسرائيلي في مواجهة حماس وحزب الله، شبكة الجزيرة، ص 02.

[16] - المرجع نفسه، ص 3،2.

[17] - المرجع نفسه، ص 4،3.

[18] - المرجع نفسه، ص 5،4.

[19] - لاري هاناور (2016): مصالح إسرائيل وخياراتها في سوريا: منظور تحليلي، مؤسسة راند، ص 01.

[20] - المرجع نفسه، ص 17،16.

[21] - الجيش الإسرائيلي يستعد لحرب على حدود لبنان وسوريا (2020): العربية، ص 01.

[22] - عمر الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 25،21.

[23] - المرجع نفسه، ص 25.

[24] - كريمة غراض، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[25] - المرجع نفسه، ص 11.

دولة العبيد

جمهورية إندونيسيا

Republic of Indonesia

الباحث/عبد الكريم تمغارت

كلية الحقوق/جامعة الجزائر1

الموقع:

تقع دولة إندونيسيا قبالة ساحل البر الرئيسي لجنوب شرق آسيا في المحيطين الهندي والهادئ. لها حدود برية مع كل من ماليزيا وتيمور الشرقية وغينيا الجديدة ، وهي عبارة عن أرخبيل يقع عبر خط الاستواء ويمتد على مسافة تعادل ثُمن محيط الأرض. يمكن تجميع جزرها في جزر سوندا الكبرى في سومطرة (سومطرة) وجاوا (جاوا) والمدى الجنوبي لبورنيو (كاليمانتان) وسيليبس (سولاويزي)،جزر سوندا الصغرى (نوسا تينجارا) في بالي وسلسلة من الجزر تمتد شرقًا عبر تيمور، جزر الملوك (مالوكو) بين سيليبس وجزيرة غينيا الجديدة والامتداد الغربي لغينيا الجديدة (المعروفة عمومًا باسم بابوا)[1]، وتبلغ مساحتها: 1.904.569 كيلومتر مربع.

الشكل الأول: خريطة جمهورية إندونيسيا

المصدر : **د. ميسون البياتي، أحمد سوكارنو 1970 - 1901**

https://al-nnas.com/ARTICLE/MBayati/14sokarno.htm

السكان:

- حسب إحصائيات 2020 يبلغ عدد سكان إندونيسيا حوالي 274,471,776 نسمة وفقا لبيانات هيئة الأمم المتحدة.

- يعادل سكان إندونيسيا 3.51٪ من إجمالي سكان العالم.
- تحتل المرتبة الرابعة في قائمة الدول حسب عدد السكان.
- تبلغ الكثافة السكانية في إندونيسيا 151 لكل كيلومتر مربع[2].

الاقتصاد:

برزت إندونيسيا كاقتصاد منخفض الدخل ، قوي اقتصاديًا ومستقرًا سياسيًا. كان هذا غير متوقع قبل عقد من الزمان عندما شهدت إندونيسيا أزمة اقتصادية حادة. لكن عادت إلى استقرار الاقتصاد الكلي، كما أن "الحيز المالي" آخذ في الازدياد بفضل الإدارة المالية الحكيمة، وتراجع خدمة الديون فضلاً عن زيادة عائدات الضرائب والتصدير خلال العقد الماضي،

فقد اتبعت حكومة إندونيسيا سياسة مالية حكيمة مع استمرار تعزيز النمو الاقتصادي وتوسع الاقتصاد بقوة خلال العقود الأخيرة، حيث ارتفع الدخل القومي الإجمالي للفرد بشكل مطرد من 2120 دولارًا في عام 2000 إلى 4500 دولار في عام 2011، وهي الآن رابع أكبر اقتصاد في شرق آسيا - بعد الصين واليابان وجمهورية كوريا - وخامس عشر أكبر اقتصاد في العالم على أساس تعادل القوة الشرائية. كما انخفض معدل التضخم من أكثر من 12.55٪ في عام 2001 إلى 3.79٪ في عام 2011، وتتحمل حكومة إندونيسيا عبء دين منخفض نسبيًا 24.4 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011، كان وضع ديون الحكومة أقل بكثير من مستويات الاقتصادات المتقدمة الرئيسية واقتصادات شرق آسيا الأخرى[3].

الشكل الثاني: توقعات نمو الناتج المحلي الإندونيسي

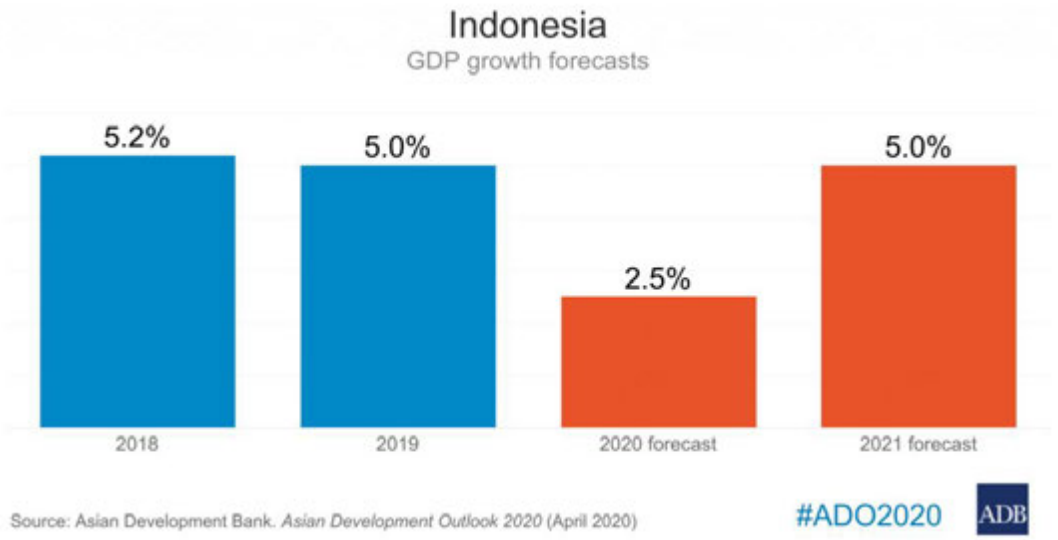

المصدر: The Asian Development Bank, outlook 2020

النظام السياسي:

إندونيسيا بلد ديمقراطي يطبق النظام الرئاسي، وتعتبر الأسس الفلسفية هي روح الديمقراطية الإندونيسية وتتكون الأسس الفلسفية " Pancasila" من خمسة مبادئ مترابطة ولا تنفصل ، وهي:

1. الإيمان بإله واحد.

2. .العدالة والتحضر الإنساني.

3. وحدة إندونيسيا.

4. المواطنة الديمقراطية يقودها التوجيه الحكيم الناشئ عن التشاور التمثيلي.

5.. العدالة الاجتماعية لجميع شعب إندونيسيا.

كما هو الحال في البلدان الديمقراطية الأخرى تطبق إندونيسيا سياسة Trias Politica التي تعترف بالفصل بين الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية. فالمؤسسة التنفيذية مركزية تحت الرئيس ونائب الرئيس ومجلس الوزراء. أما مجلس الوزراء هو مجلس الوزراء الرئاسي الذي يكون فيه الوزراء مسؤولين أمام الرئيس ولا يمثلون الأحزاب السياسية. وتخضع السلطة التشريعية لمجلس شورى الشعب (MPR) الذي يتألف من هيئتين هما البرلمان المؤلف من أعضاء الأحزاب السياسية، ومجلس التمثيل الإقليمي (DPD) الذي يتألف من ممثلين عن كل مقاطعة في إندونيسيا. يتم تمثيل كل مقاطعة من قبل 4 مندوبين يتم انتخابهم من قبل الشعب في المنطقة المعنية[4].

مجلس شورى الشعب (MPR) هو أعلى مؤسسة حكومية، فعند تعديل دستور عام 1945 تم تعديل عضوية مجلس النواب الشعبي ابتداءً من الفترة 1999-2004 لا ليشمل أعضاء مجلس النواب (DPR) فحسب بل يشمل أيضًا أعضاء مجلس النواب والشعب. كان مجلس النواب في السابق يتألف من أعضاء البرلمان وممثلي المجموعات. يضم مجلس النواب حاليًا 550 عضوًا من البرلمان و 128 عضوًا من مجلس التمثيل الإقليمي .(DPD) يتم انتخاب أعضاء مجلس النواب وأعضاء مجلس النواب المحلى كل خمس سنوات. ومنذ عام 2004 أصبح مجلس النواب والشورى برلمانًا من مجلسين مع مجلس النواب والشيوخ كمجلس ثان. أما المؤسسة القضائية تدار - منذ عهد الإصلاح وعند تعديل دستور عام 1945 - من قبل المحكمة العليا بما في ذلك إدارة القضاة[5].

قائمة المراجع:

---

[1] - James F. McDivitt**, "Indonesia"**, following in the site : https://www.britannica.com/place/Indonesia/Islands-of-the-Sunda-Shelf

[2] United Nation, "**Indonesia Population**", following in site: https://www.worldometers.info/world-population/indonesia-population/?fbclid=IwAR1Pg5eV0HDB-AKkqs0h3cN06QgqPPsxIafW2W3lZcXszZzcqeFyiaRQtRU

[3] - Yodi Mahendradhata and others, **The Republic of Indonesia Health System Review**, World Health Organization, 2017, p05.

[4]- **"THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF INDONESIA",** following in the site: http://www.indonesia.cz/the-government-of-the-republic-of-indonesia/

[5]- ibid.

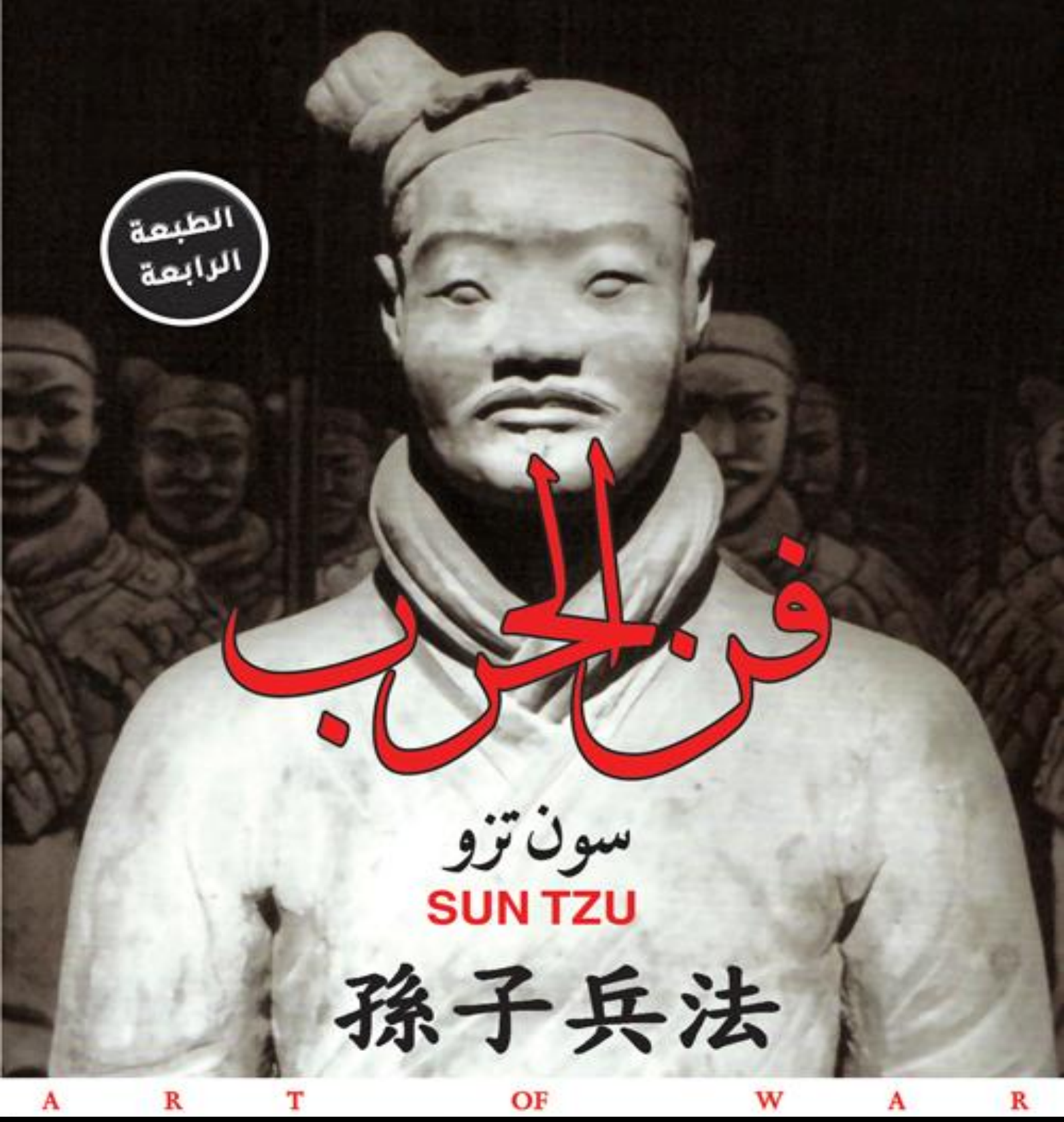

قراءة

أ. عائشة حمايدي

عنوان المقال: قراءة في كتاب "فن الحرب" لسون تزو

د عائشة حمايدي

أستاذة القانون الدولي العام جامعة عنابة/الجزائر

أولا: التعريف بمؤلف الكتاب:

سون **تزو** (Sun Tzu) (بالصينية: 孫子) اسمه سون وو، ولقبه تشانغ تشينغ ، صون وو Sūn Wǔ, الرمز *وو*, يعني "عسكري", هو نفس الرمز في *وو شو*, أو فن قتالي. ولسون وو أيضاً اسم تبجيل, تشانك چينك Chang Qing (長卿 Cháng Qīng).

ولد سون تزو في القرن الأول قبل الميلاد في بلدة صينية تسمى "كي" من محافظة "هوي مين" بمقاطعة "شاندونغ" . هو جنرال صيني وخبير عسكري وفيلسوف، ذاع صيته بسبب عبقريته العسكرية التي اشتهر بها، وكتب مجموعة من المقالات العسكرية الإستراتيجية، حملت اسم كتاب "فن الحرب".

قدم سون تزو للناس العديد من الكتب القيمة مثل فن الحرب، وملك وو، إلى هلو، وغيرها من الكتب، وكان أخر أعماله هي زهجيان وقد كان ذلك في عام 512 قبل الميلاد، رحل سون وو إلى مملكة وو في شرق الصين (غرب من مدينة شنجهاي اليوم)،

ثانيا: التعريف بالمؤلف وظروف كتابته:

عاش سون تزو في فترة مملكة "تشي" وزامن عصر الممالك المتحاربة المعروف بعصر "الربيع والخريف"، حيث شهد المجتمع الصيني تحولا في تركيبته، من مجتمع العبيد إلى المجتمع الإقطاعي، كما تميز بكثرة الحروب بين أكثر من 130 مملكة صغيرة، ما أدى في النهاية لظهور خمس ممالك قوية تنازعت فيما بينها على السلطة والحكم. هذه الحروب الطويلة لم يكن سون تزو بمعزل عنها، إذ زادت من خبرته العسكرية وعمدت إلى صقل مواهبه وزادته حكمة. مما جعلته يضع مؤلفه الشهير "فن الحرب".

في منتصف القرن الرابع قبل الميلاد اعتقد أن المؤلف قد ضاع لأكثر من ألف عام ، وثار الكثير من الشكوك حول وجود سون تزو نفسه ووصل الحد إلى درجة التشكيك في وجود مؤلفه والخلط بينه وبين سلفه سونزي Sunzi حتى تم اكتشاف شرائط الخيزران في أبريل 1972، في مقبرة لسلسلة هان الغربية في Yinqueshan، منطقة Linyi ، مقاطعة Shandong، حيث تم العثور ليس فقط على نص فن الحرب ل Sunzi ولكن أيضًا نص فن الحرب لسون تزو . كما قام الأب أميو الفرنسي التبشيري بتأكيد حقيقة وجوده عن طريق ترجمة سيرته، وكذلك ترجمة كتاب "فن الحرب" من اللغة الصينية إلى اللغة الفرنسية، وكان ذلك تحت عنوان "الفن العسكري لدى الصينيين"، كما تمت ترجمته إلى 29 لغة من لغات العالم، بما في ذلك اللغة العربية.

لقد كان كتاب "فن الحرب" الأرضية الأساسية التي اعتمد عليها الكثير من المؤلفين المشاهير الذين جاءوا بعد سون تزو، ومن بينهم: الفيلسوف الايطالي نيكولاس ميكيافللي في مؤلفه الشهير "الأمير" في عام 1513 الذي نشر عام 1835 وقد قدمه

هدية لحاكم مملكة مديتشي آنذاك، كذلك المحارب الروسي فان كلاوسفيتس في مؤلفه الشهير : "عن الحرب" الذي نشر عام 1832، كما كان ملهما للعديد من الزعماء العالميين، أمثال: نابليون بونابرت، ماو تسي تونغ، أدولف هتلر...الخ

ثالثا: مضمون المؤلف:

1- أقسام الكتاب:

يتكون كتاب "فن الحرب" من الفصول التالية: وضع الخطط، شن الحروب، الهجوم المخادع، المناورات التكتيكية، استخدام الطاقة، الضعف والقوة، فن المناورة العسكرية، تنوع التكتيكات الحربية، الزحف، التضاريس، أنواع الأرض التسعة، الهجوم بالنار، وأخيرا توظيف الجواسيس.

2- الأفكار الرئيسية الموجودة في كتاب فن الحرب لسون تزو:

وردت في كتاب فن الحرب عدة أفكار تتعلق بالمعركة منها: انتصر بدون قتال، الوصول إلى الهدف دون تدميره، تجنب القوة والهجوم الضعيف، اضرب حيث يكون العدو أكثر ضعفًا، العبث والحصول على المعلومات، كسب حرب المعلومات، التصرف بسرعة والاستعداد، المناورة بسرعة للتغلب على المقاومة، تشكيل العدو، تحضير ساحة المعركة، شخصية القائد، القيادة بالقدوة.

3- دروس الحياة المستفادة من كتاب سون تزو فن الحرب:

اختيار المعركة، التوقيت المناسب، معرفة الشخص لنقاط قوته وضعفه ونقاط قوة وضعف الخصم، يجب أن تكون لديك خطة فريدة من نوعها، إخفاء الخطط، أفضل طريقة للفوز هي عدم القتال، التغيير دائما فرصة، النجاح يولد النجاح، الصراع الذي طال أمده لا يفيد أحدا.

4- أهم مقولات سون الواردة في كتاب فن الحرب:

عندما يصفق الرعد، فات الأوان لتغطية أذنيك. عندما يكون العالم في سلام، الرجل الصالح يبقي سيفه إلى جانبه، سماع قصف الرعد لا يثبت أن سمعك جيد، عندما يكون لديك تفوق من عشرة إلى واحد، قم بتطويق العدو خمسة إلى واحد، هاجمه اثنان على واحد، اقسمها إذا كنت متطابقا بشكل متساوٍ، يمكنك المشاركة في القتال، من ليس لديه أهداف من غير المرجح أن يحققها، المناعة في الدفاع وإمكانية النصر في الهجوم، من يدافع عن نفسه يظهر أن قوته غير كافية ومن يهاجم أنها وفيرة، يكمن النجاح الكامل للعملية في التحضير لها، من يجيد حل الصعوبات يفعل ذلك قبل ظهورها، لا تكرر نفس التكتيكات منتصرا ، ولكن هل تتكيف؟

Asian issues

International scientific periodical journal

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de